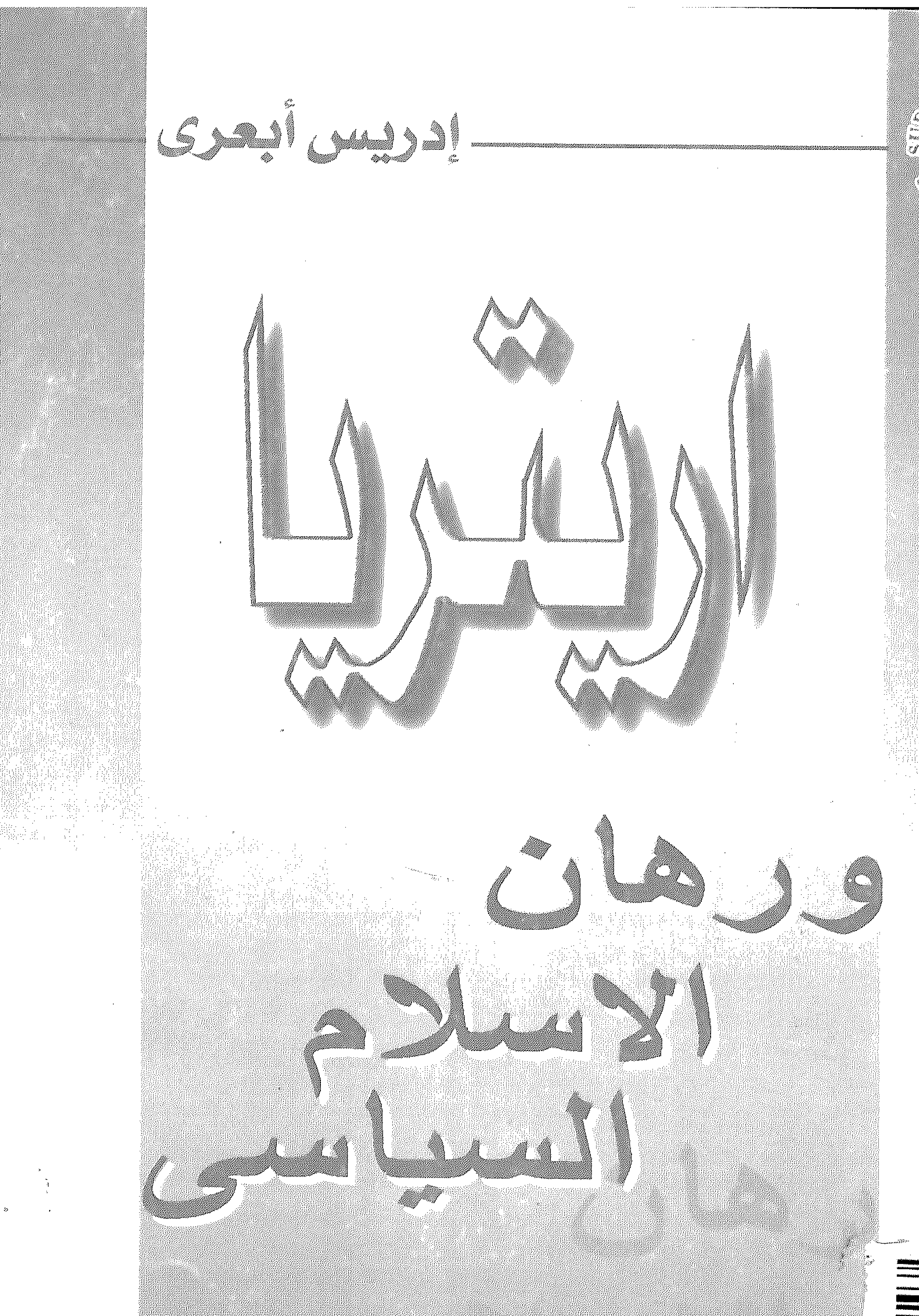


إدريس أبعرى

ارتريا ورهان الاسلام السياسى

...ة الجهاد الاسلامى نموذجا

إدريس أبعـــــرى

إريــتريا
ورهــان الإســلام السيـاسى

الطبعة الأولى - القاهرة -١٩٩٨-
مركز الدراسات السودانية

القاهرة- جمهورية مصر العربية ٧ شارع معروف شقة ٥
تليفون/فاكس ٢٠٢-٥٧٨٧١٤٢ E-mail ssc @ africamail com
التجهيزات الفنية والطباعة - مركز الدراسات السودانية

إهـــــداء

إلى الشهداء الذين أرتوت كل بقعة أرض إريترية
بدمائهم ثمناً لكرامة الأنسان الإريترى وعزته.

الفهـــــــــرس

كلمة شـــكر،

كل الشكر والتقدير للذين قدموا لى العون لإكمال هذا العمل المتواضع،

الذى لولا عونهم لما رأى النور.

تقديـــــم

مؤلف هذا الكتاب "إريتريا ورهان الإسلام السياسى" هو الزميل الباحث إدريس أبعرى المعروف فى الوسط الإريترى وخارجه بأعماله الأدبية الرائعة، ومقالاته السياسية اللاذعة، مساهماته الجادة فى غير حقل سياسى أو إجتماعى، سواء أبان حرب تحرير إريتريا، أو بعد الإستقلال، حيث تخوض البلاد حكومة وشعباً معركة إعادة بناء ما دمرته حرب دامت بالتمام والكمال ثلاثة عقود أتت خلالها على الأخضر واليابس.

عبر هذا الكتاب الذى يعالج وبصورة محورية ظاهرة "حركة الجهاد الإريترى"، يخوض الباحث إدريس أبعرى غمار تجربة جديدة، يطرق من خلالها بشجاعة ورصانة، وجدية، موضوعاً كان حتى الأمس القريب بكراً لم يعالجه أحد بصورة موضوعية وعقلانية. ولكن ذلك لا يرفع بطبيعة الحال، وجود دراسات هنا، وإنتشار مقالات هناك، حول ظاهرة تسييس الإسلام من خلال حركات أصولية إيرترية متطرفة ظهرت، أو بالأحرى أظهرت إلى الوجود قبل زهاء عقد ونيف، من قبل مشائخ السياسية السودانية.

وإن هذه الحركات الأصولية الإسلامية المتطرفة معروفة فى السودان، ومجهولة فى إريتريا، لكونها ولدت وترعرعت تحت أحضان "الجبهة القومية الإسلامية" ومن المحتمل جداً، هذا إن لم نقل من المحتم إنها ستدفن أيضاً تحت أنقاض النظام الشمولى الأصولى الإسلامى السودانى الحاكم فى الخرطوم ويعزى ذلك، إلى أن ظاهرة التطرف الدينى دخيلة وغريبة على واقع إريتريا المشهود له وعلى مدار التاريخ القديم، والحديث، والمعاصرة، بسيادة روح التسامح والأخوة، والتعايش والتكافل بين الديانات، والتآزر فى وقت الشدة والوقوف وقفة رجل واحد فى ساعة المحنة، والنضال فى خندق واحد لمقاومة كل من يهدد ليس التراب الوطنى فقط، وإنما كل من يمس من قريب أو بعيد مقومات وحدة هذا الشعب التى قامت عبر كفاحات إجيال مضت، ونضالات أجيال لحقت، وترسخت عبر دماء الشهداء، ودموع الأبرياء، وعرق هذا الجيل الذى أعاد عقارب التاريخ إلى مسارها الصحيح، وذلك عندما إنتزع حق شعب إريتريا فى الحرية بالقوة، وثبت شرعية ذلك الحق دولياً عبر

إستفتاء شعبي حر ونزيه، قال فيه الإريتريون كلمتهم، في ٢٤ مايو ١٩٩٣، أي لا للعبودية وللإستعمار، ونعم للحرية والإستقلال.

يمهد الباحث لكتابه بمقدمة تتناول أصول الإجناس البشرية التي يتألف منها شعب إريتريا، من حامية، وسامية، وكوشية، والحضارات التي تعاقبت في هذا الجزء من القارة الافريقية، قبل تسليطه أضواء كاشفة على بروز وتطور الإسلام السياسي في منطقة الشرق الأوسط، محللاً الأسباب، وشارحاً الدوافع، وراصداً العواقب.

وفي النصف الثاني من الكتاب يسلط المؤلف إدريس أبعري أضواء كاشفة على ظاهرة "حركة الجهاد الإريتري" من ستة محاور الأول تاريخي، والثاني سياسي، والثالث إجتماعي، والرابع نفساني، والخامس إقتصادي، والسادس عسكري.

يؤكد الكاتب عبر قرائن موثقة ظهور أول جماعة إسلاموية في نوفمبر عام ١٩٨١ تحمل إسم "منظمة الرواد المسلمين" ثم تلتها حركة أخرى بعد عامين أي في عام ١٩٨٣ شكلت مجموعة أصولية تدعى بـ "جبهة التحرير الإريترية الإسلامية" ثم برزت حركتان أخريتان وهما:-

١. "لجنة الوفاق الإسلامي الإريتري للمهاجرين بالسودان".

٢. "اللجنة الإسلامية الشعبية للدفاع عن المستضعفين الإريتريين".

وتوحدت هذه الحركات الأربع بضغط ومباركة "الجبهة الإسلامية القومية" السودانية في ديسمبر ١٩٨٨، وغدت تعرف منذ ذلك الوقت بإسم "الجهاد الإسلامي الإريتري".

لم تكن لدى هذه المجموعات أي قناعة ذاتية عميقة بإقامة دولة إسلامية في إريتريا تطبق قوانيين الشريعة، هذا علاوة على إعتقادها الخاطيء بأنها يمكن أن تملأ الفراغ السياسي الذي تركته كل من "جبهة تحرير إريتريا"، و"التنظيم الموحد"، و "اللجنة الثورية"، وذلك لسبب بسيط وهو عدم وجود أي فراغ سياسي موضوعي، وإن ذلك الفراغ السياسي هو مجرد وهم.

من الجدير بالذكر إن حركة "الجهاد الإسلامي الإريتري" لم تطلق ولو رصاصة واحدة على جيش الإحتلال الأثيوبي أبان حرب التحرير، ولكنها وبالمقابل تسللت

من شرق السودان، قامت بعد إستقلال إريتريا ببعض الأعمال الإرهابية والتخريبية ضد المنشآت المدنية مثل آبار المياه، والمدارس، والمستشفيات فى مناطق الحدود المشتركة بين السودان وإريتريا.

ونتيجة لكثير من الأسباب الموضوعية بات "الجهاد الإسلامى الإريترى" يتآكل من الداخل قبل أن يقف على قدميه، وأمست قياداته تتهم بعضها البعض بـ "الترويج لفكر وأعمال وعمليات جماعات التكفير" و "الإعتقالات، والتعذيب، والتوعد بإستحلال دماء المسلمين"، و "التفريط فى وحدة المسلمين بإثارة النعرات القبلية والحزبية"، و "إدعاء وممارسة حقوق الأمامة العظمى".

يختتم الكاتب إدريس أبعرى كتابه القيم بالتأكيد على أنه "لم يكن للأسلام السياسى مكانة فى التراث الإريترى، فبرغم من قرب إريتريا جغرافياً لمركز الخلافة الإسلامية، وإعتناق الإسلام المبكر لمسلمى إريتريا الذى تلى مكة مباشرة، وبرغم من أن الأمبراطورية العثمانية جثمت بضعة قرون على معظم مناطق إريتريا اليوم، إلاّ أن مفهوم الدين والسلطة المقرون بأحداث التأريخ لم يكن متأصلاً فى الذاكرة الإريترية، ومن هنا فإن الشعارات التى تؤجج بها الحركات الإسلامية السياسية مشاعر المسلمين. مثل "عودة الخلافة الضائعة إلى قريش" و "الإسلام دين ودولة" و "الإسلام هو الحل". والتى تروجها بقايا فلول تجار الدين من ما يسمى بـ "الجهاد الإسلامى الإريترى" لا محل لها فى تركيبة المجتمع الإريترى الذى صهرته وصقلته تجربة نصف قرن من نضالات وتضحيات مشتركة فى خنادق واحدة.

ويفترق الطريق ما بين حركة تاريخ الشعب الإريترى، وتلك هى حالة فلول "الجهاد الإسلامى الإريترى". وشتان بين الحىّ والميت!

الدكتور/ أحمد حسن دحلى

أسمرا،

٦ ديسمبر ١٩٩٦م.

مدخـــــل التكوينات
البشرية والتاريخية للمنطقة

يمثل التمازج العرقى أبرز خصائص شعوب القرن الأفريقى عامة وإريتريا على وجه الخصوص وكان الموقع الجغرافى العامل الأساسى لعملية التزاوج هذه التى ظلت مستمرة بين العنصرين الأساسيين: الحامى والسامى، طوال ما يقارب الثلاثة الآف عام، وهذا التمازج العرقى والسلالى هو الذى شكل قسمات أنسان هذه المنطقة. ففى القرن السادس قبل الميلاد ونتيجة لمظاهر التغير الإجتماعى-الإقتصادى الذى أستمر لعدة قرون، وجدت قطاعات كبيرة من سكان الجزيرة العربية المحازية للقرن الأفريقى نفسها تنغمس فى الحياة التجارية والزراعية، وكان ذلك مقدمة لظهور الإسلام الذى حمل فى طياته قوانين إجتماعية وأخلاقية وسياسية تتفق مع هذا التطور، وخلال هذه الفترة، التى سبقت الإسلام، توطدت الصلات التجارية، والثقافية، والسياسية بين سكان الجزيرة العربية -العرب- والشعوب المجاورة لها، حيث حمل الإسلام فيما بعد فى جوانبه الإقتصادية والإجتماعية والسلوكية سمات هذا التفاعل بين هذه الشعوب ومعتقداتها وثقافاتها.(١)

تميزت علاقات العرب مع شعوب الساحل الغربى للبحر الأحمر بوشائج وصلات أقوى. وكانت منطقة شرق أفريقيا قد شهدت حضارات تجارية وتمازجات بشرية وثقافية قبل قرون عديدة من هجرات العرب مما مهد الطريق لإستمرار نزوح العنصر السامى الذى تكثفت عملية تزاوجه مع العنصر الحامى بعد ظهور الإسلام. ولهذا فإن منطقة القرن الأفريقى التى تشمل اليوم إريتريا والصومال وأثيوبيا وجيبوتى، من أكثر شعوب المنطقة تمازجاً فى الأعراق والسلالات البشرية.

---

(١) راجع عثمان صالح سبى تاريخ إريتريا ص ٣٠.

وتاريخياً ظلت عناصر التمازج والتمايز العرقى واللغوى والدينى تتوازى فى عملية مد وجزر دائمة، وكانت تشكيلات النظم السياسية والإجتماعية التى قامت فى مختلف العصور والمواقع من هذه المنطقة. تتأثر بهذا التنوع سلباً أو إيجاباً، وتلعب بدورها، أى هذه النظم، أدواراً متباينة فى عملية سياق التمازج والإحتواء، فأسلوب الإحتواء القسرى كان يخلق النفور ويحد من الأنسجام المجتمعى الذى يأتى عبر تفاعلات هادئة، وعلى العكس من ذلك فأن السلم والإستقرار الذى يأتى كنتاج للقبول المتبادل بين الأعراق والمعتقدات المختلفة كان يسَرِّع من عملية التمازج هذه.

وفى إريتريا بالذات غلب العنصر السلمى فى سياق التمازج، الأمر الذى جعل العناصر العرقية فى إريتريا أكثر إنصهاراً من مثيلاتها في المناطق المجاورة. وتؤكد مصادر تاريخية عديدة بأن عملية الإنصهار بين عناصر عرقية عديدة إستمرت بإطراد منذ الألف الأخير قبل الميلاد، وهى فترة نزوح العنصر السامى إلى هذا البر.

وفى القرن الثالث عشر الميلادى إتخذت صورة التكوينات القومية والدينية للمنطقة شكلها الحالى، رغم بعض بعض التباين فى سياق الإمتزاج بين منطقة وأخرى حيث إستمرت عملية التمازج فى إريتريا بينما فى كل من مناطق أثيوبيا والصومال، وضعت الحروب ذات الطابع الدينى التى تفجرت عقب إستيلاء الأسرة السليمانية على السلطة عام ١٢٧٠م الحواجز النفسية والسياسية أمام سياق الأنصهار التلقائى.

كان العنصر النيلى الذى نزح من أحراش جنوب شرق السودان وإستقر بين القاش وسيتيت وبركة منذ ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد هو العنصر الأول الذى إستوطن إريتريا، تلى ذلك زحف الحاميين الذين أقام أخوتهم حضارة مصر الفرعونية على ضفاف النيل، قبل سبعة الآف سنة. وفى فترة من فترات التاريخ غدا هذا العنصر الذى إستوطن المنطقة بين النيل وسيتيت والبحر الأحمر إمتداداً دينياً وإدارياً للحضارة الفرعونية المصرية، فى بعض عهودها، ثم جاء العنصر السامى الذى إستمر نزوحه من البر الأسيوى حتي القرن الأخير قبل الميلاد.

ورغم ان العناصر النيلية-الكوشية كانت الأسبق فى الإستيطان، إلا ان العنصر السامى هو الذى أحدث ثور إجتماعية وحضارية كبيرة فى حياة سكان المنطقة، فقد جاء الجمل الذى روض فى الألف الأخير قبل الميلاد فى الجزيرة العربية من اليمن، كما أحضرت الخيل والضأن فى هذه الفترة ومع نزوح السبئيين وقد لعب ذلك دوراً هاماً فى تغيير الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لأهل المنطقة.

كما جاءت هذه القبائل التى هجرت موطنها بسبب تفشى الحروب وإنتشار المجاعة التى نتجت عن إنهيار سد مأرب الذى قامت عليه حضارة اليمن، جاءت بفنون الكتابة (الجئزية) وعلوم الإدارة وأساليب الزراعة ونظم الرى وغيرها من مقومات حياة الجماعات الواسعة والكيانات الإجتماعية المتقدمة، ومع ذلك فقد شهدت المنطقة حضارات لم تترك اثراً عند قدوم السبئيين.

تشير العديد من الدراسات إلى أنه قد قامت كيانات سياسية على مستوى من التطور فى المناطق بين القاش والبحر الأحمر فى عهود الأسر الفرعونية، ويعتقد بأن الصلات العرقية بين الحاميين الذين أقاموا حضارة مصر الفرعونية وسادة هذه المنطقة قد إستغلت لخلق علاقات إقتصادية وتجارية وسياسية وطيدة بين الفراعنةوهذه الكيانات.

ويذكر المؤرخون بأن الفراعنة كانوا أول من إستخدم البحر الأحمر كممر تجارى وحربى وكانوا بذلك أول من أقام علاقات تجارية مع سكان الشاطىء الممتد من البحر الأحمر إلى المحيط الهندى. وكانت أولى الحملات العسكرية التى تلتها إستكشافات تجارية للمصريين فى الفترة بين عام ١٧٤٣-١٧٣١. ثم تبعتها حملات أخرى مماثلة خلال ١٥٠٠-١٤٧٩ ق.م. وفى هذه الفترة إتخذت العلاقات أشكالاً إقتصادية وسلمية حيث عقدت إتفاقات سياسية وتجارية بين الفراعنة وزعماء المناطق الممتدة بين سيتيت والبحر الأحمر. ففى عام ١٤٩٥ ق.م عقدت إتفاقيات بين المصريين وأحد الزعماء المحليين الذى يدعى بريهو perhu مما يثبت بأنه كان زعيماً شرعياً فى المنطقة وعلى قومه.

منذ تلك الفترة بدأ المصريون بإستخدام ميناء عدوليس كمرفأ تجارى وحربى، بعد ذلك توسعت النشاطات التجارية للمصريين إلى مناطق المرتفعات الوسطى لإريتريا، وخلال القرون الأربعة التالية أى حتى حدود عام ١١١٦ ق.م، إزدهرت المنطقة وإستتب الأمن وتطورت التجارة والمبادلات التجارية بين الفراعنة وأهل المنطقة. وكنتيجة مباشرة لهذا الإستقرار السياسى والإزدهار الإقتصادى، قامت فى المنطقة نظم سياسية إستندت مقوماتها الإقتصادية على التجارة وإستخراج الذهب والمعادن الأخرى.

وفى الفترة من القرن الحادى عشر وحتى الخامس عشر قبل الميلاد شهدت المنطقة نوعاً من الإنهيار الحضارى، حيث عمت الفوضى وتهاوى المجد الفرعونى، وفى خضم ذلك جاءت قبائل من شمال أفريقيا لتحتل العروش بأسم الأسر الفرعونية، ويلاحظ المؤرخون بأن الكيانات التى ساعدها فى الإزدهار زمن الإستقرار السياسى، بلغت فى هذه الفترة حد من الضعف لا تقوى فيه على الإستمرار، كما مهد إنهيار الفراعنة الذين عاشوا فى نوع من التآخى مع هذه الكيانات السبيل لقدوم قوى أخرى. ففى الفترة من ٦٦٨ق م-٦٢٦ ق،م بسط الأشوريون سيطرتهم على المنطقة وفى عام ٥٢٥ ق.م أحتل الفرس مصر والنوبة والمناطق المحيطة بها، إلا إن إحتلال الاسكندر الأكبر لمصر والبحر الأحمر عام ٣٣٢ ق.م وسياسته الرامية إلى بناء إمبراطورية عالمية بتوحيد كل الشعوب ومزج كل الأعراق، أعاد الهدوء وساعد فى إعادة علاقات الشعوب إلى ما كانت عليه فى عهود المجد الفرعونى. فقد أهتم اليونانيون برعاية الأساطيل التجارية والقيام بالكشوفات التى كان الفراعنة يمارسونها، مما مكنهم من القيام بدراسات جغرافية وبشرية لطبيعة شواطىء البحر الأحمر وحياة شعوبها، وهذا بدوره ساعد الأغريق على أحكام سيطرتهم على هذه المنطقة وإحتكار ثرواتها الطبيعية والتجارية.

وخلال فترة وجيزة قامت وإزدهرت على طول الشاطىء الغربى للبحر الأحمر، وعلى الجنوب من مصوع موانىء كبيرة بمقاييس عصرها، مثل كليووكوس، وليمون، وبرنس واستيو، وبوغاز، وادوليس وقد ساعد قيام هذه المدن البحرية على تنشيط العمل التجارى. إلا أن الأغريق، "البطالمة" سرعان ما دخلوا فى صراع مع دولة

"سبأ" اليمنية التى صعدت بين القرن الثامن والقرن الثانى ق م. حيث كان تأثيرها قد إمتد على الكيانات التى قامت فى جزر البحر الأحمر، مثل دهلك، وقد أدى أنحسار السبئيين إلى الدفع بسكان الجزر نحو الداخل، حيث تشكلت نواة مملكة اكسوم فى شمال أثيوبيا.

فى نهاية القرن الأخير قبل الميلاد حل الرومان محل الأغريق فى السيطرة على المنطقة، وذلك بعد أن تضاءلت الإمبراطورية الإغريقية وأنحسر السبئيون، حيث فرض الرومان ما يعرف "بالسلام الرومانى" وهو قانون لفرض الأمر الواقع وإنتزع الشرعية تحت ظلال الرماح. ومع السيطرة الرومانية على شواطىء البحر الأحمر، كفت عدوليس والمرافىء الأخرى التى إزدهرت فى العهد الأغريقى عن أن تكون واحات حضارية فى المنطقة، حيث تدهور عنصر الأمن، وتفشت القرصنة البحرية مما أدى إلى إمتناع التجار من مختلف الجنسيات عن الإبحار والمتاجرة عبر البحر الأحمر.

وبإنهيار عدوليس قامت حضارة أخرى فى قحيتوا التى تقع فى مسافة غير بعيدة جنوب عدوليس الأمر الذى يؤكد تأثير الأخيرة بتراث الأولى غير أن قحيتوا التى لم تكتمل فيها الدراسات والحفريات اللازمة، قامت على الزراعة أيضاً إلى جانب تجارة الرقيق وأنواع أخرى من التجارة التى كانت مألوفة حينها ولم تدوم طويلاً حيث إمتصتها اكسوم.

ظهرت مملكة اكسوم عقب إنهيار دولة سبأ وأفول الأمبراطورية الأغريقية، وتضاءل دور كيانات البجة التى ظلت تحتكر على مدى قرون المناطق الممتدة شمال عدوليس، وإندثار الموانىء البحرية، غير ان أهم حدث تزامن مع ميلاد أكسوم، كان إعتناق ملوك الرومان المسيحية، وإتخاذها ديناً رسمياً للدولة، حيث دخل الدين حلبة العمل السياسى وبشكل عنيف، إذ أصبح عنصر فعالاً يزيد من أسباب الحروب ودوافع الغزوات. وما ان إعتنقت أكسوم المسيحية حتى توطدت علاقاتها مع الإمبراطورية الرومانية، أصبحت منذ القرن الرابع الميلادى قوى إقليمية تقوم بغزوات تأديبية ضد الكيانات المجاورة تحت حجج سياسية ودينية وإقتصادية، وإتخذت الحروب منذ هذه المرحلة شرعية ومبررات سماويةدينية. ففى عام ٤٦٠م

قام الأكسوميون بتدمير مروى، عاصمة النوبة، وفى عام ٥٢٥م قاموا بغزو اليمن وحكموها لمدة خمسون عاماً، مما دفع باليمنيين إلى الإستنجاد بالفرس الذين إمتدت سيطرتهم فيما بعد إلى جزر دهلك.

وفى عام ٥٧٠م قام الأكسوميون بغزو مكة فى الحملة المعروفة فى المصادر الدينية بحملة الفيل، حيث إستهدفت تخريب الكعبة التى كانت رمزاً دينياً وقومياً للعرب الوثنيين وتحويل أهلها إلى المسيحية. غير ان هذه الحروب والحملات العدوانية المتواصلة، إلى جانب ضعف الإمبراطورية الرومانية، كانت سبباً رئيساً لإنهيار أكسوم التى وجدت نفسها تواجه معاول الشعوب المجاورة دون معين. وخلال بضع عقود من القرن الثامن الميلادى تهاوت أكسوم أمام هجمات شعوب البجة، التى عاشت فى نوع من وئام وتبادل المصالح مع النوبيين منذ عهود الأسر الفرعونية.

وفى هذه المرحلة أى بداية القرن الثامن ظهر الإسلام كقوة عقائدية وسياسية، وعسكرية، ومن هنا تغيرت المعادلات السياسية، وأشكال الصراع. فالإسلام الذى كان تقدمه من الشمال، أى من مصر سبباً رئيسياً فى زحف البجة نحو الجنوب والغوث بمملكة أكسوم، فرض نفسه كقوة كونية تحدد شروط السلام بما يشبه السلام الرومانى، ففى البداية أقام الرومان والبجة والنوبيون حلف حربياً، إلا أنه لم يصمد طويلاً أمام تقدم المسلمين. ومع ذلك فتقدم المسلمين لم يستمر على وتيرته الأولى حيث أجبرهم النوبيون على توقيع معاهدة (البقط)، أما البجة فقد أنهزموا أمام جحافل المسلمين فقبلوا معاهدات مجحفة تفرض عليهم دفع الجزية، إلاّ إنها إنهارت بعد خمس عشر عاماً وإستمرت مقاومة البجة للاسلام حتى العهد العباسى، فبينما إستطاع المسلمون تغليب الإسلام عن طريق التزاوج فى السودان فإن البجة إستمروا فى المقاومة حتى تم إخضاعهم عسكرياً.

رغم مقاومة البجة العنيفة والشرسة للإسلام، إلا أن المسلمين العرب الذين مهدت لهم البعثة المحمدية الأولى التى دخلت بلاد الحبشة فى حياة الرسول (ص) كانوا قد تمكنوا من تثبيت أقدامهم على طول شواطىء شرق أفريقيا، بدءاً من المحيط الهندى وحتى البحر الأحمر جنوب مناطق سيطرة البجة.

وقد تميز دخول الإسلام إلى هذه المناطق بالسلم والتلقائية، وقد حمله التجار

العرب والجماعات الهاربة من المطاردات السياسية والمذهبية، بعد تفجر الخلافات بين المسلمين على أثر وفاة الرسو (ص). إلاَّ ان دخول المسلمين إلى المنطقة، يعود إلى البدايات الأولى للأسلام، عندما دخلت ٨٣ أسرة مسلمة على ثلاثة دفعات عن طريق مصوع. كان هذا فى العام الخامس لظهور الدعوة المحمدية، مما يعنى بأن إريتريا كانت أول بلد هجرة للمسلمين خارج موطنهم.

نقلت الروايات بأن "نقوس*" الحبشة الذى كان موطنه فى تقراى المتاخمة لإريتريا حسب الروايات الدينية، أحسن وفادة هؤلاء اللاجئين وحماهم من أذى قريش التى أرسلت، بدورها وفداً للنقوس (أحمد النقاش) لشرح خطل إدعاءاتهم، لكنه لم يقبل تسليمهم، لربما ذلك لقناعته بأن هذا الدين قريب من المسيحية التى يعتنقها. ويذكر أن أحد أسباب غزو أبرهة الأشرم للكعبة كان تخليص العرب من الوثنية وإدخالهم للمسيحية.

أطلق المؤرخون على السلطنات الإسلامية التى اقامها التجار العرب الهاربون من القمع الدينى ونتيجة للصراعات السياسية التى تميزت بها الإمبراطورية الإسلامية والدولة العباسية على وجه الخصوص تعبير أمارات الطراز الإسلامى، وكان يمتد إطارها الجغرافى من المحيط الهندى وحتى البحر الأحمر، وتضم مناطق من إريتريا والصومال وشرق وأواسط أثيوبيا، ظلت هذه الأمارات المتباينة فى الأحجام والمتفاوتة فى أهميتها الإقتصادية تعيش فى هدوء وسلم وتسامح، سواء فيما بينها أو مع جيرانها من أصحاب الديانات الأخرى.

وخلال الفترة من القرن التاسع وحتى الخامس عشر ظهرت بعض المنازعات ذات الطابع التجارى والأسرى، كان لها دوراً واضحاً فى تحديد ملامح المستقبل السياسى للمنطقة.

"نقوس *" باللغة الجئزية تعنى الملك وما زالت لغات التجرى والتجرينية والأمهرية تستخدم هذا اللفظ حتى الآن وعندما وصلت البعثة المحمدية "الحبشة" فى العام الخامس للدعوة تحمل مظالم المسلمين من اذى قريش إستقبلها ملك الحبشة وتفهمه لأسباب لجوئهم وحسن إستضافته لهم، اطلقوا عليه اسم احمد النقاش، والنقاش تعريف للنقوس.

كانت أمارتا دهلك ومصوع أكبر هذه السلطنات وأكثرها أهمية من الناحية التجارية والإستراتيجية كما كانتا بعيدتين عن الإحتكاك مع المملكة السليمانية الأمهرية فى أثيوبيا والتى بدأت مع صعودها فى القرن الثالث عشر تناصب العداء مع جاراتها من السلطنات وتطلق العنان لطموحاتها فى التوسع نحو البحر الأحمر والمحيط الهندى على طول مناطق السلطنات التجارية، حيث ترتب على المناوشات المحدودة مع الممالك الإسلامية التى كانت رابضة فى مناطق شرق وأواسط أثيوبيا اليوم إنهيار هذه الممالك.

كان أول عمل يحمل طابع الإستفزاز الدينى عام ١٥٢٠م عندما هبطت قوى بحرية برتغالية فى مصوع فى طريقها إلى الحبشة بناءاً على نداءات ملوك الأمهرا المسيحيين الذين رجحت كفت الميزان لصالح أعدائهم فى الحروب الدينية-السياسية التنى أنهكت المنطقة، وقد حولت هذه البعثة عند وصولها أحدى مساجد مصوع إلى كنيسة لصالح الجنود البرتغاليين، مما أدى إلى تذمر الأهالى ضد البرتغاليين.

ورغم الدعم البرتغالى الهائل إستمرت الحروب بين ملوك أمهرا، وأحمد قرانج الذى أعلن الجهاد بإسم الأمارات الإسلامية، وأطلق على نفسه لقب "الأمام" وظلت كفة الميزان لصالح قرانج الذى إمتدت غزواته إلى إريتريا فى أيامه الأخيرة، حيث نصب وكيلاً له فى منطقة حماسين، وبلغت حدود سيطرته إلى مصوع وسواكن ومناطق غرب إريتريا، نشر خلالها الرعب والخوف على المسيحيين، كما أحرق الكنائس والأديرة، لكن الملك قلاوديوس إستغاث بالبرتغاليين مرة أخرى، هكذا كانت الحروب المحلية سبباً رئيسياً فى جلب القوى الخارجية التى كانت لها أطماعها.

وفى عام ١٥٤٢م إنتهت الحروب الدينية التى أرعبت شعوب قرن أفريقيا لثلاث قرون متتالية، انتهت بقتل قرانج وتشتيت جيشه ومؤسساته الدينية والسياسية، على يد البرتغاليين الذين أدخلوا السلاح النارى إلى المنطقة لأول مرة، ومن هنا ولدت قناعة الإنتصار بالدعم الخارجى حيث أصبح ذلك تقليداً لحكام المنطقة. مما أوجد صدى له فى الصراع التجارى والإقتصادى والسياسى للأمبراطوريتين البحريتين

آنذاك، تركيا والبرتغال.

فبعد أربعين عاماً من نزول قوات سليم الأول على مصوع تمكن الأتراك عام ١٥٥٧م من أحكام سيطرتهم على معظم إجزاء إريتريا اليوم، وعلى الفور حاولوا التقدم نحو الداخل، نحو تلك المناطق التى بدأت ترتاح من عناء حروب دينية منهكة أهلكت جزءاً كبيراً من موارد المنطقة المادية والبشرية خلال ما لا يقل عن ثلاثة قرون، إلا ان رواسب الحروب كانت سوراً لا يمكن إجتيازه، فقد إنهزمت القوات التركية المتحالفة مع الإريترين فى تنبين عام ١٥٧٨م على يد جيوش التقراى والإمهرا، «بدءً من هذه الواقعة أتخذت الحروب والمنازعات طابعاً سياسياً جغرافياً صرفاً، ويمكن القول بأن واقعة تنبين هى أول واقعة تتخذ فيها الحروب طابعاً وطنياً، متخذة من (مرب)، الحدود الطبيعية، حدوداً سياسية"١*".

إن التتبع العام لتكوينات التاريخية والعرقية والثقافية، يفضى بالقارىء إلى الإستنتاجات التالية:-

١. ضعف مركزية حضارات:-

كان من أهم مميزات تاريخ المنطقة السياسى منذ القدم، ضعف النزوع إلى إقامة دولة أو نظام سياسى مركزى، فالسلطنات التى قامت تاريخياً على شاطئ البحر الأحمر وبلاد البجة والتى تشكل كلها من الناحية الجغرافية، على الأقل إمتداداً جغرافياً لإريتريا اليوم لم تعرف دولة مركزية، فالمدن والموانئ التى قامت على طول الشاطئ بين باب المندب وسواكن، منذ العهد الفرعونى وحتى قدوم الأتراك، كانت تزدهر بفعل النشاطات التجارية البحرية ثم تختفى لظهور عوامل تؤثر على هذا النشاط البحرى، وكانت هذه لسلطنات التجارية والرعوية تفتقد إلى الأسس السليمة والمتينة لقيام دولة مركزية قوية، كما كانت الممالك التى قامت فى بلاد البجة على وجه الخصوص تعيش فى دوامة من الصراعات السياسية رغم صلاتها العرقية القوية، وكانت السلطنات الإسلامية الإريترية بالذات، مثل رحيتا ودهلك ومصوع تعانى من ضعف فى مقوماتها السياسية والعسكرية. هكذا ظلت

"١*" تاريخ إريتريا عثمان صالح سبى (ص ١٣٤ و١٣٥).

خلال الفترة من القرن التاسع وحتى الثالث عشر دون أن يبرز إتجاه نحو تكوين سلطة مركزية. وقد لاحظ المؤرخون بأن الروح التجارية والرعوية التى هى إنعكاس لبنى هذه المجتمعات الإقتصادية، كانت سبباً رئيساً لرفض الإنصياع لنظام سياسى وإدارى ممركز. كما ان تكالب القوى الكبرى على هذه الشواطئ منذ فجر التاريخ الإنسانى قد أسهم بدور كبير فى منع قيام دولة مركزية، وكان هذا العامل هو الذى أغرى أيضاً حكام أمهرا منذ عام ١٢٧٠م على التطلع نحو إقامة دولة مركزية مسيحية بالتوسع إلى الممالك الإسلامية البعيدة والضعيفة سياسياً وعسكرياً، مما أدى إلى قيام حروب دينية الطابع أنتفت عندها تقاليد التسامح الدينى الذى عرفته المنطقة منذ قبول أهلها الأديان السماوية.

٢. إستثناء الحبشة من دار حرب وأثر ذلك على التقليد السياسى لأهل المنطقة:-

كان لعدم دخول الإسلام بالحرب والسيف وإستثناء هذه المنطقة التى عرفها العرب بالحبشة، أثر إيجابى فى نشر روح التسامح الدينى بين أصحاب المعتقدات المختلفة، وإستمر هذا التسامح لفترة تزيد على سبعة قرون.ويعود سبب إستثنار المنطقة بهذه الوضعية القانونية والسياسية عند المسلمين، إلى إستقبال ملك الحبشة (أحمد النقاش) الذى كان موقعه فى منطقة تقراى المتاخمة لإريترية، حسب الروايات الدينية لرهط من المسلمين الهاربين بدينهم وأرواحهم من أذى المناهضين للدعوة المحمدية. والشئ المعروف تاريخياً، ان الأسر الهاربة لم تترك على المنطقة أثراً دينياً، إلا ان حادثة الإستقبال خلفت تراثاً سياسياً وعقيدياً، كان له أثر فى العلائق الإنسانية، بين تشكيلات شعوب المنطقة، فقد نتج عن دخول الإسلام السلمى والبطئ وعن طريق التجار العرب ضعف عقدى وحضارى وسياسى، فالإسلام الذى غزا من الجزيرة العربية، ومن موطنه الأصلى، قلاع حضارات الإمبراطوريات المجاورة كان له طابع سياسى وعسكرى، وقد حول المؤسسات الإدارية والسياسية والقانونية والثقافية، لفارس والشام ومصر إلى مؤسسات إسلامية إستفادت منه الأمبراطورية الإسلامية فى توطيد دعائم حكمها. أما الإسلام الذى دخل منطقة القرن الأفريقى، فقد جاء ضعيفاً فى شتى نواحيه، ولم تستضيفه

حضارة كما لم تسعفه حضارة جديدة تحوله إلى مؤسسات دينية.

فعندما بلغت طلائع الإسلام إلى البر الغربي للبحر الأحمر. كانت الحضارات التجارية لهذا الشاطئ قد اندثرت، وكان التقدم إلى الهضاب وتغير بقايا حضارة أكسوم إلى الإسلام صعباً بحكم أسلوبه أى الإسلام البطئ والسلمى وإعتماده على تبشير التجار، بدلاً من الدعاة والعلماء، ولهذا أصبح الإسلام فى نظر شعوب المنطقة مجرد عقيدة إجتماعية جاء بها التجار العرب لصالح نمط معين من أنماط الحياة الإجتماعية، ففى المرتفعات الإريترية ومناطق واسعة من أثيوبيا اليوم كانت التجارة بشتى أنواعها حكراً للمسلمين، بينما الزراعة والجندية والسياسة كانت وقفاً على المسيحيين. هذا التقسيم الإجتماعى وإن كان يتماشى مع الأيديولوجية الدينية للحكام فى ذلك العصر، إلا أنه لم يأت إلا بشكل تلقائى وعفوى، ولكنه يتماشى مع منطق دخول الإسلام.

والملاحظ إن إعتماد الدعوة على التجار همش دور المنطقة وحرمها من التفاعلات السياسية السريعة التى كان يقودها المسلمون العرب، فقد رأى زعماء الأمبراطورية الإسلامية فى الحبشة جبهة مؤمنة، مما جعلهم يركزون غزواتهم (فتوحاتهم) على الجبهات الساخنة، كالشام وفارس الأمر الذى جعل هذه المناطق تستأثر بالدعاة، حيث كان الفتح عمل عسكرى بالأصل يصاحبه عمل دعوى وتجارى، وهذا الأمر هو الذى مكن هذه الجهات فى القرون اللاحقة من بناء مؤسسات دينية عريقة، كقم وكربلاء والنجف، والأزهر والزيتونة والقيروان وغيرها من المؤسسات والرموز والمرجعيات الدينية والثقافية والتاريخية التى قامت بعضها على أنقاض القلاع الثقافية للرومان والفرس.

هذه العوامل، عوامل فقدان الأسس الثقافية-السياسية جعلت السلطنات الإسلامية التى قامت على الشواطئ الغربية للبحر الأحمر مجرد تجمعات تجارية تفتقد الأسس السليمة لإقامة نظام سياسى وإدارى ممركز.

٣. صعود السلالة السليمانية فى الحبشة وميلاد التعصب الدينى:-

تجمع العديد من مصادر التاريخ على ان منطقة القرن الأفريقى كانت ملجأ

للهاربين من الإضطهاد المذهبى والسياسى من الضفة الأخرى، ولقرون عديدة ظلت مثالاً للتسامح الدينى، إستمرت هذه الوضعية منذ دخول الإسلام إلى المنطقة وحتى بداية القرن الثالث عشر عندما تمكن (يكنوا أملاك) من الإستيلاء على عرش المملكة الصاعدة بإسم السلالة السليمانية، مدعياً بأن ملكه إستمراراً سلالياً وسياسياً لمملكة أكسوم التاريخية، وبعد ان أمن خطر الممالك الوثنية فى الجنوب، (كقوجام وداموت)، بدأ يرنوا ببصره إلى الشمال والشرق، إلى البحر الأحمر والمحيط الهندى، وكذلك صوب النيل ثم بدأ شيئاً فشيئاً يحتوى الممالك الإسلامية السبع التى كانت منتشرة فى شرق وأواسط أثيوبيا، حيث تمكن من فرض الجزية عليها وإذلالها مما أدى ذلك إلى تراكم الحقد، وعلى مر السنين راحت تختلط المسببات السياسية بواقع التعدد الدينى والعرقى.

وفى القرن الرابع عشر شنت أمارة (افات) هجوماً على المملكة السليمانية المسيحية، وكانت النتيجة سحق كل الأمارات الإسلامية الأثيوبية، حيث دارت الحروب الدينيةوالسياسية سجالاً على مدى قرنين كاملين، أهلكت قوى بشرية ومادية، إلا أن أسوأ ما خلفته هذه الحروب كان تركة الحقد المتبادل التى تمثلت فى تلك التقاليد من التعصب الدينى التى حولت إلى نوع من التعاليم اللاهوتية على مستوى التراث الشعبى، وقد وظف نبلاء امهرا هذه المرارات النفسية والتاريخية لخدمة المؤسسة السياسية حيث ظلوا الحكام المنتسبين إلى السلالة السليمانية الذين تعاقبوا على عرش هذه المملكة يستخدمون المسيحية كأيديولوجية للدولة التى توسعت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على الأطراف التى تعتنق شعوبها الوثنية والإسلام، إذ تحولت مواطن الممالك الإسلامية والوثنية إلى مجرد بقع جغرافية فى خريطة الإمبراطورية الأمهرية.

عمل هؤلاء الحكام الإقطاعيون ذو النزعة الشوفنية على صهر تلك الشعوب والقوميات والأعراق والجماعات الأثنية والدينية بعد إخضاع مؤسساتها سياسياً وعسكرياً.. إلا ان ذلك ولد لديها المزيد من النفور مما تطلب الأمر المزيد من السلاح والدعم المعنوى والمادى الخارجى والمزيد من الحماية الأيديولوجية باللجؤ إلى المسيحية بشكلها المتزمت الذى يرى فى الإسلام بعبعاً يهدد مرتكزاتها

الأساسية فى المنطقة، ومع هذا التراث الدينى-السياسي المتزمت الذى جاء مع صعود السلالة السليمانية وإتخاذها الأرثوذوكسية أيديولوجية رسمية للدولة، أصبح الدين عنصر أساسى فى الصراعات السياسية مما جعلها هشة التكوين، لا تعيش إلا بالحراب ولا تضمن بقائها إلا بإستنفار العواطف الدينية والقومية والعرقية أحياناً وبإستنجاد القوى الأجنبية أحياناً أخرى، ظل هذا محور سياسات حكام أثيوبيا المعاصرة رغم تباين توجهات أيديولوجياتهم السياسية.

وبالمقابل نجد ان الشعوب التى تدين بالإسلام غدت تعيش فى شك وتوجس دائم تجاه النظم والحكام والمؤسسات الأثيوبية بصرف النظر عن الأفكار السياسية والإجتماعية التى تجاهر بإعتناقها، بل تجاه المسيحية والمسيحيين أيضاً، وكان بالضرورة ان يكون هذا النفور مقروناً بالنفور العرقى دوماً، وقد إستثنيت إريتريا بشكل كبير، ليس بسبب إختلاف مسار التاريخ السياسى لهذه البقعة فحسب بل لإمتزاج العناصر السامية والكوشية فيها بشكل يميزها عن شعوب المنطقة.

٤. الإحتلال التركى وبداية تكوين كيان سياسى لإريتريا:

كان الإحتلال التركى لمعظم الأراضى الإريترية بداية لميلاد الأمة الإريترية، ليس من الناحية الإدارية، فحسب بل من ناحية تكوين العامل النفسى، فندما إحتل الأتراك مصوع عام ١٥٥٧م بدعوة من أميرها البلوى ذى الأصل البجاوى، والذى خشى من تعسف البرتغاليين الذين لم يخفوا سوء نيتهم منذ البداية أقام الأتراك نوع من الإدارة الذاتية، حيث منح هذا الأمير الذى أطلق عليه "نائب" صلاحيات موثقة على مناطق واسعة، وقد غطت الأراضى التى حددتها الوثيقة مناطق تمتد من البحر الأحمر إلى تقراى عرضاً ومن باب المندب إلى سواكن طولاً.[١]

---

(١) راجع عثمان صالح سبى ص ١٣٥

بعد سنوات من الهدوء والإستقرار الذى ساد المنطقة على أثر توقف الحروب وإحتلال الأتراك إريتريا، تقدم الأتراك نحو الهضاب فى محاولة لتوسيع أملاكهم، وقد تلاقت مصالح الأتراك مع رغبات السلطنات الإريترية المتناثرة حيث عُقد بين الأتراك وكل من ملك دباروا وملكة حوض الدجن وأمراء المنطقة التى إحتلها الأتراك حلفاً حربياً. وتقدمت قوات الحلف نحو الجنوب متجاوزة نهر "مرب" فكانت معركة تنبين الشهيرة التى وقعت عام ١٥٧٨ بين هذا الحلف وقوات صرص دنقل، كانت نهايتها موت مخططى وقادة الحلف وهزيمته التاريخية النكراء. كانت معركة تنبين حدثاً تاريخياً عظيماً فصل بين مرحلة من الحروب الدينية ومرحلة أخرى من التحالفات السياسية المبنية على الأسس الجغرافية والمصالح الأقتصادية والسياسية، هذا الحلف الوثنى المسيحى الإسلامى، الذى ضم إريترى المنخفضات والمرتفعات، وإن أنهزم بموت كل قادته الذين كان على رأسهم بحرى نقاش أسحاق، إلا أنه كان بداية الشعور بالمخاطر المشتركة والمصالح المشتركة.

وفى الوقت ذاته كانت حادثة تنبين محطة العداء التاريخى بين ضفتى "مرب" ورغم إستخدام النظم الأثيوبية الدين كأيديولوجيا سياسية تأصلت، فى نفوس الأجيال، إلا ان الإريتريين ظلت تجمعهم عوامل جغرافية وتأريخية وعرقية، ومصالح إقتصادية. وكانت مظالم الأتراك وغارات نبلاء ما وراء "مرب" أهم عوامل أسهمت فى تكوين الشعور بالمصير المشترك.

الفصل الأول:

جذور الحركات الأصوليـــة المعاصـــــرة

السلفية فى طور جديد
حركة الأخوان المسلمين وتفرعاتها

يمثل الأخوان المسلمون مداً سلفياً فى طور جديد، ومع ان حركة الأخوان تأسست فى عشرينات هذا القرن إلا إنه وخلال العقود التالية عاشت فى عملية مد وجزر متلاحقة كنموذج مصغر لتلك التى عاشتها الحركة السلفية فى سياق عمليات تدهور وإنبعاث متعاقبة ومستمر خلال الفترة من القرن العاشر وحتى التاسع عشر الميلادى، ويمثل الإنبعاث الأخير الذى بدأ منذ السبعينات - كنتيجة مباشرة للإحباطات فى المجالات التنموية والإجتماعية والأزمات السياسية التى واجهت الشعوب العربية الإسلامية، وكذلك تشوش صيغة فلسفة الفكر السياسى التى أفضت بالأيديولوجيات التى سادت المنطقة فى الستينات إلى مختلف أنواع التطرف والإستسلام فى آن معاً- يمثل أقوى مد فى تاريخ تموجات السلفية، حيث إستطاعت الحركة فى بعض الظروف إستقطاب قوى إجتماعية متباينة المصالح تحت عباءة الأيديولوجية الدينية التى تستمد مبرراتها من المظالم الدنيوية.

عرفت "الحركة" فى مختلف البلدان والمناطق بأسماء ومسميات متعددة تؤكد كلها منحاها العنيف واللاامتهاون، والذى يكشف بجلاء عن مدى الهوة بين حجمها التنظيمى والشعبى المتخلف، وبين طموحها السياسى الهادف إلى إحلال أيديولوجيتها السماوية محل الأيدويولوجيات الوضعية السائدة. وكانت شعاراتها المتشبعة بالعواطف الدينية دوماً أقوى من إمكاناتها العملية كما كانت ترى بأن الشحنة العاطفية قد تكون كفيلة بالقضاء على موطن ضعفها.

ومنذ السبعينيات أصبح مصطلح الصحوة الإسلامية يعبر عن إنبعاث حركة فكرية وسياسية تريد إيقاظ المسلمين من سبات عقيدى أو خنوع دنيوى، لم ترض به معتقداتهم، وقد عرفت هذه الحركة بالأصولية والسلفية وأسماء أخرى نظراً لإقترانها بكثير من الممارسات السياسية الطائشة. فأصبح وصفها فى الحياة السياسية اليومية كحركات "التطرف الدينى" و"الإرهاب الإسلامى" "والتعصب الأصولى الإسلامى" الخ...

ومع ان التطرف برر سياسياً من قبل هذه الحركات، إلا ان مصطلح الأصولية أصبحت تستعمله هذه الحركات نفسها وذلك لتطابق الأصولية مع السلفية من حيث المضمون الفكرى والإجتماعى والمغزى التاريخى لهذا المصطلح. وذلك برغم من ان مصطلح الأصولية FUNDAMENTALISM لم يكن إسلامياً أو عربياً بالأصل. وهنا من المفيد جداً إستجلاء كل من مصطلح الأصولية والسلفية قبل الخوض فى مسار حركة الأخوان المسلمين ومسيرتها خلال ستة عقود من عمرها، والمعروف ان مصطلح السلفية رغم بعض الغموض والعمومية لم يترك فى اللغة العربية خلاف كبير أو جدال يؤدى إلى التشعب، منذ بروز السلفية كتيار دينى إجتماعى فى العهد العباسى، عهد إزدهار الأمبراطورية الإسلامية، وحتى التيارات التى حملت فى طياتها رؤية عقلانية فى الإطار السلفى ظلت تفاخر بسلفيتها العقيدية.

وفى العقود الأخيرة ومع تزايد أهمية تسييس الإسلام، تزايد إهتمام الباحثين من الجنسيات والأديان، بظاهرة إنتعاش وإنتشار الفكر السلفى الأصولى وإجتذابه قطاعات واسعة فى كل المجتمعات ولدى كل الأديان، ومن هنا ظهر مصطلح FUNDAMENTALISM الذى يعنى الأصولية، وكان هذا المصطلح قد ظهر في الوجود لوصف الموقف المتزمت للكنيسة الكاثوليكية فى الصراع الذى خاضته ضد علمنة الدولة، وتحرير السياسة من قيود اللاهوت فى عصر النهضة الأوروبية إلا ان الحركات الإسلامية تلقفته مطوعة أياه لخدمة فهمها لهذا المفهوم إذ أكدت إنه يعنى العودة إلى الأصول، مع الإختلاف فى تفسير ما تعنيه العودة إلى الأصول، مع الإختلاف فى إطار الحركات الإسلامية نفسها التى تزايد إختلافها الفكرى والمذهبى مع تعقد المعضلات السياسية، فالبعض عى بالعودة تنقية العقيدة، من الشوائب إلى الإشراك بوحدانية الله، والبعض عنى بالعودة تقليد السلف فى المسلك والملبس وغيرها من أنماط الحياة الإجتماعية اليومية والسياســـية وإلى حد ما.

أما أهم الحركات الإسلامية فقد عنت بالأصولية تحقيق الدولة الدنيوية، وأسلمة نظام الحكم والمجتمع وبالتالى إقامة دولة ثيوقراطية تحكم بالإرادة الإلهية وكل الحركات والتنظيمات الإسلامية متباينة فى مفاهيمها وتصوراتها لصيغة دستور الدولة الدينية ولكنها تتفق فى معادات النظام العلمانى الذى يستمد شرعيته من البشر الأمر الذى يجعلها تحتقر إرادة الشعب وتحقر الديمقراطية.

أما على مستوى اللغة والمعاجم فإن مصطلح الأصولية حسب غارودى الكاتب السياسى والفلسفى والدينى، لم يظهر إلا حديثاً جداً، حيث إحتل هذا المصطلح خلال الفترة من ١٩٦٦م-١٩٧٩أوسع مساحة فى المعاجم الفرنسية والإنجليزية والغربية على وجه العموم، وأكدت كل التعريفات على أن الأصل التاريخى لمصطلح الأصولية هو الصراع الدينى الطائفى للمسيحية، والمصطلح تعبير عن رؤية ومزاج الإتجاهات المتزمتة فى تيارات الكنيسة، الذى يرفض تكييف العقيدة مع الظروف الجديدة لتغير الحياة المجتمعية، وقد طبق هذا التفسير مؤخراً على الأيديولوجيات الإجتماعية والعقائدية السياسية. ويخلص غارودى من التعريفات المختلفة، المكونات الأساسية التالية للأصولية.

– الجمودية، رفض ومعارضة التكيف مع التطور، علمى كان هذا التطور أو سياسى أو لاهوتى.

– عدم التسامح والإنغلاق، التحجر المذهبى، تصلب فى المواقف، وعناد لا هوادة فيه فى التعامل مع الأشياء عقيدية كانت أو سياسية. هذه الصفات التى تنطبق أيضاً على السلفية الإسلامية جعلت من الأصولية الغربية الدينية منها أو السياسية تبيح كل السبل الدينوية والإمكانات اللاروحية لمحاربة التطور العلمى والسياسى أبان النهضة الأوروبية، إلا ان توازى التطور العلمى المادى مع التغييرات السياسية الإجتماعية جرد الأصولية المسيحية من سلاحها، مما جعل الكنيسة تلجأ إلى تبرير دينى لهزيمتها، هذا مع ان كثير من عناصرها أتخذ شكل فكرى وسياسى.

والنسخة الإسلامية للاصولية، والتى هى الأصل فى إعادة أعمال الأصولية المعاصرة عند الباحثين هى السلفية، والسلفية فى التراث الإسلامى ظهرت تاريخياً فى بداية القرن الثانى الهجرى،وكانت منذ البداية ظاهرة سياسية وفكرية، وليس ظاهرة دينية برغم من تخندق روادها بحجج دينية وإبراز الجانب الإجتماعى والدينى فى الصراع على حساب إستصغار الجانب السياسى.

وظلت السلفية عبر القرون تتوقد مع إحتدام المعضلات السياسية. وفى هذا يقول الكاتب الإسلامى د. محمد عمارة "مصطلح السلفية من المصطلحات التى يحيط بمضمونها الغموض، أو عدم التحديد فى عدد من الدوائر الفكرية والسياسية فى واقعنا العربى الإسلامى، لم ينشأ هذا الغموض من فراغ أو وهم، ذلك ان الذين ينسبون إلى السلفية من هم بالفعل محافظون وجامدون بل ورجعيون ومن هم فى طليعة المنادين بالتجديد الدينى" ،جانب التركيز على تحرير الدين من البدع والخرافات والعودة إلى أصول وقواعد الدين الأولى هو الذى يطلقه عليه د. عمارة، المناداة بالتحرير، للإشارة إلى وجود تيارات تدعو إلى التزمت على المستوى الإجتماعى والسياسى أيضاً.

وفى التفسير الغالب فى الإستعمال التراثى واللغوى والموسوعى معاً. فإن السلف هو الماضى والمتقدم، وهو عند الشرع إسم لكل من يتلو، ويعنى عند الأصول أيضاً من يرجع في الأحكام الشرعية إلى الكتاب والسنة ويهدر ما سواها وينبع إختلاف الحركات السلفية أو خلافها فى تحديد إنتماء السلفى من أمور فرعية عديدة منها، هل يكفى الإستدلال بالكتاب والسنة؟ أم يشمل المأثورات المروية للصحابة والصالحين؟ وبغير هذا فإن ذلك يعتبر ميدان متشعب تصطرع فيه التيارات الإسلامية عموماً والسلفية على وجه الخصوص.

وحركة الأخوان المسلمين تعتبر أول حركة سلفية منظمة ومؤهلة فكرياً وسياسياً وتنظيمياً لمنافسة مختلف التيارات السياسية المعاصرة، ويعتبر ميلاد الأخوان المسلمين بمثابة إنتقال السلفية من الشكل الليبرالى الذى أتخذته على يد الأفغانى

إلى شكل راديكالى، وأصبحت الحركة السلفية رغم تفرعها إلى العديد من التيارات، تمتاز بعناد أبدى بشكل لا يختلف عن عناد التيارات الفكرية والسياسية المتصلبة التى تؤمن بإمتلاك كل الحقيقة حيث إعتبرت نفسها حركة تجديد سياسى ودينى معاً، تبنت شمولية الإسلام، ومنه إستنبطت شعار الإسلام دين ودولة."

وكمعظم الحركات الفكرية والأدبية والسياسية العربية المعاصرة إنطلقت حركة الأخوان المسلمين من مصر، كحركة إصلاحية دينية عام ١٩٢٨م. وتكونت نواتها الأولى من سبعة أفراد على رأسهم صاحب الفكرة، الإستاذ حسن أحمد البنا الذى كان حينها معلماً بإحدى المدارس الإبتدائية ثم أصبح فيما بعد الزعيم الروحى والسياسى للأخوان فى مصر ومفكر الحركة الإسلامية عامة، ويعتبر تراثه اليوم المرجع الفكرى والسياسى للحركات الإسلامية المعاصرة التى تعج بها منطقة الشرق الأوسط.

بعد بضع سنوات من تكوينها تدرجت الحركة فى طروحاتها حيث تحولت من حركة إصلاح دينى تعمل على الإصلاح الثقافى والدينى والسلوكى عبر المواعظ والمجادلة بالتى هى أحسن الى تنظيم سياسى يعمل من أجل الإستيلاء على السلطة بكل السبل.

ومنذ بداية الثمانينيات أطلق على حركة الأخوان المسلمين ومشتقاتها إسم "حركة الصحوة الإسلامية"، التى تحافظ على الدين وترعى شئون الدنيا، أما الوسيلة لتحقيق هذا الهدف وفق فهم البنا وخلفاءه -قد تكون الجدل بالتى هى أحسن فى بعض الأحيان أما فى الغالب والأعم فهى الجهاد فى سبيل الله بالأنفس والمال، ويعتقد بأن مصطلح الصحوة إختاره زعماء الحركة ليؤدى معنى الثورة دلالة ووظيفة إتقاءاً لرد فعل الأنظمة التى أرعبتها كلمة الثورة الإسلامية بعد أحداث إيران، وكلمة الثورة يمكن ان تضع أصحابها تحت طائلة العقوبات الدستورية التى تمنع فى كل البلدان قلب الأنظمة بالعنف.

عاشت الحركة الاسلامية في منطقة الشرق الاوسط في مرحلة جمود وانحسار منذ انتكاستها في مصر في مطلع الستينات وحتي اغتيال السادات عام ١٩٨١م. ولكن اغتيال السادات بحد ذاته لم يكن مؤشرا بتغير اوضاع الحركة الداخلية ، بل كان هذا التغير نتاج لتفاعل عوامل داخلية ودولية متراكمة ادت الي اهتزاز صورة خريطة العالم والمنطقة التي كانت مرسومة منذ بداية الخمسينات، و في خضم هذا التغير اصبح الوضع ملائما ومبرر لانتقال الحركة الاسلامية ، من مرحلة الجمود والانحسار التي عاشتها لربع قرن الي مرحلة الانبعاث والاندفاع من جديد، ويمكن ان نلخص بعض من اهم العوامل الموضوعية والذاتية التي ادت الي انبعاث الحركة الاسلامية منذ النصف الاخير لعقد السبعينات في الآتي:

– فشل الانظمة العسكري اليسارية الاتجاه التي حكمت المنطقة خلال هذه الفترة، وكذلك انماط الانظمة الاخري في الشرق الاوسط في، تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومعاداتها ، الصريحة للديمقراطية.

– فشل الاحزاب الشيوعية وانغماسها في صراعات داخلية بين فئات متطرفة ومعتدلة ومتوسطة وتحول بعضها الي ضرب من ضروب العمالة للاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي سابقا.

– فشل الافكار القومية الشوفنية النزعة، كالناصرية والبعثية والقومية والاشتراكية العربية والاشتراكية الاسلامية في اجتذاب فئات اجتماعية واسعة ، وتحول بعضها الي مجرد ترف فكري للمثقفين القوميين أو التراثيين النزعة ، الي جانب استخدام هذه الشعارات لتسلق سدة الحكم.

– عجز العرب في حل المعضلات السياسية المستعصية في المنطقة وعلي رأسها مشكلة فلسطين.

– بروز الفراغ الايديولوجي وانعدام البدائل الفكرية، ازاء فشل الاحزب الشيوعية والافكار القومية المتعصبة ، ورفض النمط الغربي للنظام السياسي، والذي يستند اي هذا الرفض على عوامل تاريخية وبيئية وحضارية ودينية.

–انحياز امريكا والغرب الشديد الي جانب اسرائيل ، برغم من التقديرات القائلة

بان المصالح الاقتصادية والسياسية مع العرب ليست باقل من تلك التي لهم مع اسرائيل الامر الذي رجح التفسير الديني للانحياز.

- الشعور المتزايد بالاحباط والمهانة القومية للعرب ، ازاءالهزائم العسكرية والسياسية المتكررة امام اسرائيل المدعومة بالغرب، علما بان المشاعر القومية العربية ترتبط دوما بالاسلام.

- انتصار الثورة الاسلامية في ايران ضد نظام طاغوتي ، واعلانها بانها تشكل قوي عالمية ثالثة ، ثم قيامها بدعم مادي ومعنوي للحركات الاسلامية.

- ازدياد ضعف المؤسسات الدينية الصوفية العريقة ، وتضاؤل دورها الاجتماعي والثقافي والتربوي وتاثيرها الروحي لدي العامة.

- استخدام الاسلام من قبل بعض النظم العربية والاسلامية لضرب اليسار وتصفية الحسابات السياسية الداخلية وذلك بدعم منظمات دينية وادخال الدين في مادة التربية بكثافة.

- الدعم المادي والاعلامي الذي قدمه الغرب للحركات الاسلامية بقصد اضعاف وتفكيك المعسكر الشيوعي وقد تجلي هذا الدعم فى وقوف امريكا مع المجاهدين الافغان.

هذه العوامل التي نتجت عن فشل النظم العسكرية والاحزاب اليسارية والقومية في احداث التغيرات الاقتصاد ية ،والاجتماعية وحل المشكلات السياسية العالقة في المنطقة ، وتلك المتغيرات السياسية علي مستوي خريطة العالم ، والتي كان ابرز سماتها ، دعوة الاتحاد السوفيتي (سابقا) الي سياسة الانفراج الدولي واتسام السياسة الامريكية في الثمانينات بالهجوم الي جانب رفع لواء النظام الدولي الجديد خلق المناخ الفكري والسياسي والنفسي الملائم لانبعاث الحركات الاسلامية من جديد ، ومنذ الوهلة الاولي طرحت الحركة الاسلامية نفسها كبديل ثوري وتميزت دعايتها بروح من الشماتة لفشل الانظمة العسكرية واليسارية والقومية ، ومع امتلاك الحركة للعديد من عوامل النجاح السياسي في البدايات الاولي وذلك بحشد عواطف الجماهير العربية الاسلامية الناقمة، الا، ان تشدد الحركة وشعارتها المغالية ، وضع علامات استفهام كبيرة حول اهليتها في حل ما

فشلت فى حله الاطروحات الاخري او علي الاقل في التعامل بقدر من الموضوعية والواقعية مع قضايا شعوب المنطقة الامر الذي افتقدته التيارات المحبطة. وقد تميزت الحركة في مرحلة انبعاثها هذه بعدد من الخصائص العامة التي طبعت سلوكياتها.

الخاصية الاولي:

تخلي الحركة عن مغازلة السلطة ، واتخاذ العمل المسلح كوسيلة اساسية للاستيلاء علي الحكم وتحقيق حاكمية الله علي الارض ، ويعني هذا التخلي عن الشعار الذي التزمه الاسلاميون مبدئيا في فترة الانبعاث الاولي والقائل «ان الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن» وقد تبنت هذا الاتجاه بناء علي التقدير بان الانظمة الحاكمة في المنطقة انظمة هشة ، لا تملك معظمها الشرعية القانونية والاهلية للحكم الي جانب افتقادها الشعبية لعجزها عن تلبية حاجيات العباد الاقتصادية والاجتماعية.

الخاصية الثانية:

اتخاذ العمل الاسلامي طابع العمل التبشيري ، حيث اقيمت مؤسسات عالمية اسلامية مدعومة من قبل انظمة معينة تحرص علي اخفاء الهدف السياسي من دعمها ، وكذلك جمعيات خيرية محلية وافراد محسنين من مواطني دول الخليج الغنية ، وقد قامت هذه المؤسسات ببناء المساجد واقامة المعاهد الدينية في بعض بلدان اسيا وافريقيا ، وقد اعلن بان الهدف من هذه المؤسسات هو قطع الطريق علي المنظمات الانسانية الغربية التي تخفي اهداف تبشيرية ، الا ان سوء استخدام هذه المؤسسات للدعم الذي يتركز في الغالب في الجانب التعليمي والدعوي وما يصاحبه من تمييز ليس علي اساس ديني بل علي اسس مذهبية ادي الي نشر روح من التعصب لدي اديان وطوائف ومذاهب تعايشت في اطر جغرافية مشتركة ، وهذا بدوره عكس صورة سيئة عن الاسلام الذي عرف عنه التسامح.

وقد اكد التجارب والاحداث بانه لم يكن هدف هذه الدعوة نشر الاسلام ونصرة المسلمين في قضاياهم الدينية والدنيوية بقدر ما هو العمل علي نشر مذاهب واتجاهات دينية بعينها وقد يكون للذك مردود سياسي علي المدي البعيد، كما تم خلق عدد من العرقيل التعليمية للانظمة التي لا ترضي الدولة الداعمة لهذه

المؤسسات بسياساتها . واهم ملامح وسمات هذا الاسلوب الدعوي:

أ - تدريب دعاة ومعلمين ووعاظ في المعاهد العليا السعودية وارسلهم الي البلدان الفقيرة مدفوعين في الغالب بحوافز مادية وروح مذهبية .

ب- فرض مناهج مذهبيجةتخدم تجاه التشدد الديني عبر المعاهد التي تقيمها في البلدان الفقيرة التي تعاني فيها المؤسسات التعليمية وضيق المدارس ، الي جانب غياب رجال الدين علي المستوي الديني والتربوي ورغم ان هذا الاتجاه لا تظهر له الصفة السياسية في ممارساته المباشرة ، الا، ان النشئ الذي تربي تحت هذا التأثير هو الجندي الاحتياطي وهو الرصيد الفكري والبشري الموثوق به للحركات الاسلامية السياسية المتطرفة.

الخاصية الثالثة:

اتساع نطاق الحركة ، من حيث بلوغها نطاق جغرافي اوسع ، وعلي وجه الخصوص غزوها بلدان المغرب العربي التي وازنت لعقود عدة بين نظام الحزب الواحد وتشجيع نمط الحياة الغربية في الجانب الثقافي والاجتماعي بينما كانت المؤسسات الدينية الصوفية العريقة المتسامحة الاتجاه هي المسيطرة علي المستوي الروحي، وقد نتج عن ذلك استمرار حضور الثقافة الغربية التي يري الاسلام بانها ثقافة منحلة اباحية ، من جهة وتفشي الفساد السياسي علي مستوي الانظمة من جهة اخري ، الامر الذي جعل هذه المنطقة ارضا خصبة لتغلغل افكار الاخوان بكثافة منذ بداية السبعينات حيث اعطي الحركة زخماً لم تعرفه في العقود السابقة.

الخاصية الرابعة:

هي قوة تأثير الحركة علي المتعلمين والطلبة والشبيبة وقطاع المرأة ، والملاحظ ان هذه الفئات الاجتماعية كان دورها تحت النظم العسكرية وسيادة الانظمة التقليدية هامشيا من الناحية الاجتماعية وغير فعال سياسيا باستثناء الفئات التي انخرطت في الاحزاب وتعسكرت وقد قال راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة الاسلامية في تونس في هذا الصدد «كان من الطبيعي ان تستند دعوة الاسلاميين علي هذه الفئات الاغني ثقافيا والاوسع عددا ، بعد ان ظل دور الشيوعيين محدد علي الطبقة العاملة والعسكريين ، وبقيت الانظمة التقليدية تمثل الطبقات الثرية من المجتمع العربي» ومن هذا يتضح بان اتركيز علي هذه الفيئات استراتيجية اجتماعية مدروسة ، الا، ان هذه الفئات التي دفعها وضعها تحت هذه النظم الي الانخراط باعداد كبيرة في صفوف الاسلاميين ليسي هناك ما يضمن

بانها ستمضي الي المدي البعيد مع الاسلاميين الذين ما تزال تحركهم الشماتة ودغدغة العواطف.

الخاصية الخامسة:

بروز الانشقاقات التي لازمت الحركة منذ الخمسينات واتخاذها اشكالا فكرية وتنظيمية ، بعد ان كانت مجرد امزجة لزعماء الحركة في حكمهم على قضايا سياسية آنية ، وكان هذا نتيجة لردود فعل عاطفية ملا عاناه زعماء ومفكري الحركة من التعذيب والاضطهاد خاصة في مصر في عهد عبد الناصر ، وقد اتخذت اشكال فكرية تبرر حقد الاسلاميين علي الحكام وغضبهم علي المجتمع الذي لم يتعاطف معهم بالشكل الذي توقعوه . وفي هذا اصبحت المرجع الاساسي للحركة افكار المودودي وسيد قطب بدلا من البنا.

هذه هي الخصائص العامة لصور الطابع الشمولي للحركة الاسلامية المعاصرة في مرحلة انبعاثها الجديد ، فهي رغم نهمها الشديد للسلطة لم يتوقف نشاطها على الجبهة السياسية والعسكرية بل تطرق كل المجالات وتسلك كل الدروب في نطاق هذه العمومية ، ورغم اتجاهها الشمولي ورغم وحدة الاهداف العامة هناك خلافات يمكن القول انها ليست استراتيجية من حيث انها لم تختلف في مسألة الاستيلا ء علي السلطة السياسية والحكم بدستور من الكتاب والسنة . ولا خلاف ايضا بينها في مسألة تقسيم أداة وانظمة الحكم الي حزب الله وحزب الشيطان ، وحكم الكفر وحكم الايمان ، لكنها تختلف في الوسائل الا ن هذا الاختلاف استرايتجي من السعة بيث يصل حد يطغي فيه علي خلافها مع الحكم العلماني والقوانين الوضعية التي هي العدو الرئيسي والاساسي للحركة الاسلامية.

ويتمحور الخلاف الفكري والتنظيمي هذا حول الكيفية التي تتحقق بها«حاكمية الله» وبفعل هذا الخلاف في الوسائل تكاثرت تنظيمات الحركة الاسلامية خلال الثمانينات ، فبعضها بلغت من الشدة والتطرف في الايمان بالسيف حد الاستهانة بالكلمة واحتقار المنطق والعقل، وبعضها الاخر ركن الي دعوة الاصلاح الديني والاجتماعي والثقافي والخلقى حد انكار الدور السياسي للمسلمين وليس الاسلام ، وتؤكد حقائق الحال وقراءة افكار كل الاقطاب بأن هذه التيارات لم تكن الا روافد تصب في النهر الكبير الطويل الذي لا يبلغ مبتغاه الا بتحقيق حاكمية الله علي الارض.

ومع ان افكار سيد قطب وابو الحسن المودودي وكتابت غيرهم من المفكرين الاسلاميين الساخطين التي وصفت الحكومات بالكفر ونعتت المجتمعات الاسلامية بالجاهلية كانت بمثابة الارهاصات الاولية للانشقاقات الحالية ، الا، ان الاوضاع السياسية الاقتصادية المزرية في منطقة الشرق الاوسط خلال العقود الاخيرة ، وامزجة زعماء الحركة ومؤثراتهم الثقافية، وردود أفعال الحكومات وكذا التاريخ السياسي في التعامل مع الاسلاميين ، لعب دورا كبيرا في تشكيل القسمات السياسية لكل تنظيم اخواني اذ ان التصرفات والسلوكيات السياسية لبعض تنظيمات الاخوان إن لم نقل كلها تغلب عليها الدوافع الاضطرارية والانفعالية ، ليست الدوافع الاختيارية المبنية علي التحليل وتحديد الخيارات ويمكن القول بان حركة الصحوة الاسلامية السنية بالذات تلتقي في اسانيدها التاريخية وفي اصولها المذهبية والفكرية ولا تختلف ايضا في الهدف المتمثل في اقامة الدولة الاسلامية واعادة الخلافة العربية القرشية الضائعة ، لكنها تتباين في بعض الدوافع وفي كثير من وسائل العمل واساليب النضال. ان مرحلة الانبعاث هذه مرحلة تاريخية لم تنته بعد وما تزال احداثهاتقع وتتالي في كل بلاد الشرق الوسط وانعكاساتها تظهر علي التو في الاطراف الاخري للمنطقة داوية حينا وخافتة حينا اخر ويبدو ان هذا الوضع الثائر سيظل علي هذه الشاكلة الي ان تأتي حسابات جيوسياسية اخري تقضي علي العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسببت في انفجار الحركة ومنحتها هذا الزخم الشعبي وهذا العزم علي الجهاد والاستعداد للمثابرة علي المكاره.

وتؤكد الاحداث التي تقع هنا وهناك بان عاملي التعدد وتعمق الخلافات يهددان بالقضاء علي الحركة وذلك قبل ان تمتحن مصداقيتها السياسية امام الجمهور في سدة الحكم ويمكن غربلة الاتجاهات الاسلامية التي تفرعت عن تنظيم الاخوان المسلمون الذي اسسه البنا في مصر عام ١٩٢٨م.

مستقبل الاسلام السياسي:

إن الحكم علي هذه الحركة لا يتم الا من خلال دراسة برامجها ، وعدد من مبادئها الفكرية والسياسية والدينية.

اولا: علي مستوى البرامج السياسية:-

لم يكن للحركة برامج ودساتير مكتوبة منذ تأسيسها، ولم يكن هذا اعتباطا بل كان خلاصة لتفكير مؤسس الحركة الذي أكد بان ذلك مبني علي حسابات سياسية واسانيد دينية، اذ قال عند تأسيس الجماعة «ان سن القوانين الوضعية قد يكون سببا للفرقة والشقاق لان الاراء يمكن ان تختلف حول برامج توضع باجتهادات من انسان، الا ان المسلمين لا يمكن ان يختلفوا بالتأكيد حول الكتاب والسنة» ومن منطلق هذا المفهوم اتخذت الحركة من الكتاب والسنة برنامج ودستور لها، وتطبيق هذا البرنامج يبدأ في فترة الجهاد بين اعضاء الجماعة ، وأصبح دستور الدولة الاسلامية المنشودة، وحتي هذه اللحظة تلتزم الحركات الاسلامية في مختلف البلدان وباتجاهاتها المختلفة بعدم ايجاد برامج مكتوبة برغم، من الحاح اتباعها علي ايجاد افكار وضوابط تعالج مسألة نظام الحكم في الاسلام.

وفي فترات متعددة شعر مفكري الحركة وقادتها بهذا الفراغ، وهي مشكلة حقيقية وضعت قادة الحركة الاسلامية في مأزق بين الالتزام بعدم صياغة «برامج وضعية» وضرورة اقناع الناس بجدوي الحلول السياسية التي تطرحها الحركة، اذ اصبح من الصعب اقناع الناس بان الكتاب والسنة يمكن ان يكونا برنامج للعمل السياسي ، ولسد هذا الفراغ قدم عدد من المفكرين بحوث في مجالات اقتصادية واجتماعية وسياسية ودينية في اطار القرآن والسنة ، الا وان هذه البحوث لم تتعدي دور اعادة المقولات الدينية الي أصول فلسفية، ولهذا لسبب بالذت فان كثير من من المسلمين يقفون موقف متردد بل موقف عداء من الحركات الاسلامية في بعض الاحيان، خاصة تلك الفئات الاجتماعية التي كانت في بداية الثمانينات ارضا خصبة لدعاية الحركة الاسلامية ، ودافع هذا التردد والعداء هو الخوف من المستقبل عندما تصل هذه الحركات الي الحكم ، فحتي القطاعات التي تعترف للحركات الاسلامية بالوطنية ، والتفاني في سبيل خدمة الاسلام تتساءل عن اسلوب الحكم

الذي سيتبعه الاسلاميون غداة تسلمهم سدة الحكم وكيف سيعالجون القضايا التشريعية والدستورية في البلدان التي تأصلت فيها هذه التقاليد وماذا سيكون موقفهم اي الاسلاميين من الديمقراطية التي تنشدهاشعوب المنطقة التي تعج بهذه الحركات وماذا سيكون ايضا موقفها من قضاياالتربية والثقافة ومشاكل الاقتصاد ورؤيتها في تنظيم المجتمع علي اسس اجتماعية ومهنية وكيف ستنظر الي مسألة حقوق الانسان والحقوق السياسية والمدنية للمواطن علي وجه الخصوص وهل سيسمح بالتعددية السياسية والفكرية وماذ ا سيكون مصير الاقليات الغير اسلامية والطوائف الاخري التي تشارك مواطني هذه الحركة المواطنة ، وهل سترضي بمعاملة اهل الذمة اضافة الي مشكلة الاقليات القومية والعرقية المستعصية في العالم العربي.

لم يكن للحركات الاسلامية برامج تعالج هذه القضايا وغيرها وبالتأكيد سيكون من الصعب بل من المستحيل ان تتعامل هذه الحركات التي شهدنا محتواها الفكري واسلوبها في العمل مع هذا القضايا المعقدة بايجابية عند وصولها سدة الحكم وهي التي تجاهر بعدائها لكل من يخالف مذهبها الديني ورؤيتها السياسية مما يشكل ذلك احدي اضعف حلقات مفاهيم الحركة السياسية والفكرية ، فاذا كانت الاحزاب اليسارية والقومية التي فشلت في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، تفتقر الي الفعالية مع وجود برامج سياسية لمعالجة قضايا المجتمع فان الحركات الاسلامية لا تملك الا وسائل تهيج العواطف الدينية ، الامر الذي يجعل مستقبلها السياسي مظلماً.

ثانيا: على المستوى الفكرى والدينى:

تبني الحركة فكرها السياسي علي مقولات دينية ما تزال موضع خلاف المسلمين في تفسيرها ، واهم هذه المقولات هي «حاكمية الله» و«فالحكم لله العلي الكبير» ومن هذه الايات وغيرها استخلصوا ان اي انسان يعيش علي ارض لا يوجد فيها الحاكم الذي يطبق الشريعة الاسلامية ليس مسلما لان هذه الارض لا يوجد فيها حكم الله ، «وحاكمية الله» لا تتحقق ولا تقوم الا اذا كان الحاكم يطبق القوانين الاسلامية السماوية . وبما ان غياب هذا الحكم الالهي ينتج عنه كفر المجتمع كله فعلي كل مسلم ان يجاهد ليس لخلع الحاكم الكافر فحسب بل ايضا

لتغير المجتمع الجاهلي، باعتزاله هذا المجتمع او النضال ضده وضد مرتكزاته الاجتماعية والثقافية والدينية المذهبية . ولهذا المفهوم الخطير عدد من المخاطر الدينية والسياسية والاجتماعية علي الحركة.

فمن الناحية الدينية هناك تفسير معارض لغالبية المسلمين للايات التي استند عليها هؤلاء، فالايات التي وردت في سورة يوسف والانعام وغافر وغيرها لا تتحدث في تفسير غالبية العلماء واللغويين والذين يهتدي بهم اغلبية المسلمين في المعمورة علي النحو الذي تفسرها به هذ الحركات الاسلامية السياسية، ان هذه الايات لا تتحدث اطلاقا علي الحكم الدنيوي او القوانين والاحكام التي يجب ان تسود في المجتمع ، وانما تتحدث علي وجه التحديد عن حكم الله علي عباده والحساب الالهي لهم علي ايمانهم وكفرهم ولس هناك اي علاقة بين الحكم الالهي الوارد في هذه الايات وبين الحكم المدني والسلطة الدنيوية سوي وجود كلمة حكم، التي استغلت لتبرير المطالبة بالحكم وللاستيلاء علي السلطة وفي نظرهؤلاء، ان الحكم بما انزل الله ، هو امر شخصي لكل مسلم بمفرده حاكما كان او محكوما وكل انسان حر في اختيار سبيل الهداية او طريق الضلال، اذ ان الله سيحاسبه علي ذلك، وبالنسبة «لحاكمية الله» علي الارض فان الله يحكم الكون كله سوي طبق الناس القوانين المستمد ة من الشريعة الإسلامية ام لم يطبقوها ، وان الادعاء بعدم حكم الله في الارض هو اعتداء علي خاصية الله عز وجل اذ ان الله يحكم السماء ولارض وان الله حدد الحسنات من السيئات لعباده.

ومقولة اخري تستند اليها هذه الحركة تفرعت عن الاولي وهي مقولة تكفير المجتمع الاسلامي وبهذا الخصوص تؤكد ادبيات الحركة بان عدم وجود الحاكم المسلم الذي يطبق الشريعة الاسلامية يخرج الناس جميعا من الاسلام ، ومن هذا المنطلق الفكري الغريب والتحريف الديني الخطير تدعو هذه الجماعات الي الانفصال عن المجتمع الذي لايحكمه خليفة مسلم يطبق قوانين الشريعة الاسلامية باعتباره مجتمع جاهلي، وعدم المشاركة في اي نشاط اجتماعي مفيد، بل العمل علي هدم وتقويض هذا المجتمع من أساسه وقد دعي سيد قطب احد مفكري الحركة الاسلامية المتطرفة في كتابه «معالم علي الطريق» إلى محاربة الاهل والاقرباء والانساب والاصهار في اي مجتمع لا يطبق حاكمه الشريعة الاسلامية،

باعتبار هذا المجتمع ، دار حرب حيث يقول في كتابه هذا« وطن المسلم هو دار الاسلام التي تسيطر عليها عقيدته وتحكم فيها شريعة الله وحدها » ويري المسلمون الغير منخرطين في هذه الجماعات ان ايمان اي مسلم لايتأثر بتقصير الحاكم او التزامه بتطبيق الشريعة ، كما ان مسؤلية كل انسان في المجتمع مسؤلية شخصية تتحدد بتغير ما في نفسه من منكر اولاً ثم ما بتحت ولايته ثانياً. والطريق الي الاسلام ليس عبر الاستيلاء علي الحكم انما علي اساس التآسي برسول الله وإتباع منهجه الذي امر به الله وان محمدا رسول الله ، واقامة الصلاة وايتاء الزكاة وصوم رمضان وحج بيت الله لمن استطاع اليه سبيلا، والايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الاخر والقضاء والقدر خيره وشره والاحسان ان تعبد الله كانك تراه فان لم تراه فانه يراك ، ومن هذا نستنتج بان الايمان هو التصديق بكل ما في الدين من امور اعتقادية والاعتقاد محله القلب ومافي قلوب العباد لا يعلمه الا خالق العباد اما الكفر فهو الجحود والانكار بهذه الامور الاعتقادية ، لهذا فان الحكم علي المجتمع بالكفر ليس من عمل الاسلام في شئ ، ويترتب علي هذه النظرة عدة عوامل تضر بمستقبل الحركة كقوة سياسية.

أولها مسألة اجتماعية وهي ان الدعوة الي مقاطعة الاهل والاصدقاء واتخاذ السلبية من النشاط الاجتماعي ، ثم رفض الانتماء الي الكيان الجغرافي السياسي يترتب عليه نفور المجتمع من هذه المجموعات وافكارها وقد يتطور هذا الي قيام فتن اجتماعية تؤدي الي حروب طائيفية ومذهبية وليس بالضرورة ان تكون هذه الجماعة هي البادئة بالحرب والاقتتال بل ، يمكن ان تقوم القوي الاسلامية التقليدية التي تستمع يوميا عن طريق الخطب ، لتجريح معتقداتها وتكفير ايمانها الديني والتهكم من طرق تعبدها ثانيها مسألة دينية ، وهذه تتمثل في صعوبة اقناع غالبية المسلمين ، بما يملكون من علماء في الدين وفقهاء بانهم علي ضلال. فالاسلام يتميز بشمولية نصوصه، واستغلال هذه الناحية شئ ممكن كما وقع في كثير من مراحل التاريخ الاسلامي ، وكما يتضح من خلال اتخاذ الاتجاهات الاسلامية الاربعة شعارات دينية متناقضة لمعالجة قضية دنيوية واحدة، ولا يشك احد في أن هذه الايات نزلت في ظروف مختلفة ومناسبات متباينة ومع ذلك فان كل مجموعة طوعت او استطاعت تأويل ايات قرانية تبرر موقفها السياسي الدنيوي وهذا الموقف العنيد والرؤية الانتهازية تجاه الدين لا يضر بمصالح ومستقبل الحركة سوي كان مذهبيا او سياسيا فحسب بل يضر بمصالح الاسلام والمسلمين عامة.

اما من الناحية السياسية فان انتماء الانسان في هذ العالم الذي نعيشه ولظروف جغرافية وتاريخية تحدد علي اساس المواطنة وليس علي اساس الدين ، واذا نظرنا للمسألة من الناحية السياسية البحتة فان موقف الحركة الاسلامية كقوة سياسية من الطوائف الغير اسلامية في وطنها يعتبر من العوامل التي تؤثر علي مستقبل هذه الحركة ، وفي هذا الخصوص يقر الاسلام بمعاملة الطوائف الاخري معاملة اهل الذمة الذي تحرم بموجبه الطوائف الاخري من تبوء المناصب الكبيرة ومسئولية الدفاع كما يفرض عليها دفع جزية لقاء عيشها في دار الاسلام وحماية مقدساتها الدينية.

ولا اظن ان اية طائفة تعتز بانتمائها الوطني مهما كان حجمها تقبل بمعاملة اهل الذمة، الا ان العبرة ليس في موقف الاسلام من الطوائف الغير اسلامية، فهذا موضوع اخر لا مجال لمناقشته هنا ولكن في المعادلة السياسية والاجتماعية التي ستترتب في اي بلد تقوم فيه هذه الحركات، بالتأكيد ان ما سيحصل هو ان المسلمين الذين يختلفون مع الحركة لاسباب سياسية ومذهبية والمسلمين العلمانيين زائد الطوائف الاخري سيشكلون حلفا متينا ضد هذه الحركة الاسلامية المسيسة ونظامها، ذلك ان الصراع ليس صراعاً بين المسلمين وغير المسلمين بل بين اتجاهات سياسية تختلف في رأيها السياسي والاجتماعي والاقتصادي فيما يتعلق بامور هذا البلد او ذاك، وسينتج عن رفض جزءكبير من المجتمع لسياساتها فيما لو قدر واستولت علي السلطة اللجوء الي الحكم بالحديد والنار.

وشيئا آخر هو موقف الاسلاميين من المواطنة فسيد قطب يقول « ان موطن المسلمين هو البقعة التي تتحقق فيها حاكمية الله» وحتي لو افترضنا جدلا بقيام سلطة يطبق فيها شرع الله في مكان ما من هذه البسيطة ولا يمكن علي الاطلاق ان نتصور بانها ستمنح طواعية حق المواطنة لكل مسلم كما ان الدولة التي ينتمي اليها هذا المواطن او ذاك ستتعامل مع هذا الدولة وفق القوانين والاعراف الدولية التي ستتبرأ عنه باعتباره تنازل عن جنسيته. هذه العوامل وغيرها تعتبر حقول كثيفة من الالغام تحف طريق الحركة الاسلامية في تحقيق اهدافها المتمثلة في الاستيلاء علي السلطة والحكم بماتراه شريعة السماء.

ثالثا: علي مستوي المواجهة مع الحكم:

الحركات الاسلامية المتطرفة، سوي في منطقة الشرق الاوسط او غيرها وانطلاقا من رؤيتها الدينية والسياسية لا تتردد لحظة في مناوأتها للانظمة الحاكمة، ويمكن ان تتفاوت هذه الحركات في مدي عنفها وكيفية تعاملها مع القوي السياسية الاخري المناوئة للحكم في البلد المعني، الا ان السمة المشتركة للحركة الاسلامية المعاصرة، هو ايمانها الثابت بتغير النظم الحالية بالعنف ومن هنا تنبع اهم مشكلات الحركة اذ انه ليس هناك نظام سياسي في هذا العالم يتودد ويتلطف الي من ينوي تقويضه، ولكن يمكن ان يجزم المرء بالقول بان اخطر ما تواجهه الحركة الاسلامية باعتبارها ضد حكم شرعي هو آلية الدولة من قوة جيش وبوليس ومحاكم. وليس مهم ان تكون شرعية النظام المعني ترتكز علي اسس قانونية فاغلب النظم السائدة في منطقة الشرق الاوسط التي هي بؤر هذا الصراع لا تستمد شرعيتها من دساتير ومؤسسات ديمقراطية ، الا ان هذا لا يعني بان كل معول موجه لهدم هذه النظم هو شرعي او يجد له آذان صاغية، فالشرعية في عرف وتجارب عصرنا هذا غالبا ما تنبع من القدرة علي فرض الواقع بكل السبل. واي عمل موجه ضد حكم سائد بصرف النظر عن نوعية هذا الحكم يعتبر عملا غير قانوني يعرض للمساءلة امام محاكم النظام عسكرية كانت او مدنية .

وتاريخ الحركة الاسلامية في المواجهة مع الحكم، خاصة في مصر غني عن السرد، فقد اعدم مفكري الحركة امثال الامام حسن البنا مؤسس الحركة، وسيد قطب وعبد القادر عودة وغيرهم علي يد نظام عبد الناصر وادبيات الحركة زاخرة بقصص التنكيل والتعذيب الذي تعرض له عشرات الالاف من افراد جماعة الاخوان، في غياهب السجون في البلدان التي نشطت فيها هذه الحركة خلال الخمسينات والستينات وحتي بداية السبعينات، عندما اطلق السادات في مصر عقال الاسلاميين لتصفية القوة اليسارية التي تضامنت مع القوي القومية ضد الاخوان خلال فترة حكم عبد الناصر، ثم عاد السادات من جديد لضرب الاخوان بعد ان تزايدت خشيته من خطورة اتساع شعبيتهم وكان من المفترض ان تقود هذه التجارب لمن يفكر بحس سياسي عوضا عن تهييج العواطف الدينية والانفعالية الي التعامل مع العمل السااسي بالواقعية. ولكن الشئ الغريب في سلوكيات الحركة

الاسلامية هو بروز حركات متطرفة كنتاج لهذه التجارب المريرة ودعوتها للانظمة الحاكمة الي المبارزة بدلا من الدعوة الي العمل الديمقراطي الذي له اصداء قوية لدي غالبية البشرية وفي كافة انحاء المعمورة اليوم.

وهذا السلوك يعتبر في حسابات الفكر والعمل السياسي من اكثر العوامل التي تجعل مستقبل الحركة مظلما.

رابعا: علي مستوي المتغيرات الدولية:

يتسم عالم اليوم بعدة سمات فرضت نفسها كابجديات العمل السياسي، يعتبر من يجهلها او يتجاهلها اميا او ساذجا، في هذا المجال واهم هذه السمات او المميزات لعالم اليوم

- بنهاية معسكر المنظومة الاشتراكية انتهي انقسام العالم الي معسكرين، حيث ظل هذا العالم منقسما الي معسكر اشتراكي وآخر رأسمالي، يحتكران مصائره دولتين عظمتين تملكان من قوة التأثير الفكري وطاقة التدمير البشري ما يخوف دول العالم ويجعلها تتمحور في هذا الاطر، تحت التهديد او الترغيب، خلال اكثر من نصف قرن وقد ترتب علي هذا التحول احتكار امريكا مجال السيطرة السياسية والعسكرية للدول الاضعف عسكريا والافقر اقتصاديا، مما اصبح من غير الممكن رفع عصي الطاعة علي النظام العالمي الجديد الذي وضعت اسسه امريكا،حيث كانت عملية تمرد دولةعلي احدي القوتين واللجوء الي القوي الاخري لاسباب عسكرية واقتصادية وسياسية امرا مألوفا قبل هذا التحول الدولي .وقد فعل ذلك الاخوان اي اللجوء الي احدي القوتين في فترة نكباتهم السياسية علي يد ناصر في مصر والتي كانت احدي اهم محاور المعسكر الشرقي في الشرق الاوسط، اذ احتضنتهم امريكا وقدمت لهم الدعم المادي والمعنوي من اجل المساهمة في تقويض نظام ناصر والانظمة المناصرة له في المنطقة وذلك حسب روايات هذه الانظمة والقوي اليسارية

اما في موقع السياسة الدولية الراهنة فقد انتفي تماما عامل لجوء قوة ما الي احدي الجبابرة بهدف تقويض قوة تحظي بمساندة القوي الاخري. اذ لم يعد وجود الا لقوي عالمية واحدة وهذه القوي معروفة بعدائها المعلن لحركة الاخوان المسلمين بكل اتجاهاتها ، برغم من الاعتقاد السائد بان امريكا والغرب عامة هو الذي خلق الاخوان المسلمين للقيام بدور في درء انتشار الافكار الشيوعية.

– الميزة الثانية لهذه المرحلة هي فشل تجربة حكم الحزب الواحد التي روج لها في مفاهيم الاحزاب العقائدية وغزت عقول الملايين في انحاء المعمورة خلال العقود الاربعة الماضية ومنها الاخوان المسلمون، الذين يقسمون الاحزاب الي حزب الله وحزب للشيطان اللذان لا يمكنهما ان يتعايشا ، الا باطاحة احدهما بالآخر.

وحتي الان اجمع اصحاب مختلف النظريات الفكرية والسياسية من الذين تتبعوا باهتمام احداث الحروب الباردة – الساخنة بين الايديولجيتين وملحقاتهما علي ان اهم اسباب انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الامبراطورية السوفيتية هو ديكتاتورية الحزب الواحد بل حكم الحزب الواحد الذي كمم افواه الشعوب وبلد عقول مفكريها، وهذا ما يجعل مهام الحركة الاصولية الاسلامية صعبة ، حيث تبشر بسيادة حكم الحزب الواحد الذى يستمد شرعيته من الارادة الربانية المجسدة في زعماء سياسيين لا يختلفون في شئ عن القادة الدكتاتورين الذين يستمدون شرعيتهم من المصادر البشرية المختلفة. والحال ان النصوص الدينية لا تستغني عن العنصر البشري، اذ لا يمكنها ان تطبق نفسها بنفسها ، وانما يطبقها بشر فانون، لهم مصالحهم واطماعهم وشهواتهم في هذه الدنيا.

ومع ان الحركة الاصولية الاسلامية تفتقد الي البرامج السياسية المحددة، الا ان جزءاً كبيرمن عوامل نموها واسباب اندفاعها تستمد من سوء معالجة الانظمة الحاكمة والحركات العلمانية لظاهرة السلفية السياسية، فحتي الان اتبعت هذه الانظمة لمواجهة السلفية ثلاثة طرق رئيسية تمثلت في خلق تيار رسمى لتفسير النص الديني ، اللجوء الي الشرعية التاريخية واستخدام العنف وكلها قادت وتقود الي نتائج عكسية.

فخلق تيار ديني يصبح تفسيره للنص معتمدا لدي السلطة بقدر تبريره لممارسات النظام القائم اليومية وسياساته الاقتصادية والاجتماعية ، وحتي مسلك قادته لم يكن ظاهرة جديدة في التاريخ الاسلامي ولكن الجديد في الامر هو ان استخدام التفسير الرسمي التبريري للدين ، قد تعدي الحدود الذي يخدم فيه القوي التي رأت في الدين، طريقا لحماية نفسها من التيارات السياسية وعلي رأسها القوي الاصولية، حيث ان سياسة الاسلمة للحياة شملت التدين الشكلي لكل المؤسسات الحيوية، وقد ركز بالخصوص علي توجيه وسائل الاعلام بشكل مبتذل وحشو المناهج التعليمية وفي كل المراحل بالمواد الدينية. بقصد سحب البساط

من الحركات الاسلامية الا ان هذه المبارزة في استخدام الدين كانت لغير صالح الانظمة التي استخدمتها، حيث اوجدت جيل اكثر تعصبا وتصلبا لافكار الاسلام السياسي. وفي هذا الصدد يقول الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل (فان تيار الدين كان خليقا ان ينمو الي درجة لا تسمح لاحد بالسيطرة عليه ولا يمكن ان يستمر ذلك بعض الوقت، لكن الشباب الذي دفع الي ساحة الدين ما لبث ان اكتشف انه دخل في بحر واسع فيه الكثير مما يستطيع ان يتعلمه ، وبدأت افكار الاصولية الاسلامية تفرض نفسها وعاد الامام «احمد بن حنبل » والفقيه الكبير«ابن تيمية» يمارسان تأثير لم ينتبه اليه النظام ولم يكن يستطيع مراقبته او احتواءه ثم لحق بهما «ابو الأعلى المودودي» و«سيد قطب» كأن الجن قد خرج من القمقم ولم يكن في مقدور احد ان يعيد حبسه فيه مرة خري مهما استعان بالطلاسم او فنون السحر) . وقد اكدت الاحداث والتي تبلورت في العديد من الدراسات حول ظاهرة التدين السياسي، بان موجة التدين !!تي امدت الحركات المتطرفة برافد بشري وعاطفي لم يكن نتيجة لقدرة الحركات ذاتهافي ممارسة التاثير الفكري والسياسي علي هذا النشء، بل كان نتيجة للتوجه الذي تبنته الدول في محاولة منها لدرء خطر اليسار من ناحية او املا في سحب البساط من الحركات الاسلامية الاصولية من ناحية اخري.

اما الشرعية التاريخية فهي نوع من عناد سياسي عاطفي ، غير عقلانى لجأت اليه بعض الانظمة ، للدفاع عن نفسها من هجوم القوي المعارضة عموما والقوي الاصولية علي وجه الخصوص. وظهر هذا النوع من الدفاع عند الانظمة التي حققت في بداية حكمها انجازات وطنية كبيرة ووجدت تجاوب عند الجاهير، لدرجة اجلال قياداتها، كأن تكون اطاحت بنظام اقطاعي متخلف، او قلبت حكما ديكتاتوريا فاسدا او طردت استعماراً اجنبياً مبغوضاً.

وعندما تظهر انتكاسة وينبري المنتقدون يعود هذا النظام الى إحصاء منجزاته حتي يصل به الامر الى استخدامها كمبرر لحرمان الاخرين من ابداء اراءهم كما تستخدم مبررا للتمادي فى الاخطاء التي يرتكبها مثل هذا النظام في حكم البلاد.

كان هذا مسلك الانظمة التي استندت الي تاريخ مجيد واسس سياسية واقتصادية واجتماعية قوية وحققت منجزات ملحوظة في بداية عهدها للتحول الي الديكتاتورية مع تزايد الاحباطات ولعجز في تحقيق الطموحات التي رسمتها وتعتبر الجزائر أبلغ مثال لمثل هذه الأنظمة.

ويعتبر العنف الملجأ الاخير الذي تلجأ فيه الانظمة وبالطبع كان العنف نتيجة طبيعية للعاملين الاولين وعوامل ثانوية اخري. فرغم ان الحركات الاسلامية والجهادية بالذات تقر اسلوب العنف ، بل تعتبره درجة في الاسلام الا ان العامل الاساسي في دفع الحركات الاسلامية والتطرف كان اسلوب الانظمة الذي تراوح بين مصادرة حق التعبير، والتعذيب النفسي والجسدي والتصفية البدنية. واستخدامه كنوع من المقايضة السياسية بين الدول لاسباب لا صلة لها بالاسلام كدين.

واثبتت التجارب التي كرستها العديد من البحوث حول معالجة ظاهرة التدين السياسي، بان التركيز علي التربية العلمية وتحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف قطاعات الشعب الي جانب اشاعة الديمقراطية السياسية هي السبل الوحيدة الكفيلة بالقضاء علي التزمت الديني والتعصب السياسي السلفي، وليس المبارزة في تفسير النص واللجوء الي العنف الذي يولد المزيد من العنف.

تركة العفوية السياسية والتمزق التنظيمي

ان من السمات المشتركة والبارزة للحركات الاصولية السياسية الاسلامية، إتخاذ فشل العديد من الانظمة السياسية «العلمانية» والتنظيمات اليسارية ، حجة للحكم علي كل الافكار والفلسفات السياسية بالبطلان، كي تثبت من خلال ذلك مقولة «الاسلام هو الحل» هذه المقولة العاطفية السطحية التي تري في اقامة نظام ثيوقراطي اسلامي حلاً لكل قضايا العصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية، ويجعلها هذا الفهم اي الحركات الاسلامية السياسية تدخل الرهان مع كل شئ وبثقة شبه مطلقة عمياء.

ومع انه لا احد يتجاهل بأن احداثا كبيرة مثل انتصار الثورة الايرانية وما تحمله من مغزي فيما يتعلق بالصراع بين الشرق الضعيف والفقير ,بين الغرب القوي والغني، والاهتمام العالمي الذي اكتسبته حرب افغانستان لكونها موجهة ضد الاتحاد السوفيتي بالدرجة الاولي ، مع ان هذه الاحداث السياسية الكبيرة امدت الحركات الاسلامية بطاقة سياسية ومعنوية وعاطفية، الا، انها وكأية حركة عقائدية ذات رؤية مثالية لمستقبل افكارها وتفسيرات غيبية ومنحازة للاحداث، قامت علي رصيد من الاسباب السياسية الداخلية استطاعت بلورتها بالتهيج التعبوي ، وهذا ما جعل كل حركة تختلف عن الاخري - بعض الشئ- في الاسباب المباشرة التي ادت الي قيامها، فبالنسبة للجزائرين يعتبر احتكار السلطة من قبل حزب واحد باسم الشرعية التاريخية ونفشي الفساد الاداري هو السبب الاساسي للجوء الي الدين ومن ثم تسيس الاسلام. اما بالنسبة للفلسطينيين فقد كان انحسار المنظمات الثورية العسكري والسياسي امام كل الاعداء في بداية الثمانينات وعجز هذه المنظمات عن تحقيق الوحدة الوطنية والفعالية العسكرية اهم اسباب قيام حركة حماس الاسلامية والتفاف جماهير غفيرة حولها هذا اذا وضعنا في الاعتبار التراث النضالي للاسلام في هذه المناطق.

اما بالنسبة للارتريين،فقد كانت الدوافع متناثرة ومتناحرة في الوقت ذاته وضمنها كانت فجاجة اليسار الي جانب بعض الممارسات السياسية والتنظيمية الخاطئة التي نتجت عن البداية العفوية للعمل المسلح، كانت العفوية نقطة البداية

لظاهرة التمزق التي افرزت حركة «الجهاد الاسلامي الارتري».

كان غياب البرنامج السياسي تجربة فريدة للثورة الارترية ، اذ لم تقمْ ثورة من الثورات الوطنية التي عاصرتها ، الا وقامت علي تصورات سياسية وايديولوجية وحد ادني من الهيكل التنظيمي سابق لبدء العمل المسلح تضعه مجموعة من الثوريين، بصرف النظر عن عقيدتهم السياسية، وقد شذت الثورة الارترية عن هذا بشكل صارخ مما جعلها تسلك طريقا تجريبيا كلفها الكثيرة.

بدأ العمل المسلح دون تصور تنظيمي ومحددات سياسية ، والاسوأ من ذلك تم هذا بابعاد تنظيم اخر اكثر اهلية فكريا وتنظيميا ودون الاستفادة من تجاربه في المجال التنظيمي والتعبوي، الامر الذي دشن تراث من التعصب التنظيمي والسياسي في الساحة الارترية. وخلال السنوات الخمس الاولي كانت المؤتمرات غير مألوفة وكانت الهياكل التنظيمية لا تعرف الشرعية وظلت القيادات تستمد شرعيتها من كونها تعمل لصالح الثورة وخير الوطن، كان هذا كافيا لشعب استبدته الوطنية، الا انه لم يستمر طويلا حيث ولد مناخا من ازمة الثقة بين القيادة والقاعدة، كما ان المناخ العفوي كان سببا رئيسيا لتسرب وتسلق عناصر غير ذات اهلية الي مواقع قيادية، هذا الوضع كان ارضا خصبة لتوطن الامراض الاجتماعية – الطائفية الاقليمية، القبلية – التي كانت قد امتصتها الروح الوطنية في السنوات الاولي، وخلال الفترة من عام ١٩٦٥ – ١٩٧٠، عاشت الثورة في ازمات سياسية وتنظيمية حادة، وكان بالضرورة ان يتم الاستنجاد ببعض من الامراض الاجتماعية ولو بخجل شديد.

بعد عشر سنوات من بداية الثورة، في اكتوبر عام ١٩٧١م، عقد المؤتمر الوطني الاول لجبهة التحرير الارترية، الذي كان قد انشطر عنه تنظيم اخر، واقر في هذا المؤتمر «البرنامج السياسي لمرحلة التحرر الوطني» كان هذا اول اطار سياسي مكتوب للتنظيم الا ان المؤتمر كرس في طور جديد التعصب التنظيمي حيث استنبط شعار «الساحة الارترية لا تتحمل اكثر من تنظيم واحد» ويبدا بأن وراء فكرة المؤتمر ذاته كان اكتساب الشرعية لتطبيق ها الشعار بمنع الانشطار بكافة السبل، ولهذا وبصرف النظر عن المحتوي الفكري والسياسي والاجتماعي للبرنامج علي المستوي النظري كان تطبيقه مستحيلا في ذلك المناخ الملئ بالتشاحن

والانشقاقات التي كانت انعكاس مباشرا لازمة العفوية وازمة الثقة وبذلك كان البرنامج كقصر جميل قام علي أسس من الرمال .

وعند انعقاد المؤتمر الوطني الثاني لجبهة التحرير الاريترية في مايو ١٩٧٥م، كانت الساحة الارترية في وضع اكثر تمزقاً وانقساما فقد بلغت الساحة الاريترية الي ثلاث تنظيمات بالاضافة الي الصراع الذي تفجر عقد المؤتمر نتيجة لسقوط قائمتي «اليمين» والجماعة المحسوبة علي «اليسار» المنتصر وذلك لانقسام وقع داخل اليسار ذاته.

كانت عفوية التنظيم وعجز القيادة عن المواكبة قد اضطر عند منتصف الستينات كل من يبحث عن تغيير الوضع التنظيمي والممارسات اليومية الي القيام بنشاطات «غير قانونية» . فبعد تقسيم الثورة الي خمس مناطق ادراية في اغسطس عام ١٩٦٥م برزت على الفور صراعات بين «القادة السياسيين» المتمثلين في المجلس الاعلي، واتخذت طابع شخصي وقبلي وإقليمي، واصبحت المناطق التي بُرر لها بأسباب عسكرية وتعبوية، تكرس هذا التقسيم المدعوم من قبل المجلس الذي توزع عليه افراده الي هذه المناطق حسب انتماءاتهم الاقليمية.

وظهرت النتائج السلبية للتقسيم علي التو في العمل السياسي والعسكري فقد خلق تقسيم المقاتلين وادارة المواطنين تحت مناطق سيطرة الثورة الي كيانات ادارية مستقلة، روح من التقوقع والاقليمية كما شلت الفعالية العسكرية للثورة. حيث اصبحت فعاليتها تتنافي وحجمها الشعبي والعسكري المتزايد. واتضح للمقاتلين بأن هناك سوء استخدام سياسي وتنظيمي للقوي العسكرية، اذ لم توظف الثورة كل امكاناتها بشكل سليم، فقد كانت بعض المناطق تعيش في صدامات معارك يومية مستمرة بحكم وضعها الجغرافي، بينما ظلت بعضها توفر امكانياتها المادية والبشرية، وقد استغلت اثيوبيا هذا لوضع بشكل جيد، حيث قام الجيش الاثيوبي بحملات ابادة موسمية مستمرة خلال سنوات ٦٧ – ١٩٧١م، ازال فيها مئات القري من الوجود، كما جندت اثيوبيا جيشا من الارتريين حرص ان يكون من المسيحيين حتي تثير نعرات ذات طابع طائفي .

هذا الوضع كان اول شئ حفز المقاتلين من كل المناطق علي التفكير في انشاء اطار يمارس ضغوط منظمة علي القيادة لقبول مسألة قيام جيش واحد وقيادة واحدة، وكانت الصعوبة كل الصعوبة تكمن في كيفية تنظيم لقاءات بين المقاتلين

للتدارس في ظل قيادة معظمها ترفض هذه الفكرة جملة وتفصيلا وتعامل المقاتل باسلو
من انضباط الجندي المحترف حتي لايثير قضايا سياسية.

وكانت الاجازات المرضية وزيارات الاهل في السودان الطريق الوحيد للقاء ونفض م
يجيش في النفوس، ومن خلال مثل هذه اللقاءات تكونت حركتا لجنة الجنود والاصلاح ف
عام ١٩٦٧م، لم يكن للحركتين شكلا تنظيميا معروفا وكان في الغالب مجرد توجه يعبر ع
احاسيس المقاتلين ، وقد ضم الاصلاح ويبدو انه تكتل للمقاتلين الذين بدورهم يوجهو
لجان الجنود في وحدات المناطق الخمس، ضم عناصر متعلمة تتمتع بقدر من الوع
السياسي، تؤمن بضرورة تحقيق الوحدة الوطنية وتصعيد العمل العسكري.

برغم من عدم تبلور كل من حركتي الاصلاح ولجنة الجنود الي حزب او احزا
سياسية ذات اشكال تنظيمية محددة وبرامج سياسية مكتوبة الا انهما مارستا ضغو
سياسية ومعنوية علي القيادة السياسية منها والعسكرية لتوجه نحو توحيد المناطق، هذ
التيار الذي خلق زخما شعبيا مناصرا للوحدة العسكرية والتنظيمية، جعل حتي الذي
يتضررون من الوحدة يتبنونه.

فكان من نتائج هذا التوجه ان توحدت المناطق الثلاث عام ١٩٦٨م ثم انضم
المنطقتان عام ١٩٦٩، وبتوحد المناطق العسكرية في اطار تنظيمي واحد اختفت حركت
الاصلاح والجنود التين كانت اهم مهامهما توحيد قوي الثورة وتصعيد العمل العسكري .

خلال هذه الفترة اي فترة نهاية الستينات، وفي لجة الصراع بين الوحدويي
والمناهضين للوحدة كانت بعض الافكار الايديولوجية قد بدأت تطل من خارج البلاد ، فم
ارسال البعثات التدريبية الي البلاد المتعاطفة، وتأثر العناصر الطلابية المتناثرة بالافكا
العقائدية المختلفة في الشرق الاوسط، بدأت تظهر مفاهيم يسارية واسلامية وبعثية وه
الافكار السياسية التي اشتد تناطحها في الشرق الاوسط خلال هذه الفترة .

ففي العراق قام تجمع طلاب يساري الاتجاه تحت اسم «التجمع الديمقراطي للطلاب
ضم عناصر واعية من الطلاب تؤمن بأن الحل الوحيد لمحاربة الافكار الاجتماعية المتخلف
التي توجه الثورة من خلال القادة التقليديين هو قيام تظيم ماركسي، وسرعان ما بدأ
العناصر الاسلامية من الطلاب الذين تأثروا بحركة الاخوان المسلمين العراقية من خلا
حضور حلقات التثقيف السياسي الديني، سرعان ما بدأت هذه العناصر تحس بخطو
ميلاد تنظيم يساري مار كسي في ارتريا، فبدأت تخلق معوقات أمام التجمع المذكور حت
لا يكتسب عضوية الاتحادات الديمقراطية الطلابية العالمية ومع ان هذه العناصر الطلاب

ظلت تلتصق بالاسلاميين العراقيين الذين كانوا من اهم التيارات السياسية المؤثرة في العراق قبل الانقلاب البعثي عام ١٩٦٨م، الا انهم لم يصلوا الي طور التأطير السياسي ويعود ذلك الي عدة اسباب اهمها سياسة حركة الاخوان المسلمين الداعية الي تكوين تنظيم اسلامي عالمي، وليس تنظيمات وطنية اخوانية كما هو موجود الآن.

هذا التباين الفكري بين الطلاب الذين اصبحوا فيما بعد قادة بارزين في تنظيم جبهة التحرير*كان له دور في بروز تيارات عقائدية لا يخلو خلافها من حزازات شخصية شحذتها هذه البدايات. ومع ذلك. يمكن القول بأن هذه الصبغة الفكرية جعلت خلافات الثوة تتجاوز الاختلاف حول السبل الادارية وكيفية توحيد وتعبئة القوي العسكرية.

وبعد الانقلاب البعثي في العراق في يوليو عام ١٩٦٨م، انحسر مد الاسلاميين فكان من الطبيعي ان لا يجد الطلاب الاسلاميين الدفع والتشجيع، وبدلا من ذلك قام العراقيين بتجنيد خلايا بعثية داخل الطلاب الارتريين ووجد هذا النشاط اقبالا لا بأس به، لما كان يضمنه للطالب من امتيازات مادية ودراسية، وما كان يقوم به من اغراءات علي شكل منح دراسية، كانت فرصاً لا يمكن تعويضها لطلاب الذين يعانون من مشاكل دراسية. وفي بداية السبعينا كان لهذه التيارات الثلاث وجود فعلي داخل تنظيم جبهة التحرير الارترية علي انها لم تكون النواة لهذه التيارات باستثناء البعث.

وفي نهاية عام ١٩٦٨م كان قد تأسس «حزب العمل الارتري» وهو حزب ماركسي يعمل بشكل سري داخل التنظيم، من اجل غلبة الخط اليساري وفي النصف الاول من السبعينات كانت التوجهات الثلاث، قد تبلورت، وان بشكل غير متكافئ الى اتجاهات فكرية وسياسية واضحة، رغم امتزاجها بشكل جلي بمشاعر وممارسات اقليمية وطائفية وقبلية، وهي ثالوث المرض الاجتماعي ، الا ان التقسيمات والتصنيفات ظلت تتكاثر وتتناهي باستمرار، فعندما انعقد المؤتمر الوطني الثاني كانت كل من حزب العمل بجناحيه اليميني واليساري ، التيارات العروبية ذات الصبغة الدينية – البعثيين والغير ملتزمين والتيار الاسلامي تعمل كل منها وبشكل شبه مكشوف علي انجاح قائمتها وكانت الغلبة لحزب العمل الجناح

الذي خلع علي نفسه صفة الاعتدال. وكان من الطبيعي ان يتخذ الصراع بعد المؤتمر، بعد ان انقسمت الاجنحة الي غالب ومغلوب طابع مكشوف.

كان لكل هذه التيارات صدي وتجاوب علي المنطقة العربية بشكل مبالغ فيه، فكل تيار كان يبالغ في قدرة اتباعه وفي جماهيره، ومستقبله السياسي ولكل المتعاطفين سواء كان علي مستوي الحكومات او الاحزاب او المنظمات العربية.

ولم يكن لهذه الاتجاهات او التيارات هياكل تنظيمية وانظمة ايديولوجية باستثناء حزب العمل الذي احتلت كوادره مواقع هامة في التنظيم، وخلال الصراعات الخفية هذه فان تخوف كل جانب من سيطرة الاخر كانت تدفعه الي المزيد من السلبية، وكان تخوف الاسلاميين قديما، فالخوف من اجتياح الافكار الشيوعية بدأت تبديه عناصر ذات الخلفيات من التعليم الديني منذ الستينات ورغم العفوية الشديدة التي اكتنفت تناقضات فترة الستينات الا انه يمكن القول بأن وراء مختلف الميولات السياسية والفكرية اصولا اجتماعية.

فكانت طبقة المتعلمين وعلي قلتها تتكون من ثلاث فئات ذوي جذور اجتماعية مختلفة ومؤثرات ثقافية وبيئية متباينة تمثلت في :-

- فئة الطلاب الازهريين وجلها من اصول ريفية.
- فئة طلاب الجامعات والمدارس والمعاهد الاكاديمية، من بلدان الشرق الاوسط، ومن مصر علي وجه الخصوص، واغلبها من اصول حضرية.
- فئة طلاب المدارس الثانوية في ارتريا وقلة من العناصر الجامعية.

وبحكم تباين البيئات الاجتماعية واختلاف المؤثرات الثقافية كان لكل من هذه الفئات سلوكيات خاصة، كما كانت كل منها تتميز بممارسات وتصورات تعكس خلفيتها الاجتماعية وفهمها للواقع وتفسرها للاحداث. وفي مسار النشاط العملي المكثف الذي إمتازت به تلك الفترة، اتضح بأن لكل من هذه الفئات جماعات تلتصق بها، فبينما التصقت الاولي بالقيادات العسكرية التقليدية وسلكت اتجاها محافظا يكرس واقع التخلف الاجتماعي، نحتا الفئتان الاخريتان نحو اليسار، وبسرعة امتصت المطالب المرحلية هذه الاتجاهات، فلم تتبلور علي شكل احزاب سياسية متوازية لكنها تضافرت مع المؤثرات الاخري لترسم في منتصف السبعينات خارطة

الصراع السياسي في الساحة عموما وداخل تنظيم جبهة التحرير الاريترية علي وجه الخصوص في تيارين اساسين، تيار يساري واخر اسلامي، وبينما كانت جماهير اليسار تتنامي في الاوساط الطلابية، كانت جماهير الاسلاميين تتأصل في اوساط الفئات ذات الاصول الرعوية والفلاحية، ووجد الاتجاه الاسلامي في اوساط الفئات التي تنفر من الشيوعية من منظور ديني وفلسفي اقبالاً متزايداً.

وفي عام ١٩٧٥م حدثت تطورات جديدة داخل الجبهة أثرت بشكل مباشر علي مسار الصراع الذي ظل يدور بشكل هادئ وخفي ، بين اليسار واليمين، أو بين الشيوعيين والاسلاميين، تمثلت أهم هذه التطورات في:

- إنعقاد المؤتمر الوطني الثاني واستيلاء حزب العمل علي قيادة التنظيم، وهو مخطط يتفق واستراتيجية الحزب، وبالضرورة فان القوي غير المنضوية في الحزب قد سقطت قائمتها في المؤتمر مما رتب عليها مواصلة النضال بكل السبل المتاحة.

- تدفق الطلاب الي الساحة وانخراطهم في التنظيم وهم القوي التي تشكل المادة الخام للحزب مما ادي ذلك الي انتساب اعداد كبيرة في فترة وجيزة، ووفقا لسياسة الحزب الرامية الي السيطرة علي كل اجهزة التنظيم فان اعدادا كبيرة من هؤلاء الطلاب تسلمت مواقع قيادية ، في حين ان كوادر قديمة تري بانها الاحق في تسلم هذه المسؤليات بالمقاييس النضالية اصبح دورها هامشي في التنظيم، ومما زاد الطينة بلة، ان الطلاب الذين التحقوا في هذه الفترة وتيسر لهم الانتساب الي الحزب جلهم من المرتفعات وغالبيتهم الساحقة ابناء أسر مسيحية، مما جعل الصراع يتخذ بعد ايديولوجي وطائفي في آن معا. ومن هناك شاعت نظرة ساذجة مفادها «ان الشيوعين والمسيحيين كونوا حلفا ضد المسلمين الوطنيين «الامر الذي انعكس في تظلمات الاسلاميين، منذ بداية الثمانينات.

ورغم الصراع الخفي والمرير ذو الطابع الفردي والقومي والطائفي داخل التيار اليساري، الا ان سيطرته الفعلية علي الجبهة غدت مسألة لا تحتمل الجدل بعد المؤتمر الوطني الثاني فاعضاء اللجنة التنفيذية التسعة وجزء كبير من اعضاء المجلس الثوري، بالاضافة الي معظم الكوادر المتقدمة، كانوا اعضاء «حزب العمل الاريتري» وهذه السيطرة جعلت التنظيم او بالاحري الحزب يشعر بنشوة الانتصار

وفاض غروره الذي انعكس في تصرفاته العنجهية، ومعالجاته للقضايا التنظيمية ، فقد عالج التنظيم قضية تمرد جزء من قواته عام ١٩٧٧م، بالتصفية العسكرية، وهو امر لم يكن جديدا في المنطق السياسي لهذه القيادة، الا ان الجديد، كان توسيع نطاق مفهوم حل القضايا بالطرق العسكرية. وكانت تصفية القوي التي اطلق عليها «فالول» خسارة سياسية وعسكرية ومعنوية للتنظيم، اما القوي المحافظة (الاسلاميين) فقد شعرت بشماتة وارتياح لهذا الحل.

بعد فوز قائمة حزب العمل في المؤتمر الثاني، دخل التنظيم في طور جديد من الصراع، حيث وضع نفسه في مأزق صعب، بين سندان اليمين ومطرقة اليسار، فمن جانب تكتلت العناصر المحسوبة علي القوي«التقدمية»، ومن جانب آخر نظمت العناصر التي ترفض الافكار اليسارية هي تضم عناصر بعثية، واسلامية نفسها في جبهة معادية للتنظيم، تنتقد الكثير من ممارسات الجبهة، الاجتماعية والسياسية، والسلوكية وحتي العسكرية. وكان الغرور الذي يدفع الي استخدام العنف (السجن، التعذيب، التصفية) يزيد من تفاقم الازمات، بشكل يخلف جروحا ومرارات تضيق من معالجات القضايا الخلافية بشئ من الموضوعية والتجرد.

واعتبر ضرب «الفالول» قمة هذه المعالجات الخاطئة، فقد دفع هذا الي تأسيس جماعة داخل الحزب عرفت باسم التجمع الماركسي (M.G) ومع ان الجانب الاخر اي الجانب المحسوب علي اليمين شعر بارتياح لهذا لحل، الا، انه شعر ايضا بقلق لمعرفته بأن دوره آت لا محالة. ومن هنا بدأت تشك هذه العناصر في امكانية الفوز بالطرق السلمية والديمقراطية في المؤتمر القادم، وهو امر كان قد خطط له الاسلاميون بعد انفضاض المؤتمر الثاني. وفي منتصف يونيو ١٩٧٧م، تم تصفية مجموعة مسلحة حاولت الانشطار عن التنظيم، حيث خرجت عن طريق دنكاليا، بعد ان سافرت من بورتسودان الي اليمن عل متن قارب يملكه تنظيم قوات التحرير الشعبية، وبعد ان ظلت الجبهة تترصد تحركات الجماعة تمكنت من تصفيتها بشكل كامل فور بلوغها الشواطئ الاريترية.

وعلي الفور قام التنظيم باعتقالات واسعة شملت العناصر «الاسلامية والبعثية» وكان الحجة اكتشاف خلايا سرية اسلامية والحصول علي وثائق تثبت تحالف الاسلاميين والبعثيين للاستيلاء عل مقاليد قيادة التنظيم عبر انقلاب، وكانت

العناصر البعثية معروفة أكثر وضوحاً من العناصر الاسلامية حيث كان قد قدم العراق عروضا مغرية في مقابل السماح لممارسة الحزب نشاطاته اسوة بحزب العمل، الا ان القيادة رفضت هذه العرض مؤكدة بأنه ليس هناك حزب سري داخل التنظيم.

اطلق علي هذه الحادثة مؤامرة الانقلاب، وهو وصف لا يخلو من سخرية، فالحادثة كانت كالعادة عبارة عن محاولة انشقاق تنظيمي كان وراءها تنظيم قوات التحرير الشعبية الذي ظل يراهن علي ابتلاع التنظيمين الكبيرين من خلال التشهير وايواء المتظلمين السياسيين سواء كان هذا التظلم سياسي او شخص من خلال استغلال التناقضات الداخلية بشكل ردئ .

وكان لهذا الحادث بعد اكثر من داخلي حيث ترتب عليه انكماش العلاقات مع كل من السعودية والعراق، في هذه الفترة، ورغم نكبات الانسحاب الاستراتيجي الذي ادي الي انحسار الثورة الارترية عموما فقد عكست ادبيات الجبهة نوع من ممارسة الترف الايديولوجي، كنعت نظام الدرق «بالتقدمية وتعثره في فهم خصوصية القضية الارترية»، والتحفظ علي اطلاق كلمة «الفاشية» علي الدرق الخ... وقد تعدي هذا الموقف حدود اغاظة العناصر الغير منضوية في اطار الحزب لتصبح مسألة صراع وطني مقدس ضد قوي تريد المساومة بالقضية الوطنية.

وكان استعمال مصطلحات مثل «رجعي وتقدمي» بشكل فج وفي الحياة اليومية بين المقاتلين يخلق تباغض وتباعد مستمر بين المقاتلين. وكانت المشكلة بالاصل تكمن في ضعف الحزب وليس في وجود الحزب ذاته، فحزب العمل رغم اظهاره نوع من الغطرسة السياسية، ورغم فرض سيطرته علي القوي الاخري بتطويعه ادوات التنظيم لم يكن حزبا بالمعني العلمي للكلمة، بل يصح ان يقال عنه انه كان عبارة عن تجمع نخبوي قوته في التنظير لا تضاهيها قدرته في التنظيم. فمنذ تأسيسه في بداية عام ١٩٦٨م، بتأثير شبه مباشر من الحزب الشيوعي السوداني وحتي انعقاد مؤتمره الاول في عام ١٩٧٣ لم تكن له هياكل تنظيمية وحتي انعقاد المؤتمر الثاني في عام ١٩٧٦م، لم تكن له قيادة مركزية وكانت هياكله تعاني من الضعف، وخلال الفترة من عام ٧٦ – ١٩٨٠م، انغمس في صراع داخلي مرير قبل ان يتمكن من بناء نفسه تنظيميا.

وبدورها لم تكن سواء الجماعة التي تم تصفيتها فى دنكاليا او تلك التي اودعت السجون جماعات اسلامية بالمعني السياسي، فالاسلام السياسي لم يكن معروفا في المسرح السياسي الارتري، ولم يمثل هذه التقليد اي ارضية سواء علي مستوي الثقافة الشعبية او علي مستوي النخبة السياسية، وكل ما كان يجمع الاسلاميين او ما كان يجمع العناصر ذات الاتجاه الاسلامي، هو التزامها بالممارسات التعبدية ورفضها الخط اليساري بالحكم علي الشيوعية من الممارسات الفجة اليومية، الي جانب شعورها المشترك بالظلم.

وفي نهاية عام ١٩٨٠م وقبل اشتعال الحرب الاهلية التي ادت الي تشتيت التنظيم تم اطلاق سراح المعتقلين، وباخلاء التنظيم الساحة الارترية وانقسامه الي مجموعات متناحرة وغير فعالة في المجال العسكري أصبح المناخ ملائما لتنفث هذه العناصر غضبها، حيث بدأت تعمل بروح من الانتقام، وليس من المتسغرب ان تشترك في البداية وقبل قيام التأطير عناصر عبرت عن سخطها تجاه التنظيم حيث لاقت التعذيب الجسدي والمعنوي بمختلف انواع التهم الاخلاقية طوال الفترة من ٧٥ – ١٩٨٠م.

وفي هذه الفترة بدأت العناصر التي تم اطلاق سراحها بمحاولة اولي لتأطير نفسها، ضمت كذلك تلك الجماعات التي كان احساسها بالانتقام اقوي من تفكيرها فى اقامة تنظيم سياسى مهما كان أتجاهه وقد وفر فشل اليسار في الجبهة كما في العديد من مناطق الشرق الاوسط الظروف المناسبة للتكتل تحت شعارات اسلامية حيث قوى من حجته، كما ان انبعاث الاصولية السياسية في السودان هيأ المناخ الملائم للتفكير في قيام تنظيم اصولي اسلامي في اريتريا. وبدأت هذه العناصر التي لم يجمعها الا الالتزام بالسلوكيات الاسلامية، بدأت في استجلاب وتوطين **فكر الاسلام السياسى** الذي رفد بالعديد من المصادر المذهبية غير المتجانسة، وقد ظهرتأثير ذلك واضحاً في تشويش مفاهيم حركة الجهاد الاسلامي، حيث ان انعدام القاعدة الشعبية والتاريخية والثقافية لفكر الاسلام السياسي، ومزج المصادر المذهبية والفكرية جعل حركة الجهاد الاسلامي الاريتري تخلط بين شكل التدين الاصولي، والالتزام بالاسلام السياسي الذي دشنه البنا. هذا الي جانب الايمان بالممارسة الطائفية السياسية.

والمعلوم ان الاشكال الاصولية للاسلام والتي تشهد انبعاثا كبيرا في هذه الفترة تشمل جوانب حياتية متعددة سياسية وتاريخية ودينية وفلسفية، لا يمكن تصديرها الي واقع لا تتكامل فيه هذ العوامل، وقد واجه ذلك حركة الجهاد الارترية عندما وقعت في تناقض بين اعلانها الانتماء الي الحركات الجهادية العنيفة الاكثر تطرفا وبين مقصدها السياسي المحدود في ان تجد لها مساحة للقبول كتيار سياسي ارتري له مظالم سياسية وتاريخية وكي تجد تجاوب جماهيري علي قاعدة هذا الفهم.

حركة الجهاد الاسلامي الاريتري

النشـــأة والتكوين:-

كان من الطبيعي ان ينقسم تنظيم جبهة التحرير الاريترية علي اثر معارك الحرب الاهلية في اغسطس ١٩٨١م، الي عدة جماعات متصارعة تحمل مسميات متعددة. ومن ثم تفتقد الفعالية العسكرية والسياسية وتفتقد ايضا الاحساس بالدفاع عن التنظيم في محنته باعتباره وعاءا تنظيميا وسياسيا ان لم نقل توجه سياسي مشترك لكل اعضاء التنظيم الذين ظل يحافظ علي تماسكهم خلال العقد الاخير وجود التنظيم الآخر في ساحة العمل العسكري.

وقد اعتملت عند هذا الحد تراكمات السنين بكثافة واصبحت العواطف سيدة كل شئ، وقد ظهرت آراء شامتة واخري تزيد تعصبا وعناد مع استمرار اثار المحنة وعدم ظهور في الافق بصيص امل لعودة التنظيم الي سابق مجده.

وكان بالضرورة ان تحتل روح الانتقام موقع الصدارة في مفاهيم قيادة وكوادر وافراد التنظيم المليئة بالعداوة، فجانب إنبري للدفاع عن التجربة بعناد مبررا هزيمة التنظيم بعوامل خارجة عن ادارة قادته ومسلكه السياسي، بينما رأي اخر في التناقضات الداخلية التي ظلت تعصف بالتنظيم طوال عمره المديد السبب الرئيسي في الهزيمة.

علي ان الاسلاميين كانوا واضحين في اعادة السبب الي عنصر غيبى، الي عدم الالتزام بالاسلام وان كان ضمنيا في المرحلة الاولي، ولما كان إعمال المنطق ضعيفا في كل هذا الجدال فقد كان من الطبيعي ان يتكثف استخدام الامراض الاجتماعية، كالطائفية والاقليمية، والقبلية التي عاشت مكبلة باغلال من الشعارات الوطنية والثورية في اوساط الكوادر الاساسية. وخلال بضع اشهر من اخلاء التنظيم الساحة الارترية برزت جماعات تنظيمية متناطحة مموهة بشعارات سياسية وايديولوجيا، وعلي الفور وجدت شعاراتها بعض التجاوب في المنطقة.

وفي هذه المرحلة،مرحلة بداية الثمانينات تم قيام الافراد الذين اسسوا لاحقا تنظيم حركة الجهاد الاسلامي الاريتري تأطير انفسهم في مجموعات شبه منظمة

في كل من السودان والمملكة العربية السعودية، ففي نوفمبر عام ١٩٨١م تأسست اول جماعة تحمل اسم اسلامي تحت «اسم منظمة الرواد المسلمين الارتريين» من عناصر جلها شغلت مواقع قيادية هامة خلال الستينات وبداية السبعينات وان عانت من بعض الغبن لعدم تأطيرها في حزب العمل الاريتري الذي ظل مسيطرا على قيادة التنظيم منذ منتصف السبعينات.

تلي قيام هذه الجماعة اعلان تأسيس جماعة اخري بعد تسع اشهر في القضارف بالسودان في اغسطس من عام ١٩٨٣م، تحت اسم «جبهة التحرير الاريترية الاسلامية الوطنية» اما الجماعات الاخرى التي كونت باندماجها مع هذين الجماعتين تنظيم حركة الجهاد الاسلامى في نوفمبر عام ١٩٨٨م فقد عرفت بـ«لجنة الدفاع الاسلامي» و«حركة المستضعفين الاريتريين» وجماعة «الانتفاضة الاسلامية» على ان الحركة كتوجه اجتماعي لم تكن وليدة المحنة المتمثلة في هزيمة جبهة التحرير، فالتيار الاسلامي او الجماعات المحافظة كان يحتويها وعاء الجبهة كما التوجهات السياسية والمزاجية الاخرى.

فمنذ الستينات كان يمثل التوجه الاسلامي المتخوف من سيطرة الافكار اليسارية ندا للقوي الاخري، القوي الماركسية والقوي البعثية التي هي امتداد شبه مباشر للاحزاب الشرق أوسطية ذات السلوكيات التنظيرية المغالية والارتباطات العقائدية المتسمة بالجمود والتقديس.

وفي منتصف السبعينات عندما غدا للقوى اليسارية في الجبهة ممثلة فى حزب العمل الاريتري اليد العليا في قيادة التنظيم بدأ يتسلل الى نفوس العناصر الاسلامية والقوى التقليدية الأخري داخل التنظيم بعض الوهن ما لبث أن تحول في نهاية السبعينات الي سخط شامل بلغ حد إستعداد هذه القوى لتقويض التنظيم من الداخل وقد تسبب ذلك في حدوث أزمة تنظيمية مزدوجة المخالب جعلت قيادة التنظيم في موقع وسطي يبرر اعتقادها الايديولوجي الفج القائل بأن من سمات القوي التقدمية ان تقف وتعمل ضد كل من اليسار المتطرف واليمين المتطرف، فقد مثل «الفالول» جانب التطرف اليساري بينما مثلت العناصر التقليدية والاسلامية والبعثية والتي تضم القيادات التاريخية في النضال الوطني جانب اليمين المتطرف، وبعناد نادر وضع نفسها بين قطبي هذين التيارين.

ولقناعتها بالمسلمات الايديولوجية كانت هذه القيادة راضية بالوقوف ضد إتجاهات وتيارات يعاندها تيار التاريخ، وكان هذا الإطمئنان سبب تماديها في إرتكاب المزيد من الأخطاء المبدئية في عدد من المسائل السياسية والتنظيمية . كان حكم المسلمات الايديولوجية يشمل كل من الجبهة الشعبية وقوات التحرير الشعبية اللذين كانا يتحينا كل سانحة للانقضاض علي جسد الجبهة المتعب والمترهل بسبب الصراعات الداخلية المتعددة الأبعاد والجذور.

وكان إعتقالات الاسلاميين عام ١٩٨٧م، عملا يتماشى مع هذه الاستراتيجية حيث تبرره التفسيرات الايدولوجية التي تبناها الحزب كنموذج من نماذج القوي اليسارية الشرق أوسطية. ومنذ البداية عمل الاسلاميين بشدة ضد كل الاتجاهات والجماعات برغم من رغبة بعض التنظيمات في ترويضهم وإحتوائهم.

وبالنسبة للأسباب المباشرة في اعتقال الاسلاميين والبعثيين عام ١٩٨٧م وكذلك التنكيل بالعناصر والجماعات المرتبطة بهم، فقد إختلفت روايات الأطراف، فبينما تؤكد مصادر حزب العمل على أن السبب المباشر للاعتقالات كان اكتشاف خلايا سرية تعمل علي قلب قيادة التنظيم اليسارية من اجل اقامة تنظيم اسلامى يميني يهدد بتوجهه الديني الوحدة الوطنية للشعب الارتري تؤكد مصادر الاسلاميين وحلفائهم داخل التنظيم وخارجه، بأن ادعاء كشف خلايا سرية ما هو الا محض اختلاق لتبرير تصفية القوي غير الماركسية في الجبهة كما تدعي هذه الجماعة بان العلاقات التي كانت تربط بين افرادها لم تكن ذات طابع واهداف سياسية، بل تربط بينها علاقات عقيدية وسلوكية فرضها التزامها بالقيم الدينية الاسلامية، وممارسة الفروض الاسلامية، ورغم صعوبة الوقوف علي الحقيقة الكاملة، الا انه لا يصعب معرفة وجود صراع مزمن بين اتجاه يساري وآخر اسلامي. وطالما ان كل جانب يعرف عدوه ليس بذات اهمية البحث عن من كان الاسبق في إعلان الحرب، علي الاقل علي مستوي اظهار العداء. ومع ذلك فان حقائق الساحة الاريترية في تلك الفترة تؤكد استبعاد وجود تنظيم اسلامي عقائدي النزعة علي غرار التنظيمات الاسلامية في المنطقة العربية، او علي الاقل مؤشرات فكرية سلفية الاتجاه. الامر الذي يجعل المرء يميل الي فكرة تصديق «الترابط العقائدي علي اساس القيم الاسلامية» ويمكن اجمال العوامل البارزة التي دفعت

نحو هذا الاتجاه في:-

- سيطرة الخط اليساري والشعارات اليسارية في الساحة الارترية عامة وداخل تنظيم جبهة التحرير علي وجه الخصوص، هذه السيطرة التي كان يقابلها وجود عناصر اسلامية ذات قاعدة اجتماعية عريضة جمعها التخوف من اجتياح «الالحاد».

- وجود تنظيم مناوئ ممثلاً بقوات التحرير الشعبية يتربص بالجبهة للعب علي التناقضات الداخلية ذات الجذور الاجتماعية.

- استعداء العناصر الاسلامية، من قبل كوادر حزب العمل والدفع بها نحو السلبية، ليس خشية من نموها واستفحال مؤثراتها، بل لمجرد الشعور بأنها قوي متزمتة ترفض التغير والتطور الاجتماعي.

عموماً شكلت هذه العوامل ارضية خصبة لتنمو قناعة لدي الاسلاميين، والاسلاميين هنا بمعني الإلتزام بقيم الاسلام سلوكا وممارسة، اهمية اقامة تنظيم خاص. ورغم هذه القناعة فان الاسلاميين وغيرهم من الجماعات الساخطة كانوا قادرين علي كبت حقدهم تجاه الخط المسيطر أمام تعاظم «خطر الجبهة الشعبية» خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات، الا ان معارك الحرب الاهلية عام ١٩٨١م كانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير. من هنا كان لا بد ان تنطلق الرؤي التي ظلت كابتة نفسها سواء للحفاظ علي وحدة التنظيم او خوفاً من تنكيل قيادته، لتعبر عن مراراتها، وتنفس عن مكبوتاتها السياسية والشخصية، فبدأت مرحلة جديدة من اعاة التكتلات، ولكن تكتلات مستقلة متحررة من قيودات الإنضباط التنظيمي ووازع الحرس السياسي.

وعندما بدأت المجموعات المتناحرة تلملم أشلائها علي أثر دخول التنظيم الى الاراضي السودانية عام ١٩٨١م، كان «الاسلاميين» اكثر الجماعات استعداداً لاقامة تنظيم مستقل حيث شعروا بشماتة وغبطة بالغين لانهيار التنظيم، وكان بامكان الجماهير الجبهوية التي وحدتها مشاعر المحنة، ان تلتف حولهم الا ان مظهر الغلو في رفع الشعارت الدينية واعادة اسباب الهزيمة الي عدم الالتزام بالقيم الاسلامية حد من شعبية هذه الجماعة، ولا يبعث ذلك علي الاستغراب في بلد يعتبر فيه تاريخيا ممارسة السياسة في الدين بداية لهزيمة محققة، والحق ان تنظيم جبهة

التحرير كان تنظيما وطنيا من حيث تشكيلته القومية والدينية والاجتماعية، وكانت دعوة استعاضته بتنظيم اسلامي يمثل جزء من طائفة دينية واحدة دعوة صريحة الي مزيد من التردى والارتداد للوطنية الاريترية.

من هذه البداية رسم الاسلاميين خطوط جغرافية من الصعب تجاوزها، حيث شنت هذه الجماعات (منظمة الرواد المسلمين الاريترية وجبهة التحرير الاسلامية الاريترية) عبر منشوراتها السرية هجوما علي المسيحيين دون تمييز او فرز سياسي، وادانت الاتجاهات اليسارية في الساحة الارترية وفسرت تجربة العمل الوطني الاريتري بشكل طائف ديني، ينكر اي دور وطني للمسيحيين. ورائحة التعصب السياسي والطائفي التي قامت من اول بيان لهذين الجماعتين جعلت حتي الساخطين علي القوي اليسارية فكريا وسياسيا يتخذون جانب الحذر في البدايات الاولي للحركة. وكما سبق وذكرنا تأسس اول تنظيم اسلامي في نوفمبر من عام ١٩٨١م، تحت اسم «منظمة الرواد المسلمين الاريترية» من العناصر التي تم اطلاق سراحها من سجون الجبهة بعد ما لا يقل عن ثلاث سنوات من السجن بتهمة اقامة تنظيم اسلامي سري داخل جبهة التحرير الاريترية، وبصرف النظر عن ما اذا كانت تهمة القيام بنشاط سياسي سري منظم بقصد قلب قيادة التنظيم صحيحة ام لا، فان مرارات الاسلاميين، اذا صح التعبير بدأت من ممارسات التعذيب الجسدي والنفسي الذي قيل بأن جهاز امن الجبهة مارسها ضد المعتقلين اثناء فترة السجن، الا ان الاسلاميين لم يكونوا وحدهم المتضررين من مثل هذه الاعتقالات، ولهذا كانت الظروف مواتية لضم المزيد من المتظلمين. وهذا ما جعل الجماعات الاولي يحتوي سقفها جماعات وعناصر تعرضت للاعتقالات والتعذيب بمختلف انواع التهم بما فيها التهم الاخلاقية.

وبداية التفكير لإقامة تنظيم إسلامي يكتنفها الغموض والتناقض، وفي هذا الصدد فان ادبيات الاسلاميين سواء المجموعات الأولي أو حركة الجهاد الاسلامى زاخرة بكثير من المفارقات، ففى حين تؤكد فيه هذه الأدبيات بأن نضالات الحركة الاسلامية بدأت منذ عام ١٩٧٦م، تنكر بشكل قاطع أن تكون الاعتقالات التي وقعت نتيجة اكتشاف تنظيم سياسى سرى غير مشروع، ومع ان هذا التنافض الصريح يعزز تهمة قيام تنظيم سرى غير قانونى وبالتالي يبرر الاعتقالات، إلا أن معطيات

الواقع تؤكد بأن الحاجة الى التفاخر بعراقة نضالات الحركة من جهة، والإثبات أن الاعتقالات وقعت غدراً هو الذي أملى هذا التناقض.

وتعتبر أهم الشخصيات المؤسسة لجماعة الرواد وجبهة التحرير الاسلامية جزءا من سياسة نظرية «الساحة الاريترية لا تتحمل اكثر من تنظيم واحد» هذه النظرية التي كانت سببا رئيسيا في كبت بلورة الممارسات الديمقراطية وفرز الرؤى بشكل طبيعى وسلمى والتي كانت ايضاً سبباً اساسياً للتباعد الاجتماعى والسياسى التي توجت بالحرب الاهلية، الا انها بررت توجهات قيادة الجبهة الفكرية وممارسات التعذيب، لاقامة تنظيم سياسي هذا المنحي الذي كانت ترفضه لاي قوي تسول لها نفسها شق عصى الطاعة على التنظيم الأم، مهما كانت، وجاهة الإنفصال.

والشئ الجديد ان الجماعة الاسلامية تبنت ايديولوجيا لم تدخل الساحة الاريترية من قبل طوال التاريخ السياسي الاريترى، ورأت فى ذلك الطريق الوحيد لما اعتبرته تقويم إعوجاج الثورة الاريترية، ولأنها اعتبرت مجمل التجربة الوطنية مليئة بالاخطاء المبدئية، فقد بدأت دخول ساحة الصراع بالدعوة الي اعادة صياغة تجربة العمل السياسي الاريترى، حتي يتلائم تفسيرها للحاضر ونظرتها للمستقبل.

أما الفئات والعناصر التي إجتذبتها الموجة وكانت دوافعها بالاصل غير دوافع الاسلامين، فلم يكن لها تصور سياسي، لا فيما يتعلق بتقييم تجربة النضال السياسي الاريتري ولا بما يتعلق بمستقبل النضال الوطني.

إلا انه وقبل ان يختبر الاسلاميون انفسهم في ساحة العمل السياسي اظهرت التنظيمات الاخري، التي بدات بانتحال شعارات تنظيمات المنطقة العربية، وبرغم من انها احتوت شعارات الاسلاميين، الا انها خدمت بلا شك، الاستراتيجية الرامية الي قيام تنظيم إسلامى.

اما الاسلاميون ورغم تعصب نظرتهم الدينية والسياسية فلم يكن في خطابهم ما يوحي بانهم امتداد لحركات الاسلام السياسي، التي بدأت عملية المد فى هذه الفترة بالذات. فرغم ان البيان الاول لحركة الرواد والذي يعتقد أنه صدر في العملكة العربية السعودية عرف منظمة الرواد علي انها منظمة جماهيرية مستقلة، تعني بالاسهام في التوعية الدينية وترسيخ المفاهيم الثقافية الاسلامية لدى الفرد

والمجتمع، إلا ان رائحة السياسة بدأت تفوح من اول جملة تصدرت البيان حيث حلل هذا البيان، الظروف والملابسات التي أدت الي إنهيار الجبهة علي إنها نتيجة طبيعية للتخبط السياسى والتيه الفكرى والفساد الاجتماعى والادارى للتنظيم، دون ان تعزى أ سباب الفشل بشكل قاطع ومحدد الي عدم الالتزام بالاسلام مما يستبعد ارتباطها السياسي والفكري بالحركات الاسلامية الاصولية. وقد خص البيان حزب العمل بتهمة تعذيب الابرياء ونشر الفساد والتسبب في حدوث الانقسامات الشللية داخل النتظيم التى تسببت بدورها فى إضعاف قوة التنظيم أمام قوى الجبهة الشعبية التي ظلت تتنامى عسكرياً وسياسياً، وتكتسب ثقة حركات المقاومة الاثيوبية المؤيدة لاستقلال اريتريا. هذه الحركات التي أسهم التضامن معها في تسديد الضربة الاخيرة للنظام الاستعمارى الاثيوبي.

ومع أن الهجوم تركز بالاصل على قيادة جبهة التحرير الاريترية عامةً وحزب العمل الاريتري علي وجه الأخص إلا أن الجبهة الشعبية لم تسلم هي الاخري من التهم بالتخريب والخيانة، حيث اتهمت بالرغبة المستترة في اقامة دولة للناطقين بالتقرينيا تحت سيطرة مسيحية، تضم كل من اريتريا ومناطق شمال اثيوبيا مما يعني ذلك طعنا مباشر في وطنية هذا التنظيم. ولهذا ومع ان الجماعة لم تكن اسلامية بالمعني الاصولي السياسي الا ان البيانات الاولي التي اصدرتها كانت عبارة عن تحديد فئة سياسية مواقفها تجاه مجمل قضايا التناقضات في الساحة الاريترية، والتي تكثفت بدخول جبهة التحرير الاريترية الى الاراضي السودانية عام ١٩٨١م، وكانت الحاجة الى زخم عاطفى هي التي دفعت بالعناصر الاسلامية ان تلجأ الي سلاح ظلت كل القوي التي تناحرت تحرص علي عدم استخدامه، وذلك لخطورته الوطنية ولنفور الارتريين منه تاريخيا، انه سلاح الدين والطائفية، وهنا تكمن روح انعدام المسؤولية، والغريب في الامر ان مؤسسي جماعتي الرواد وجبهة التحرير الاسلامية يعتبرون بحكم تاريخهم السياسي والوطني من الملمين الماماً كبيراً بواقع التركيبة الاجتماعية والقومية والدينية الاريترية.

في المرحلة اللاحقة تدرجت وثائق وادبيات الاسلاميين الي اعادة اسباب فشل الجبهة لعدم التزامها بالاسلام، وهو اتهام تقليدي يمارسه الاصوليون ضد خصومهم في تناولهم اسباب فشل الانظمة الحاكمة في البلدان الاسلامية علي

احداث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا التحليل تنطلق الحركة الاسلامية في العالم العربي بالذات علي طرح نفسها كبديل سياسي لكل القوي والتيارات العلمانية، الا ان هذا التصور الذي يري في الاسلام، الدين عصا سحرية يحل مجرد تحويله الي شعار سياسى وممارسات عنيفة كل قضايا العصر بكافة أبعاده كان مذبح الحركات الاسلامية الي جانب كونه تصوراً ساذجاً.

فقد رأت هذه الحركات وحتي اقطابها الاكثر نضجاً ودراية بعناد الواقع العالمى، رأت بأنه يمكن تحويل الانجراف العاطفي الذي نبع عن الفشل السياسي والاقتصادي الي سلاح فعال لنسف انظمة الحكم وتسفيه الرؤي العلمانية ومن ثم الاستيلاء علي السلطة، هذا برغم من ان تجربة الحركات الاسلامية لما يقارب النصف قرن اكدت استحالة ذلك.

ومشكلة النقل الحرفى هى إحدى مشكلات الحركات الاسلامية المعاصرة، فنقل التجارب بشكل مبتذل، والايمان العميق بان اعادة نمط النظام السياسي الاسلامي الذي ساد في فترة الخلفاء الراشدين، هو الوحيد الذي يحقق العدل والسلام في عالم اليوم، هو مصدر الغلو الفكري والتعصب المذهبي والسياسي للحركات الاسلامية، وهذا الاعتقاد هو الذي افض بهذه الحركات الي الاستنساخ، بأن جمع ما يكفي من المؤيدين والانصار بشعارات عاطفية امر ممكن ومبرر، ويمكن من خلاله حشد القوي البشرية والسياسية لتغيير الأسس السياسية والفكرية للعالم، وهذا الامر اكدت سذاجته تجارب الحركات الايديولوجية بشتي اتجاهاتها. فالحركات الايديولوجية المتصلبة والمتعصبة لصحة رؤاها انتهي بها المطاف الي توليد غلو مضاد ومضاعف في تعصبه لمعاداتها.

ويمكن القول بكثير من الجزم بأن حركة الاسلام السياسي في إريتريا بدأت كتعبير ساخط تجاه واقع سياسي محلي نابع من التجربة السياسية والتنظيمية للثورة الارترية، لكنها بدأت سياسية، ليست ثقافية واجتماعية ودعوية وعقيدية، كمعظم حركات الاسلام السياسي في البلدان العربية، الا ان الحركة الاصولية العالمية التي اشتد اوارها في بداية الثمانينات سرعان ما تبنتها وقدمت لها الدعم المادي والمعنوي. كما ان بعض الدول المجاورة التي لم تتفق مع هذه الحركة ايديولوجيا ومذهبيا قدمت لها الدعم والتسهيلات من منطلق تصفية الحسابات

السياسية مع التنظيمات الاريترية التي لم ترض عنها هذه الدول.

كان علي رأس جماعة الرواد عند قيامها، كل من حامد صالح تركي ومحمد اسماعيل عبده عمر الحاج ادريس وعثمان ازاز، وجلهم مناضلين قدامي لعبو في فترة الكفاح المسلح ادوارا وطنية مشرفة يشهد بها رفاق دربهم، ولهذا من الاجحاف القول بأنهم يجهلون واقع التركيبة الدينية والقومية والثقافية لشعبهم، ومع ذلك فان واقع تجربتهم السياسية مع اليسار داخل الجبهة وروح الانتقام التي خلفتها مرارة هذه الفترة اعمتهم عن النظر الي هذا المجتمع بشكل موضوعي.

ظلت جماعة الرواد بعد تأسيسها تمارس نشاطها بشكل غير علني في خليط من الدعوة الدينية والتعبئة السياسية الطائفية الطابع. ونظرا لتحركها في اراضي نظم لا تسمح بممارسة النشاط العلني حتي للتنظيمات الاساسية الاريترية ذات القواعد الواسعة من التأييد الجماهيري، ناهيك عن تنظيمات لا يُعرف مدي نجاحها السياسي حتي ولو كانت مقبولة استراتيجيا، فان الحركة ظلت رهن مروءة شرطي البلد المضيف ذات المزاج المتقلب الامر الذي جعلها لا تتجاوز حدود اصدار دورية لا تحوذ انتباه القراء بشكل يكفي لخلق اتباع ومتعاطفين. وهذا الدور لعبته عوامل موضوعية اخري سنأتي علي ذكرها.

وفي اغسطس عام ١٩٨٢م اي بعد سنة واحدة تقريبا صدر بيان تأسيسي لمجموعة اسلامية اخري باسم «جبهة التحرير الاريترية الاسلامية الوطنية» ولم يحدد هذا البيان اية اهداف للجماعة، دينية كانت او سياسية، وكان البيان مشوش في خليط من الفهم وطرح المظالم، بشكل يثير كوامن النعرات الطائفية. وقد اوحي ذلك بأن هذه الجماعة تخطت جماعة الرواد نحو التعصب والتسيس، فبينما بيان الرواد الاول شدد علي اهمية التعايش والمساواة والتآخي بين المسلمن والمسحيين اكد الاخير علي ان المسيحيين ملة لا يجب الوثوق في وطنيتها. ووصف الجبهة الشعبية علي انها تنظيم صليبي – شيوعي، وقد وقع بيان هذه الجماعة باسم المكتب السياسي لجبهة التحرير الارترية الاسلامية الوطنية.

وفي ٢٥ يناير ١٩٨٣م، صدر بيان تصحيحي اسقط عبارة الوطنية معللا هذا الحذف بالتخوف من تسلل عناصر معادية للاسلام وللحركة باستغلال هذه العبارة، ويمكن القول بأن هذه الجماعة ورغم تشددها، الا انها لم ترتق الي تنظيم سياسي اصولي.

ورغم بعض التأثيرات السياسية التي مارستها العناصر الاسلامية عموماً خلال الفترة من ٨١ - ١٩٨٧م، في اوساط النشء، الا انه لم تكن لها اشكال تنظيمية وهيكلية معروفة، الي ان قامت جماعة ثالثة علي اثر النزاع القبلي في معسكر اللاجئين بين الساهو والاساورته حول التسمية، والتي برز فيها عرفة احمد وهومعلم باحدي المدارس التي اقامها تنظيم قوات التحرير الشعبية في معسكرات اللاجئين كبطل الصلح القبلي بحكم انتمائه لاحدي جانبي النزاع «عساورتا». ويشهد بأن الشيخ عرف قام بدور ايجابي في درء وقوع فتنة قبلية. وكان جزءمن نجاحه علي حساب القاء السبب، اي سبب النزاع الي الجبهة الشعبية، التي طرحت مفهوم القوميات للتكوينات البشرية واللغوية للشعب الارتري، واذا كانت خيوط اسباب هذا النزاع متشابكة وغير معروف حتي الآن، الا ان الحجة التي قدمها «الشيخ» والقائلة بأن الهدف هو تقسيم المسلمين الي قوميات في حين ان امسلمين يعتبرون قومية واحدة قوبلت بالرضي. وكان صدي هذا التحليل طيبا لدي جماهير واسعة في معسكرات اللاجئين والطلاب الذين بدأوا يتأثرون بالافكار الاصولية، خلال هذه الفترة.

الا ان عرفة الذي عرفت جماعته بـ«جماعة الوفاق الاسلامي» لم يكن المالك الوحيد لنجاحه الشخصي، وكانت جماعة عبد الله ادريس التي شعرت بعزلة نتيجة لطردها من التحالف الثلاثي بسبب اتصالاتها المشبوهة مع الاستعمار الاثيوبي اول جماعة تستثمر نجاحه، فاقامت تجماعت اخري باسماء اسلامية، كجماعة «الانتفاضة» و«حركة المستضعفين» لعلها تتفاوض مع عرفة والاسلاميين الاخرين من موقع اسلامي وتنظيمي.

وقد ساعدت في الدفع نحو تأطير هذه الجماعة في اطار تنظيمي، حوادث عرضية اخري، اهمها كان وقوع اشتباك مسلح بين مقاتلي الجبهة الشعبية ومواطنين استهدفهم التجنيد الاجباري في منطقتي دنكاليا وبركة. فهذه الحادثة اججت سعير الجماعات الاسلامية المذكورة بما فيها الجماعات التي تكونت في بداية الثمانينات، وعلي الفور تجاوبت الجبهة الاسلامية القومية السودانية، وبدعم معنوي وتسهيلات مباشرة من كوادر الجبهة الاسلامية القومية في شرق السودان بالذات، قام الاسلاميون الذين تتقنع بهم جماعة عبد الله الدريس، بعقد ندوات،

بعضها في مقار الجبهة الاسلامية وبعضها الآخر في منازل الاعضاء، وما زاد الطينة بلة ان التنظيمات الاريترية التي كانت تبحث في الغالب عن ما تعلق فيه شماعة احباطها في توحيد صفوفها، وفي تحقيق انجاز سياسي وعسكري ركبت الموجة، ودقت ناقوس الخطر معلنة بأن الجبهة الشعبية تمثل خطر السيطرة الثقافية والدينية، وحتي انتصارها علي اثيوبيا سيترتب عليه تفجرحرب اهلية طائيفية.

وقامت علاقة بين الاسلاميين والتنظيمات الاخري بعضها بضغط مباشر من الجبهة الاسلامية القومية، حيث اتجهت استراتيجية الجبهة الاسلامية السودانية نحو تكوين جبهة او تحالف اسلامي عريض يتمحور حول الجماعات الاسلامية التي توجت في نوفمير ١٩٨٨م باقامة حركة الجهاد الاسلامي الاريتري.

كانت التنظيمات الارترية «قوات التحرير الشعبية، اللجنة الثورية، قوي ضغط كامنة يمكن استخدامها ضد الجبهة الشعبية، هذا التنظيم الذي اصبح في نظر هذه القوي عنصر تهديد سياسي وتاريخي، من الضروري التحالف في وجهه رغم التباين في الرؤي والمصالح، ومن هذا المنطلق، بل المنزلق، قامت هذه التنظيمات باجراء لقاءات مكثفة في ما بينها وبين الجماعات الاسلامية، وكل ما تصدعت اشكال الوحدة والتقارب كلما ازداد تقارب الجماعات او التنظيمات الاكثر محافظة مع الاسلاميين، فقبل المؤتمر الذي عقدته المجموعات الاسلامية في نهاية ١٩٨٨م كانت اللقاءات المعروفة، تلك التي جرت بين الرواد والتنظيم الموحد الذي هو في الواقع استمرار لقوات التحرير الشعبية. ويمكن القول بأن حاجة التنظيمات الاريترية التي بدأت تبحث عن تحالف واسع منذ منتصف الثمانينات لمضاهاة التنظيم الذي فرض سيطرته علي الساحة الاريترية، وتطور الجبهة الاسلامية السودانية بما تملك من وسائل التاثير علي النشء وعلي القوي السياسية الاريترية. كان العاملين الاساسيين اللذين اعانا «الاسلاميين الاريتريين» للانتقال من مرحلة التباكي علي فقدان الجبهة الي مرحلة التفكير في تأسيس تنظيم سياسي اسلامي في اريتريا ينتهج الفكر السلفي الاصولي، ومن هنا يمكن الحديث عن طور التكوين السياسي.

ملابسات التطور السياسي:

اتخذت ملابسات التكوين الاولي طابعا دراميا ومناقضا في آن معا، فرغم ان مرحلة النشوء التي امتدت من عام ٨١ – ١٩٨٨م، تميزت بالتردد والارتباك نظرا لطغيان قضايا التمزق السياسي والانشقاقات التنظيمية، في الساحة الارترية علي دعوة الاسلاميين، الا ان فكرة الانتقام من الماضي ظلت هي المسيطرة علي عقلية قادة الحركة، ورغم الحقد والشعور بان التنظيمات التي عجزت عن التوفيق بين شعاراتها الوحدوية، ومسلكها الانشقاقي تسرق جماهير الاسلاميين، الا انهم اي الاسلاميين اختاروا استغلال التوجهات العامة الداعية الي الوحدة الوطنية. فراحوا يسربون شعاراتهم الي هذه التنظيمات عوضا عن الوقوف ضدها وافضي ذلك الي نمو فكرة تكوين قوي اسلامية، اسلامية بمعناها الطائفي وليس بمعناها السياسي والفكري، وكان القاسم المشترك هو ذلك التوجه الذي يري في الجبهة الشعبية، قوي صليبية وشيوعية، وذلك لوجود ثقل ابناء المرتفعات (المسيحيين) في عضويتها ولتوجهاتها اليسارية، حتي بدا احيان بان هذه القوي وليس الاسلاميين وحدهم لا تستطيع التمييز بين الشيوعية كأيديولوجيا اجتماعية والمسيحية كدين سماوي.

اما الطائفية السياسية فهي شكل او نمط من انماط العلاقات السياسية بين جماعات قومية او دينية و اثنية، ظهرت تاريخيا مع بروز الكيانات السياسية، وهذا النمط رغم انه نتاج لواقع موضوعي خارج ارادة هذه الجماعات وقواها السياسية، الا انه يشكل اضعف حلقة في وشائج الشعوب التي تكون كيانا سياسيا، واسوأ ما ينتج عنه هو التنافس السلبي بين هذه الجماعات مما يمثل رصيدا لا ينضب لدعم مركز القوي الانتهازية سواء علي شكل افراد او جماعات، الامر الذي يسبب عائقا صلبا للتطور الاجتماعي وتأصيل التقليد الديمقراطي علي المستوي السياسي، حيث من السهل ان تتخندق القوي المتزمتة اجتماعيا والمتخلفة سياسيا وراء الحصن الطائفي علي قاعدة «انصر اخاك ظالماً او مظلوما».

وفي اريتريا كانت الطائفية السياسية تطل برأسها بين حين واخر وبنوع من الخجل منذ احتدام الصراع السياسي في نهاية الاربعينات، وقد تعاضد في ذلك

التركيبة الطائفية والاسلوب الاستعماري البريطاني، لكنها لم تتجاوز حدود مراكز الزعامات التقليدية وبشئ من التسامح رأي الاريتريون في التوازن الطائفي السلطوي ضرب من ضروب الوحدة الوطنية، وهذا يعني ان هناك كابح تراثي يدرأ كل جانب من الطموح في السيطرة علي الجانب الاخر. وكادت ان تقضي التوجهات اليسارية في السبعينات علي هذا الفهم التوازني للوحدة الوطنية بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر ايضا، الا ان ظروف انهيار جبهة التحرير الاريترية وحاجة بعض الجماعات التي افرزتها الي زخم عاطفي احيا الفهم الطائفي التوازني للوحدة الوطنية، فاصبحت الدعوة الي توازن طائفي في الزعامة مرادفة للدعوة من اجل الوحدة الوطنية وهذه هي مساوئ الطائفية حيث من السهل علي شخص نهم ذو طموح في الزعامة، ان يحتمي وراء جماعة دينية او قبلية حتي لو كان ذو سمعة سيئة او فاشل سياسي علي الاقل.

ومن اجل اشهار هذا الوجه كان من الطبيعي ان يلتئم شمل التنظيمات الاريترية في منتصف الثمانينات تلك التي رأت ضروة رفع دعوة «تمثيل الجانب الاسلامي» واقترن ذلك بنوع من اثارة الشك تجاه وطنية الجبهة الشعبية التي اعتبرت قوي مسيحية – شيوعية في نفس الوقت، في محاولة منها لكسب مشروعية تمثيل الجانب المسلم.

وخلال الفترة حتي عام ١٩٨٦م امتص هذا التوجه دعوة قيام تنظيم اسلامي اصولي التوجه. كما ان الحركات الاصولية العربية التي ساعدت الاسلاميين الارتريين علي البروز بل علي التفكير في اقامة تنظيم اسلامي سياسي كانت في مهد انبعاثها بعد ان عاشت في عقود الستينات والسبعينات في ركو د سياسي او في نوع من التقية، ويمكن اعتبار الوحدة التي تمت بين فصائل ثلاث عام ١٩٨٤م والتي ظلت تترنح دون يبدأ اصحابها خطوات عملية حول ما نصت عليه بياناتهم الاولي تعتبر احدي محاولات التشكل العلمية تحت مظلة اقامة تنظيم عروبي اسلامي مقابل ما اعتبر تنظيم شيوعي مسيحي. واذا كان الاسلاميين الذين لم يتجاوزوا طور السخط غير المنظم قد شعروا بأن القوي التي أطرت ضمن ما عرف بالتنظيم الموحد تستولي علي مواقعهم الجماهيرية والسياسية الا انهم كانوا راضين بالدور التعبوي الذي يخدم بالاصل استراتيجيتهم، حيث ابرز اعلام التنظيم الموحد ومؤثراته السياسية علي مستوي اريتريا والمنطقة العربية، بأن الصراع في

الساحة الاريترية هو بين اتجاه عروبي محافظ سياسيا واخر مسيحي شيوعي معاد للعرب، وهو ما حدا بالسودان والمملكة العربية السعودية وتنظيمات أخرى حكومية الى استفراغ الجهد لحل الخلافات التي كانت تنشأ بين الأطراف التى تمثل هذا الاتجاه.

وفي نهاية الثمانينات بدأ «الاصدقاء» يبحثون بشكل جدي عن البديل لهذه التنظيمات التي عجزت في حل خلافاتها، كما ان جماهير هذه التنظيمات كانت قد بلغت حد من السأم، الامر الذي هيأتها للإنضواء تحت أى تنظيم يظهر خطوات عملية سواء لمحاربة اثيوبيا أو تشكيل وعاء يقف ندا للجبهة الشعبية التي البت ضدها هذه الجماهير. لقد هيأ هذا الظرف الي جانب ظروف إنبعاث الحركات الاسلامية العالمية وإنتصار الجبهة الاسلامية القومية السودانية في الإنتخابات البرلمانية عام ١٩٨٦م، وشد من ازر الاسلاميين، المناخ لقيام حركة الجهاد الاسلامي الإريتري في نوفمبر عام ١٩٨٨م.

ويمكن إجمال أهم العوامل التي ساعدت الإسلاميين في الإنتقال الى مرحلة قيام تنظيم إسلامي أصولي في الاتي:

- تأكيد فشل التنظيم الموحد والتنظيمات الاخري في «اقامة اطار اسلامي» يناهض الاتجاه اليسارى في الساحة الاريترية والمتمثل في الجبهة الشعبية واقتناع الجماهير التي هيأتها هذه التنظيمات بضرورة ايجاد بديل.

- طرح النظام الاستعمار الاثيوبي مشروع تقسيم اريتريا الى منخفضات ومرتفعات، والحديث عن مظالم أهل المنخفضات وذلك في محاولة مكشوفة لاحداث انقسام طائفي داخل الثورة والمجتمع ايضا.

- ظهور الجبهة الاسلامية القومية السودانية كقوة مؤثرة وحاسمة في السودان وتبنيها إستراتيجية خلق امتداد ايديولوجي، اصولي في منطقة القرن الافريق عموما وفي اريتريا علي وجه الخصوص.

- تهيئة اعداد كبيرة من الطلبة الاريتريين الذين يعتنقون افكارا اسلامية متطرفة كنتاج لتأثيرات التيار الاصولي في السودان، والشرق الاوسط وأفغانستان.

مرحلة التنظيم:

في ٣٠ من نوفمبر ١٩٨٨م، توجت التعبئة المكثفة والطارئة التي عاشتها الجماعات الاسلامية خلال نفس السنة بقيام تنظيم «حركة الجهاد الاسلامي الارترية» وذلك في مؤتمر عقدته بمعسكر اللاجئين الارتريين الواقع بالقرب من القضارف السودانية.

وقد شارك في هذا المؤتمر ممثلي الجماعات الخمس التي تكونت خلال الفترة من ٨١ – ١٩٨٨م حيث حضر هذا المؤتمر الذي استمرت أعماله في الفترة من ٢٨ – ٣٠ نوفمبر ١٩٨٨م، ١١١ ممثلا يمثلون الجماعات الخمس المذكورة والتى بدا انهالا تختلف في توجهاتها الفكرية والسياسية علي الاقل. وقد عقد المؤتمر في جو مفعم بالثقة وهو امر يؤكد مبلغ الشماتة بفشل التنظيمات الارترية وتحقيق وحدة صفوفها ومقارعة الجبهة الشعبية، وما عزز هذه الثقة، هو اندفاع الجبهة الاسلامية القومية السودانية التى عقد المؤتمر في شبه رعايتها، وكانت جريدة الراية الناطقة باسم الجبهة، الجريدة الوحيدة التي قامت بتغطية وقائع المؤتمر، حيث اوردت فى عددها الصادر ٥ ديسمر ١٩٨٨م ، تقريرا عن المؤتمر تضمن البيان الختامي للمؤتمر العام الاول للجهاد الاسلامي الاريتري وخبر تحليلي تحت عنوان «اعلان تكوين تنظيم الجهاد الاسلامي الاريتري» ويعكس هذا الي حد كبير وجهة نظر « الجبهة الاسلامية» التي رأت في هذه الجماعة بديلا للتنظيمات التي فشلت في تأطيرها لمواجهة خطر الجبهة الشعبية.

انتخب المؤتمر مجلس شوري من ٥٤ عضوا،تم انتخاب ٣٧ منهم بشكل علنى ومباشر، علي ان يتم اختيار الـ ١٧ في الاجتماع الاول لمجلس الشوري، كما انتخب «الشيخ» عرفة احمد وهو زعيم جماعة أقل شأنا وأحدثها تكويناً «اميراً للجماعة».

عزا بعض المتتبعين طريق الانتخاب غير المباشر لجزء كبير من عضوية مجلس الشوري الي الحفاظ علي التوازنات القبلية والتنظيمية والشخصية. اما أهم قرارات المؤتمر فكانت:–

* تأسيس جيش قوي مسلح بوعي إسلامي.

* عزل التنظيمات العلمانية، والعمل علي اعادة كل المسلمين الي حظيرة التنظيم الاسلامي.

* العمل علي تعبئة كل الطاقات الاسلامية حتي يشارك كل مسلم في الجهاد بنفسه وماله.

* العمل من اجل التقارب مع التنظيمات التي تتراجع عن الخط العلماني وتتبني النهج الاسلامي .

<u>نص الخبر التحليلي</u>: «عقدت التنظيمات الاريترية مؤتمرها الاول في الفترة بين التاسع عشر الي الحادي والعشرين من ربيع الثاني الموافق الثامن والعشرين الي الثلاثين من نوفمبر من هذا العام لتوحيد صفوف المسلمين وجمع كلمتهم، وقد شاركت في هذا المؤتمر لجنة الوفاق الاسلامي الاريتري للمهاجرين بالسودان، واللجنة الاسلامية الشعبية للدفاع عن المستضعفين الاريتريين، ومنظمة الرواد المسلمين الاريترية،. والجبهة الاسلامية لتحرير اريتريا، وقد تم انتخب مجلس شوري لهذه التنظيمات بعد ان توحدت في تنظيم واحد، اطلق عليه الجهاد الاسلامي الاريتري. هذا وكان المؤتمر ثمرة عمل كبير متواصل قامت به اللجنة التحضيرية الممثلة لكل الجهات المشاركة في المؤتمر، وقد تمت مناقشة عدة اوراق اهمها الورقة السياسية والورقة الجهادية واللائحة التنظيمية، وقدمت التوصيات والقرارات لمجلس الشوري للجهاد الاسلامي الاريتري لتنفيذها وأيضاً قد أوكل إليه أمانة الدعوة الإسلامية ورفع راية الجهاد فى إريتريا. وقد أدان المؤتمر العدوان الأثيوبى على الشعب الإريترى.الاعزل وتعهد بتحرير اريتريا من براثن الاستعمار البغيض ورفع راية الاسلام في اريتريا.

وقد وجه المؤتمرون النداء لكافة الاريتريين بالانضمام الي الجهاد الاريتري لتصعيد كلمة الشعب الإريترى بعد طول تشتت وفرقة ادت الي

ضياع الارض والعرض وجعلت العدو يظهر بمظهر القوي، وقد ناشد المؤتمرون جميع المسلمين لنصرة اخوانهم الارتريين والوقوف مع الجهاد الاسلامي الارتري باعتباره الجامع لكلمة الشعب الارتري

هذا وقد اكد المؤتمرون تضامنهم وتلاحمهم مع كافة قضايا المسلمين، في افغانستان، وفلسطين وغيرها من بلدان المسلمين، كما اكدوا تاييدهم ودعمهم لكافة القضايا العادلة»

- ان يتم عقد المؤتمر الثاني بعد سنتين من هذا التاريخ .

وقد تقرر في هذا المؤتمر ان يكون اسم التنظيم «حركة الجهاد الاسلامي الاريتري» كما تقرر ان يكون شعار التنظيم او الحركة، مصحف مفتوح تتوسطه بندقية كلاشينكوف لتأكيد العلاقة بن المصحف والسلاح، وقرر المؤتمرون ايضاً ان تكون للحركة لسان حال باسم «القبس».

واحتوي بيان الحركة الذي صدر عقب المؤتمر تحليل سياسي تاريخي للثورة الاريترية، غلب عليه طابع الانفعال ملخصه، ان الثورة الاريترية التي بدأت اسلامية وعلي مر السنين و «في غفلة من المسلمين » تمكن الشيوعين والصليبيون» من الانقضاض عليها فانحرفت عن اهدافها الاسلامية التي قامت من اجلها ١٩٦١م . وبما ان الشيوعيون والصليبيون نشروا الفساد الاجتماعي والانحراف الاخلاقي في المجتمع لم يكون للمسلمين من بد سوي حمل السلاح واعلان الجهاد.

ورغم ذكر الاستعمار الاثيوبي بشكل عرضي في البيان، فان جل التحليل كرس لصراعات الثورة الاريترية الداخلية، ليخلص الي ان الصراع ليس داخل الثورة الاريترية ذاتها فحسب بل بين اثيوبيا واريتريا هو صراع ديني وليس وطني.

والبيان الختامي الذي نشرته جريدة الرآية في عددها الصادر في الخامس من ديسمبر ١٩٨٨م، يعكس الصورة الحقيقية للمنحي الطائفي للحركة.

«بسم الله الرحمن الرحيم نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور انفسنا وسيئات اعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له واشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله وبعد،

ان الاسلام فى اريتريا قديم قدم الدعوة الاسلامية، حيث كانت اول ارض وطئتها اقدام الفوج الاول من المهاجرين الاولين من اصحاب رسول الله (ص) خارج ارض الجزيرة العربية، ومنذ تلك الحقبة ظل الاسلام يتقدم في إريتريا حيث صارت اريتريا جزءا من الخلافة الاسلامية حتي جاءت الحروب الصليبية التى غزت بلاد المسلمين وفرقتها الي دويلات ذات حدود سياسية ثم اتت فترة تقرير المصير وعندها قامت الرابطة الاسلامية تعبيرا عن مشاعر المسلمين في الاستقلال الكامل والدفاع عن حقوق المسلمين، الا ان المؤامرات الدولية المسنودة بالقوي الصليبية الداخلية كانت اكبر من امكانات الرابطة الاسلامية ولذا ربطت اريتريا بالتاج الاثيوبي مما اثار المسلمين فقاموا بالقوة المسلحة لتحقيق الأهداف التي عجزوا عنها سلميا، الا ان الثورة لم تستمر في تحقيق الاهداف المرجوة منها اذ امتدت اليها الايدي الخفية والافكار الهدامة المسنودة بواسطة أبنائها حتي تحولت الثورة إلى اداة لطمس هوية المسلمين ومحاربتهم في كافة الميادين، فكان انتهاك الاعراض باخذ الفتيات والمتزوجات من المسلمات من بيوتهن قهرا مما حدا بالمسلمين ان يدافعوا عن دينهم واعراضهم بالسلاح الابيض ويقاوموا الجبهة الشعبية الصليبية، كما حدث اخيرا في بركه ودنكاليا ، وغيرهما حيث استشهد كثير منهم في تلك الاحداث ودفع المسلمون في الداخل واضطرهم الي تنظيم مقاومة اسلامية بتوحيد صفوفهم وجمع كلمتهم فكان هذا المؤتمر الذي شاركت فيه كل الجماعات مثل:-

١ / لجنة الوفاق الاسلامي الإريتري للمهاجرين بالسودان.

٢ / اللجنة الاسلامية الشعبية للدفاع عن المستضعفين الاريتريين.

٣ / منظمة الرواد المسلمين الاريترية.

٤ / الجبهة الاسلامية لتحرير اريتريا.

كما حضر المؤتمر اخوة لنا في الاسلام فكان وفد الاخوان المسلمين والجبهة الاسلامية القومية في السودان وحضر ممثل عن الجهاد الافغاني في السودان ومراقبون اخرون.

هذا وكان المؤتمرثمرة لعمل كبير ومتواصل قامت به اللجنة التحضيرية الممثلة لكل الجهات المشاركة في المؤتمر، وقد ناقش عددا من الاوراق ومن اهمها الورقة

السياسية والورقة الجهادية واللائحة التنظيمية. وكانت مشاركة الجميع فعالة في اثراء موضوعات الاوراق المتنوعة.

وقدمت التوصيات والقرارات التي حمل المؤتمر مسؤولية تطبيقها الي مجلس الشوري للجهاد الاسلامي الاريتري.

وقد انتخب المؤتمرون هذا المجلس بقيادة الجهاد الاسلامي واوكلوا اليه امانة الدعوة الاسلامية ورفع رآية الجهاد في اريتريا وادان المؤتمر العدوان الاثيوبي علي الشعب الاريتري وتعهد علي تحريرها من هذا الاستعمار البغيض ورجس افكاره الدخيلة ورفع رآية الاسلام فيها.

وقد حمل المؤتمرون مجلس الشوري مسؤولية توجيه النداء الي كافة الاريتريين لتحديد مواقفهم مما يجري في الساحة الاريترية من عدوان صارخ علي المسلمين ومعتقداتهم، وناشد المؤتمرون جميع المسلمين لنصرة الجهاد الاسلامي والوقوف الي جانبه باعتباره معبرا عن اماني المسلمين وطموحاتهم. وقد اكد المؤتمرون تضامنهم وتلاحمهم مع كافة المسلمين وجهادهم في افغانستان وفلسطين وغيرها من بلدان المسلمين كما اكد المؤتمر تأييدهم ودعمهم لكافة القضايا العادلة وقد اشاد الحضور بالمواقف المشرفة للسودان الشقيق حكومة وشعباً في قضية اريتريا العادلة ورعايته للمهاجرين الاريتريين في السودان .

قال الله تعالي «لينصرن الله من ينصره ان الله لقوي عزيز»

المؤتمر العام الاول للجهاد الاسلامي الاريتري.

وقد استغل نظام منغستو هذا التوجه لتعزيز فكرة التقسيم الديني الجغرافي بين المرتفعات والمنخفضات، بين المسيحيين والمسلمين وذلك بالتآسي علي مظالم اهل المنخفضات. وكانت بذلك حركة الجهاد الاسلامي الاريتري اول تجمع اريتري يشذ بشكل صارخ ان التقليد الوطني او الثوابت الوطنية اذا صح التعبير، حيث ان الحركة السياسية الاريترية وعبر مراحلها التاريخية المليئة بالخلافات السياسية والانشقاقات التنظيمية، ظلت تحرص علي مسألتين اساسيتين، **هما مسألة الاستقلال الوطني ومسألة الوحدة الوطنية**، والوحدة الوطنية في التقليد السياسي الاريتري تعني وحدة الارض والناس، مع تاكيد خاص لمناهضة التفرقة الدينية،

الطائفية. وقد انعكس الموقف الشاذ والغريب علي الحركة سلبا، فالحذر من الانشقاقات ذات الطابع الديني الطائفي كان هاجس قديم للاريتريين قدم اريتريا، الامر الذي جعل الحركة تركز في تعبئتها لكسب الاتباع علي التهويل والمبالغة والكذب وجعلها ايضا تركز في جوانب عاطفية قد تجد تجاوبا سريعا وانفعاليا في نفسية اللاجئي الذي يحمل تجارب سلبية من عدم الثقة بالثوة التي استخدم زعماء اغلب تنظيماتها كل عوامل التخلف الاجتماعي لتعزيز مركزهم عند وقوع الخلاف والذي زخرت به الساحة الاريترية. فقد كانت دعاية «ان الجبهة الشعبية أقامت معسكراً لتفريخ سفاحيين يسوقون فيه الفتيات المسلمات". والتجنيد الإجبارى للفتيات* لم يكن الغرض منه التحرر الوطنى بل هو إجبار المسلمات على ممارسة الرذيلة مع معوقى الحرب" و "إن الجبهة الشعبية تقتل المسلمين وتنصّر الاطفال» ... الخ، قابلة للتصديق لدي القطاعات التي روضها اعلام التنظيمات الاريترية خلال فترة الثمانينات وتلك التي تأثرت بشكل معين من التعليم الديني في السودان خلال هذه الفترة.

وفي هذا المناخ كان من السهل تأسيس قوي عسكرية تؤمن بـ«تغيير المنكر باليد» وبالتأكيد كان الفتيان الذين حملوا السلاح بعد ثمانية اشهر من انفضاض المؤتمر لمحاربة الجبهة الشعبية تلبية للنداءات العاطفية كانوا يؤمنون ايمانا راسخا بأن مثل هذا الفساد قد وقع بالفعل وان عليهم رسالة دينية لاصلاحه طالما انهم يملكون السلاح الذي يمكنهم من ذلك.

والي جانب هذا الدافع الديني القوي بالنسبة للشباب، فان المال ايضا كان بدوره يلعب دوراً اساسياً للفئات الاجتماعية الاخري، ويمكن القول ان ثلاثي السياسة والدين والمال شكلت مجموع الحوافز المتناسقة في دفع الحركة من طور التأطير التنظيمي الي مرحلة العمل العسكري. ولم تتخلص القيادة التي تشكلت من تركة الصراعات السياسية والشخصية التي سادت الساحة الاريترية خلال الثمانينات، فما ان انفض المؤتمر حتي ظهرت بوادر خلاف، فخلال اسبوع واحد لاح في الأفق شبح انشقاق جديد بين الجماعات ذات الدوافع المتباينة والامزجة المختلفة، وكان هذا طبيعيا لظرفية العامل الذي دفع ببعض الجماعات والافراد الي الالتصاق بالاسلاميين.

ومن هنا اصبح من الصعب الفرز بين الاسلاميين الملتزمين علي المستوي الفكري بالفهم السلفي والاسلاميين المزيفيين، ولكن ما عجل بالفرز هو مطالبة بعض من اعضاء المجلس هذا المطلب. وفي اجتماع كرسه المجلس لاختيار الاعضاء السبعة عشر، واختيار الهيئة التنفيذية، قرر المجلس طرد كل من مجموعتي «المستضعفين» و «الانتفاضة الاسلامية» وبذلك اتضح بأن هذين الجماعتين اللتين تحملان اسماء تهيجية، درجت علي استخدامها الحركات الاسلامية العنيفة، هي ذات صلة بجماعة عبد الله ادريس ان لم تكن جزء منها .وعلي الفور اصدرت الجماعات المطرودة بيان تحت اسم «اللجنة الشعبية الاسلامية للدفاع عن المستضعفين الاريتريين» هاجمت فيه جماعة الجهاد الاسلامي الإريتري واتهمتها بالارتزاق وبالبعد عن الواقع الإريتري والمتاجرة بالشعارات الاسلامية والتلاعب بالقضية الوطنية للشعب الاريتري، وقد ردت الحركة ببيان مماثل وصفت فيه الجماعة المطرودة بأنها اداة لجماعة عبد الله ادريس وبأنها عناصر شيوعية من بقايا حزب العمل.

صدر هذان البيانان خلال فترة لا تتجاوز الاسبوعين من المؤتمر، علي ان هذه الانشقاقات المصحوبة بالمشادات تبعتها مظاهر جديدة لانشقاقات اخري، ففي ١٧ من ديسمبر ١٩٨٨م عقد مجلس الشوري اجتماع له حضره ١٩ عضوا بالاضافة إلى العشرة الذين اختيروا بالتزكية في الاجتماع الاول للشوري بناء عي قرار المؤتمر، واتضح بان معظم المتخلفين هم من جماعة «جبهة التحرير الاسلامية الاريترية » التي كان يترأسها قبل المؤتمر عمر حاج ادريس وهو مسئول سابق في جبهة التحرير الاريترية ويعمل كموظف في احدي مكاتب الأمن السعودي .

وكان تخلف الرموز المؤسسة نذير شؤم جديد لانشقاق اخر خلال فترة وجيزة، وفي هذا الاجتماع الذي لم يكتمل نصابه القانوني بسبب جو المشاحنات والانقسامات، ناقش مجلس الشوري عدد من القضايا الاساسية بشئ من الاعتدال وقليل من التحديد للموضوعات المراد تشخيصها، اهمها:

- اعلان الطابع الديني والسياسي للحركة.
- طرح مسألة امكانية التفاوض مع الجبهة الشعبية كتنظيم وطني سياسي، فيما لو اعلن تخليه عن تجنيد الفتيات المسلمات.

- اقر الاجتماع حقوق مواطنة المسيحيين ضمن ما ينص عليه الاسلام، وكذلك بحث امكانية اصدار كتيب يوضح حقوق أهل الذمة في دولة الاسلام ويعكس موقف حركة الجهاد الاسلامي الاريتري من المسيحيين الاريتريين.

-اقر المضي علي الحوارات واللقاءات المستمرة مع التنظيمات الاريترية، كما اكد ثقة الحركة فى احتواء هذه التنظيمات ومحورتها حول تنظيم الجهاد.

-اقر رسم سياسة اعلامية واضحة تضع الحد للمبالغات والكذب وتلتزم الموضوعية، وذلك بعد انتقاد السياسة الاعلامية التي كانت متبعة قل ذلك.

ويمكن اعتبار هذه القرارات التي لم تعكسها ادبيات الحركة في حينها قرارات تتسم ببعض الاعتدال بالمقارنة ببيانات الجماعات في طورها الاول والتي كانت مليئة بالفجاجة والتعصب والتناقض والتي كانت تعتمد الخطب الحماسية التي تتخذ من الجوامع قاعاتاً لها.

وعزي المتتبعين هذا الاعتدال الي خروج جماعتي «الانتفاضة» و «المستضعفين» اللتين اعتبرتا مدسوستين من قبل تنظيم لا صلة له بالاسلام وبالفكر السلفي، الا انه سرعان ما اتضح عدم صحة هذا التقدير، فقد اتضح ان الاعتدال نوع من عمل تكتيكي، كان الهدف منه امتصاص الانفعال الذي نتج عن احتدام الصراع الداخلي، وضغط الاصدقاء الذين وعدوا بتقديم العون السخي، اذا ما حقق التنظيم - الذي هو في الواقع بديل للتنظيمات الاخري - التماسك الداخلي وبرهن علي فعاليته العسكرية، فلم تستمر اللغة المعتدلة طويلا، حيث عاد الاسلوب العنجهي الانفعالي، وشهدت مناطق معسكرات اللاجئين بشرق السودان في الفترة اللاحقة اجتماعات وخطب استهتارية واسلوب رخيص في التشنيع بالخصم.

ورغم الانهزاز المعنوي الذي نتج عن الانشقاقات المبكرة، لم يكن للحركة من بد سوي المضي قدما علي ترجمة قرارات المؤتمر التي هي مزيج من التوجه الاسلامي الاصولي والطائفية السياسية، وكان هذا الالتزام عائدا الي العديد من العوامل الداخلية والتنظيمية والخارجية.

فالحركة الاسلامية كحركة عقائدية ذات امتدادات فكرية وسياسية، يلعب دور

التأثير المتبادل عاملا حيويا لها، وهذا الترابط العقائدي الذي وصل طور الترابط السياسي والتنظيمي يجعلها لا تحدد خياراتها وفق اوضاع ومتغيرات وطنية داخلية، والوطن لم يعد في مفهوم السلفية الاسلامية سوي واقع فرضته «الصليبية العالمية» وهو لم يعد اكثر من نقطة الانطلاق لتحقيق دولة الاسلام الكونية، ولهذا كان من الطبيعي ان تلعب رؤي وفهم القوي الاسلامية الصديقة للاريتريين الدور الحاسم في تحديد المسار وتضييق الخيار وفق مقولات دينية سلفية.

وكانت الحركات الاسلامية المتعاونة وعلي رأسها الجبهة الاسلامية القومية السودانية التي حددت استراتيجيتها منذ منتصف الثمانينات في خلق قوي اسلامية طائفية اذا استحال ايجاد قوي سلفية بمعناها السياسي، باعتبار لم يكن في اريتريا تراث للاصولية السياسية.

كانت الجبهة الاسلامية القومية السودانية في اشد التوق لرؤية فصيل اريتري يجاهر باسلاميته وباتجاهه السلفي، وبعد تأسيس حركة الجهاد الاسلامي التي لم يخفي عللها عن الاصدقاء رأت الجبهة القومية الاسلامية الاسراع فى حمل السلاح خير وسيلة لدرء الانشقاقات الداخلية.

والي جانب حث «الاصدقاء» علي الاسراع في العمل العسكري، فقد كانت هناك ضغوطاً داخلية تمثلت في التهديد بالانشقاقات ذات الطابع المذهبي، فبعد الانشقاقين التنظيميين اللذين وقعا في الاسابيع الاولي للمؤتمر وقع تذمر مذهبي بين اتجاه انصاري واخر جهادي يري في الحركة الملتزمة بالعمل العسكري الطريق الوحيد لامتلاك مفاتيح الدنيا والاخرة. كانت «الحركة» تري في جماعة انصار السنة بمثابة رصيد شعبي كامن وذلك استنادا الي ما كان يلقيه ائمة هذه الجماعة من خطب ادانة للجبهة الشعبية، واذا بها تعلن عن تراجعها وتمنع خطباء جماعة الجهاد من القاء الاحاديث في جوامعها، حيث رأت ومن منطلق مذهبي التركيز علي الدعوة والاستمرار في اتخاذ الموعظة الحسني سبيلا لتنبيه المسلمين الي المظالم وطريقا لتقويم المجتمع. هذا العامل الداخلي، وان لم يكن هو الاخر داخليا بشكل كلي، رغم اهميته ووجاهته لم يكن بأي حال من الاحوال بمستوي الضغط الخارجي والتسهيلات المغرية التي تمثلت في:-

- توفر شحنات كافية من الاسلحة والذخائر لبدء العمل المسلح.
- تهيئة معسكرات للتدريب العسكري في الاراضي السودانية.
- وعود مغرية بتقديم مختلف انواع الدعم، بما فيه التسهيلات اللازمة. لايصال المساعدات الفنية والمادية التي تأتي من مختلف الحركات الاسلامية بما فيها افغانستان.
- تعهد الجبهة الاسلامية القومية السودانية، ببذل الجهد من أجل ضمان محورة التنظيمات «الاسلامية الاريترية» حول حركة الجهاد الاسلامي الاريتري.

تحديـــات جديـــدة:-

وفى مثل هذا المناخ المليئ بالتحديات الداخلية والوعود الخارجية المشحونة بآمال وعواطف مشوشة، كان اعلان العمل العسكري في يوليو ١٩٨٩م، حيث عبر تسعون مسلحاً الي الاراضي الاريترية من معسكرات اللاجئين الاريتريين في شرق السودان بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٨٩م، وذلك في وسط ضجيج من التكابير والتهليلات وصدر بيان «الخروج».

ومع ان البيان يذكر بأن «الخروج» كان ضد كل من الاستعمارين الاثيوبي والقوي (الصليبية الشيوعية) التي يعني بها الجبهة الشعبية، الا ان الهدف السياسي المباشر من الاعلان للعمل المسلح، كان استدرار الدعم من الحركات الاسلامية والدول التي كان لها تحفظ قوى تجاه الجبهة الشعبية، وكذلك عدم تحقيق الوحدة فيما بينها رغم جهود هذه الجهات. وقد تم لها ما ارادت، حيث اصطدمت المجموعة التي تفتقر الي الخبرة القتالية والتدريب الكافي بوحدات من الجبهة الشعبية، وقد وقع الجزء الاكبر منها بين قتيل واسير وجريح، وبسرعة تحول هذا الحادث الي مادة للتهييج، وازدادت الخطب السياسية في جوامع معسكرات اللاجئين. كما تحولت مآتم الضحايا ، وجلهم من ابناء مخيمات اللاجيئن الي مناسبات للتعبئة السياسية، وزادت ايضا قائمة النعوت، حيث وصفت الجبهة الشعبية بـ«القوي التصفوية» و «الانفرادية» وهي نعوت سياسية بحتة كانت حكرا علي التنظيمات الاريترية الاخري. واضيفت الي قائمة التهم ايضا تهمة احراق

المصاحف وتحويل الجوامع الي مراقص. وكانت هذه وسيلة فعالة للحصول علي المساعدات من المنظمات الاسلامية والحكومات المتعاطفة التي ساعدت في دفعها الي هذه المقامرة. واذا كان احدى اهم دوافع هذه المقامرة وفي هذا التوقيت بالذات درء الخلاف والحفاظ علي الحد الادني من الوفاق بين ميولات مذهبية وقبلية ومناطقية وشخصية متناحرة تضمها هذه الجماعة فان «الخروج» زاد من حدة هذه الخلافات.

ففي عام ١٩٩٣م انشقت جماعة بقيادة محمد احمد(أبو سهيل) وهو من الذين تلقوا التدريب العسكري في افغانستان عن جماعة عرفة احمد محمد، وذلك علي اثر ازدياد ضغوطات الجبهة الاسلامية القومية السودانية في ان تتبع الجماعة الاسلامية في «اريتريا» تجربة الجبهة الاسلامية القومية في العمل السري والسلمي بدلا من العمل العلني العسكري حتي لا يؤثر ذلك علي علاقة السودان باريتريا في وسط عزلة دولية بدأت تقلق نظام الجبهة الاسلامية. ورأت هذه الجماعة الافغانية في ذلك «تخاذلا وخيانة للجهادفي اريتريا» الا ان الجبهة الاسلامية القومية عادت من جديد فبدأت قوم بتقديم دعم لكلا الطرفين «ابو سهيل وعرفة» .

وقامت الجبهة الاسلامية القومية بعديد من المحاولات لتوحيد الجانبين بل لتوسيع الجبهة، باشراك جماعة عبد الله ادريس التي لا علاقة لها بالشعارات الاصولية، وبينما الامور تجري هكذا اعلن المدعو ابراهيم مالك عن تأسيس جماعة ثالثة في ابريل ١٩٩٦م تحت اسم «المجلس الاسلامي للدعوة والاصلاح في اريتريا».

بيان تفصيلي رقم (١)

اولاً: الانحرافات المنهجية التي ارتكبت بحق العمل والعاملين في عهد الفراغ والاستبداد تتلخص في الاتي:-

أ - وصم العمل بظاهرة سلوك التكفير وتمثل ذلك:

١ - نشر وتوزيع نشرة :-

(١) الانصار التكفيرية سبابة العلماء ومزرية الدعاة التي لم يسلم منها افذاذ العلماء وائمة العلم في هذا العصر كابن باز والالباني، حيث وصفتهم بالدمي وتهكمت بطلاب العلم الاريتريين .

٢ – مجلة المرابطون صاحبة الفتاوي الشاذة.

٣ – مجلة القبلة وهى من مشكاة الانصار والمرابطون.

٤- ترويج فكر واعمال وعمليات جماعات التكفير في اوساط العامة للاعجاب بها حتي تهيأ بعض الشباب لاستحسان هذه الاعمال المنحرفة وبدأ ذلك عملياً تطبيقيا في عمليات الاعتقال والتعذيب ورسائل التهديد بواسطة بعض الشباب الذين غرر بهم.

٥ – الاعتقالات والتعذيب والتوعد باستحلال دماء المسلمين.

ان الاعتقالات التي لا يسندها شرع ولا عرف إلا فكر التكفير وغلوها، وشريعة الغاب هي القشة التي قصمت ظهر البعير وصارت برهاناً علي ضالة فهم وفكر قيادة ابو سهيل وضحالتها بارتكاب الجرائم التالية:

١ – بدأ هذا الانحراف ببداية القيادة العسكرية متمثلا في اتخاذ قرار من نائب رئيس القيادة العسكرية ابو العباس باعتقال الشيخ عرفة احمد وقيادته التنفيذية، فاستنكر عليه هذا القرار وتراجع عنه مكرها.

٢ – اعتقال كل من الداعية عبد الله محمد سليمان خريج جامعة الامام، والداعية على موسى خريج جامعة الكويت بتاريخ ١٢ / ٤ / ١٤١٦هـ وتعذيبهما تعذيباً مبرحاً استمرا فيه اكثر من نصف شهر، ثم فرا هاربين، الا ان الاخ عبد الله تمت اعادته الي المعتقل مرة ثانية حتي اتم فيه اكثر من شهر، وتم تجريده من جيمع الممتلكات.

٣ – اعتقال كل من الداعية عمر امير والداعية محمد سعيد سليمان بتاريخ ٢٢ / ٥ / ١٤١٦هـ ولا يزال الداعية عمر امير غير معروف الجهة رغم المحاولات المتكررة من اهله لمعرفة مشكلته، الا انهم وبعد عناء شديد ومراجعات مرهقة لناصح حاج اونور الذي تولي أكبر هذه المآسي وجعل بيته وكراً للاستئساد على الدعاة والمجاهدين، رجعوا بخفي حنين لا يعرفون مصير ابنهم.

٤ – اعتقال الداعية الشيخ محمد آدم علي ابراهيم خريج الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة بتاريخ ١٣ / ٦ / ١٤١٦هـ وظل في المعتقل حتي ٥ / ٧ / ١٤١٦هـ تحت التعذيب في بيوت الاشباح.

٥ – اعتقال عضو المجلس العسكري ورئيس الدائرة العسكرية المجاهد ابو

طارق عمر محمد تيدروس بتاريخ ١٣ / ٦ / ١٤١٦هـ وكان اعتقاله يمثل عنوانا للمكر والخبث والخديعة حيث دعي الي جلسة لمجلس الشوري، بينما نصب له كمين من عصابة تتكون من ستة او سبعة اشخاص في بيت ناصح الحاج اونور، والي يومنا هذا لا يعرف له مكان.

٦ - اعتقال المجاهد ابو عدنان وتعذيبه تعذيبا شنيعا وهو صائم قضاء لصوم فاته في الغزو وذلك بتاريخ ٨ / ٨ / ١٤٦١هـ وحتي ٨ /٩ /١٤١٦هـ حيث خرج هاربا من المعتقل ولا يزال يعاني من آثار التعذيب.

٧ - اعتقال المجاهد ابو الخنساء بتاريخ ٢٧ / ٩ / ١٤١٦هـ وظل معتقلا الي غرة ذي الحجة ١٤١٦هـ.

ب - تأسيس الولاء والبراء علي اساس الحزب والقبيلة.

جـ - نقض العهود والمواثيق والاتفاقات التي قامت عليها الخطوة ومن أهمها:-

١ - سرقة واخفاء اوراق العمل التي قرر المجلس السلفى تسليمها لجهة محددة وهما ابو ياسين - وابوعثمان.

٢ - عدم الالتزام بالمدة الزمنية التي حددت للقيادة العسكرية بثلاثة اشهر من تاريخ اعلان الخطوة.

٣ - عدم انعقاد المؤتمر في الفترة المتفق عليها وهي الثلاثة الاشهر الاولي.

د - التفريط في وحدة المسلمين باثارة النعرات القبلية والحزبية.

هـ - تأسيس جهاز الامن واستخدامه علي النظم العلمانية والدكتاتورية ومنهاج الجماعات التكفيرية الغالية.

و - ادعاء وممارسة حقوق الامامة العظمي.

ثانيا: الاخفاقات الادارية والتنظيمية:-

١ - عدم وجود لوائح تنظم العمل وتحدد المهام والواجبات لكل الاختصاصات .

٢ - انعدام برامج عمل واضحة ومقننة مما كرس الفردية والعشوائية وتداخل المهام وغياب التنسيق.

٣ – غياب الصفة الجماعية للعمل تخطيطا وتنفيذا بابعاد الخبرات والكفاءات.

٤ – تصفية المؤسسة العسكرية من القادة والكوادر الميدانيين الذي خبروا الساحة، انطلاقا من مفهوم الولاء والبراء الحزبي والقبلي.

٥ – الغاء القيادة المرجعية التي كونت من الدعاة والعسكريين بعد الخطوة.

٦ – الغاء الهيئة الشرعية التي كونت بعد الخطوة ونشر تكوينها في النفير.

٧ – انشاء رابطة الطلاب والشباب المسلم لمحورة الطلاب والشباب حزبيا.

٨ – استخدام اساليب الفصل والتجميد للتخلص ممن كانت لهم الرؤية فى إصلاح العمل ومنهم:

أ – فصل الداعية ابو الحارث محمد خير .

ب – فصل ممثل الحركة بالخارج ابو اسامة محمد احمد وتحذيره من ممارسة اي نشاط ولزوم بيته.

جـ – الشيخ ابو اسماء محمد نور اخذ منه تعهدا بعدم الحديث فى مسائل ومشاكل احركة.

د – اخذ التعهد علي الداعية ابي موسي حسين صالح بعدم التحدث في المشكلات التي تعاني منها الحركة.

هـ – تجميد الداعية ابو اسماء محمد سعيد حينما استنكر الحزبية والقبلية واساليب الفصل والتجميد والتعيينات المشبوهة التي تمت في رجب ١٤١٥هـ.

٩ – مشكلة جمعية الاحسان وتكوين اداراتها علي اساس من الحزبية والقبلية، حيث استبدل الرجل الذي اسس العمل وهو الداعية عبد الله محمد سليمان بشخص آخر يتخذ الحزبية دينا وولاء، وهو الامين الحاج نافع الذي ناصب الخطوة العداء في بدايتها، وعندما علم ان العمل داخل الحركة يسير لصالح الحزب التحق وكوفئ بالمناصب.

١٠ – مشكلة آدم اسماعيل والمال المستثمر في جدة:–

لقد اخفي مبلغا من المال قدره اربعمائة الف ريال سعودى دون علم القيادة السلفية التي كانت مسؤولة عن شئون السلفيين في الداخل والخارج ومنها الجهاز

المالي المختص بحفظ المال واستثماره، وكان التستر علي هذه الاموال واختلاسها واستثمارها لصالح حزبه الذي كان يعده لما يحدث اليوم، مخالفا لكل النظم التي اتفق عليها السلفيون هذا في الوقت الذي استدان فيه ممثل القيادة العسكرية ابو اسامة وقتها اكثر من ٤٠٠ الف ريال (اربعمائة الف ريال) لعدم المال لتسيير العمل.

١١ – مشكلة تكليف آدم اسماعيل

كان يشغل منصب امين الاعلام في القيادة التنفيذية السابقة التي تم عزلها دون استثناء احد من افرادها وكلفت القيادة العسكرية ابو اسامة محمد احمد ابراهيم ممثلا لها في الخارج فقام نائب رئيس القيادة العسكرية ابو العباس عبد القادر محمد عافه بتكليف ابي الحارث ادم اسماعيل في نفس المنطقة، علما بان التعيين في مثل هذه المناصب من حق المجلس العسكري، فاحدث بذلك ازدواجية في العمل وتضاربا في المسئوليات.

١٢ – التعيينات التي تمت في رجب ١٤١٤هـ:–

تمت هذه التعيينات على اساس قبلى وحزبى مما لفت انتباه العاملين فى حقل العمل الجهادى، الامر الذى استدعى وقفة تفحص وتدبر لما يجرى داخل الحركة وتصدى لذلك المجاهدون بالنصح والتذكير بالخطر الذى تحدثه مثل هذه التصرفات فى العمل.

ثالثاً : المقارنة بين ما قالوه في التعميم الداخلي الاول بتاريخ ١٣ – صفر – ١٤١٤هـ عن القيادة السابقة وما وقعوا فيه من انحرافات ومخالفات.

قالوا عن القيادة السابقة:–

جاء تحت عنوان خرق النظم واللوائح ما يلي:

١ – تعيين ادارة مدنية علي معسكر المجاهدين واقصاء المكتب العسكري عن مهامه.

٢ – سلب المكتب العسكري صلاحياته

٣ – استئثار القيادة بسياسة الحركة دون الرجوع لمجلس الشوري.

٤ – اعادة الترشيحات لغير مبرر في الشعب وفرض افراد علي القاعدة وسلب حقها في الاختيار.

٥ – عدم اكمال مجلس الشوري لدواعي حزبية.

وتحت عميق الحزبية جاء ما يلي:–

١ – عدم الأخذ بيد الظالم القيادى بل الانحياز اليه ما دام المظلوم يحمل رأيا مخالفا للقيادة.

٢ – عدم تحكيم النصوص الشرعية في المنازعات وتحكيم الهوي مادام في غير صالحهم.

٣ – قيام عضوين من مجلس الشوري بجع بعض الكوادر مرتين ثم التنوير بأننا وصلنا الي قناعة تامة باننا نحن الذي يجب ان نقود هذه الحركة عن طريق السيطرة علي بعض الاجهزة الحيوية، وذكر المتحدث الجانب الاقتصادي والعسكري فقد تم وضع اليد علي الممتلكات العينية عدا بعض الاجهزة بطرف الاعلام، اما الجانب النقدي فمطمئن، وهناك اجراءات في الجانب العسكري منها ادخال عنصر فعال ووضع اليد في العتاد.

وتحت عنوان اهمال قرارات وتعيينات المجلس جاء ما يلي:

١ – قرار لجنة قضاء مستقلة

٢ – تكوين لجنة لسن قوانين عقوبات

٣ – لجنة التعيينات تقوم بمراجعة التعيينات السابقة وتشرف علي الجديد منها وفق ضوابط.

٤ – لجنة وضع التصور السياسي لضبط سياسة الحركة

وجاء في فقرة رعاية جناح طلابي ..الخ.

باركت القيادة ورعت اتحاد الطلاب الارتريين....

بالرغم من عدم ايمان الاتحاد بفكرة الجهاد.....:-

- الغاء هيئة العلماء.

- الابعاد التعسفي.

- التفلت عن المنهج.

- انقطاع القيادة عن القاعدة.

وجاء تحت عنوان بث الشائعات:-

كانت تتعمد القيادة الي حرق كروت بعض الشخصيات باطلاق الشائعات الكاذبة.

الجانب المالي:-

١ - غياب الرقابة المالية

٢ - تهميش المراجع العام.

٣ - استثمارات سرية خاصة ومنح بعض الافراد مبالغ للاتجار وشراء بيوت سكنية

وجاء في ذكر الجانب العسكرى:-

١ - تهميش القيادة العسكرية والحيلولة بينها وبين اداء المهام الموكلة اليها لائحيا.

٢ - فرض حالة عدم الاستقرار في المكتب العسكري وذلك بالتعيينات المحسوبة والانحياز لجهة معينة.

٣ - ممارسة سياسة تجويع المجاهدين في الميدان.

ما وقع فيه هؤلاء:-

١ - تعيين ادارة قبلية لادارة المجاهدين.

٢ - اعتقال وتعذيب وتسريح وتجريد ادارة المكتب العسكري .

٣ - اما الشوري مع هؤلاء فمنعدمة ولم يظلهم واهل الشوري سقف.

٤ - اما ممارسة اعادة الترشيحات فقد وقعت حذو القذة بالقذة.

٥ – اما هؤلاء فقد حلو المجلس السلفي والعسكري والهيئة الشرعية والقيادة المرجعية وتنفسوا الصعداء بالانتصار علي هدم كل النظم.

١ – اما هذه الفقرة فلهول ما وقع يعجز المرء عن التعليق والمقارنة فلم يصل الظلم في عهد عرفة الي ضرب احد او التعذيب او الاعتقال او كتابة رسائل التهديد والفصل.

٢ – بل في عهدهم اسوأ

٣ – اذا كان عضوان من القيادة السالفة قاما بما ذكر فان مجموعة ابو سهيل بجملتهم وكيلتهم قاموا بما هو اسوء من ذلك، ويكفينا ان نشير الي رسالة ابي سهيل لابي جندل في الميدان وكان من ضمن ما تحوي، ان نتائج التصعيدات للمؤتمر جيدة مبشرة وفي صالحنا، ويصبره فيها علي اذي المتربصين والمرجفين والمغرضين وتفويت الفرصة عليهم، وعما قريب سوف يستريح منهم ان شاء الله.

– وهذه شهادة لمجلس الشوري السابق. وانه كان علي قدر عظيم وبعد النظر ووضع الحلول والتصورات .

٤– اما هؤلاء فكانوا ابعد بكثير عن هذا المستوي الرفيع حيث العقلية الحزبية والقبلية التي حاربت كل الكفاءات والطاقات منذ الوهلة الاولي .

– وبالمقابل اعلن في ايام الخطوة عن قيام رابطة الطلاب والشباب المسلم الارتري ولا شك ان المهمة التي ذكرت لجناح الطلاب الذي انشأته القيادة لممارسة تفريخ الحزبية، قام به هؤلاء واستحوذ عليهم الحزبيون.

– اما هؤلاء فقد الغوا القيادة المرجعية التي كونت من الدعاة والعسكريين بعد الخطوة والهيئة الشرعية.

– اما هذا الامر قد مورس من قبل هؤلاء بابشع صورة من التهميش والتجميد والفصل بل تجاوزوا كل تلك الاعتقالات والتعذيب والتهديد بسفك الدماء والمطاردة.

– اما هذا الامر فقد تكرر بصورة اشد واسوأ في المنهاج كما ذكر .

– لقد لازم الانقطاع لهؤلاء طيلة مدتهم بل كان انقطاع من نوع اخر فريد وجديد

وهو انقطاعهم عن القيادات العملية الدعوية الشورية، فضلا عن القواعد، وما عرفهم من عرفهم الا اثناء التنويرات الكاذبة مؤخراً.

- كانت السمة البارزة والعلامة المميزة والمنهاج المرسوم للتخلص من الخصوم هى الشائعات فكانت السلاح الأمضى للنيل من الدعاة والمجاهدين، فقاموا بصناعة الشائعات وبثها.

١ - كان للمال في العهد السابق جهاز مكون في الداخل والخارج للتحصيل والحفظ والاستثمار كما كان له مراجع عام، اما الان فلا يوجد من هذا التنظيم الا اوراق التحصيل من المحسنين للخداع فقط لتجتمع في خزينة ادم اسماعيل في الخارج ثم تحول الي ابي العباس لتقسم الي الخاصة فتتحول اي استثمارات فردية وشراء البيوت، وهي العلامة التي تميز بها عهدهم.

٢- لا وجود له .

٣ - اما الاستثمارات الفردية التي وصمت بها القيادة السابقة فكانت دون ذكر معلومة معينة للتدليل علي صحة الاتهام، اما استثمارات آدم اسماعيل وهو يمثل عضو تنفيذي فقد ضبط منها وثبت مبالغ فاقت كل التصورات، حيث وجد في متجر واحد اكثر من ٤٠٠ الف ريال سعودي، وما خفي اعظم، هذا قبل الخطوة، اما بعدها فحدث ولا حرج، وحتي لا يظن ظان ان هذا الاستثمار كان لمصلحة السلفيين فان هذه منفية تماما لمخالفتها النظم الادارية المتفق عليها، ولذلك اسقطت فى ايديهم كل الحجج المتلجلجة. وثانية المخازي فقد اعلن ابو سهيل الرائد الذي يكذب قومه في المؤتمر العسكري ان الحركة عليها ديون تقدر بخمسين مليون جنيه سوداني، منطلقا من حسابات المؤامرة التي دبرت اذا لم يحسم المؤتمر لصالحهم باخفاء الاموال التي بأيديهم، وحينما رجع للمؤتمر العام وحسموا نتائجهم لصالح حزبهم وقبيلتهم اعلن لاسالة لعاب المؤتمرين ان رصيد الحركة مائة مليون وستمائة الف جنيه سوداني، وهكذا كشفت الاوراق وحقا انها لمفارقة عجيبة.

- اما هذه النقاط (١، ٢، ٣،) فلا تحتاج الي تعليق حيث ان الجميع يعلم ما

حل بالمكتب العسكري بدء بسياسة التقتير المالي والتعيينات المشبوهة قبل التصعيد للمؤتمر في الادارات العسكرية المختلفة، ومرورا بالاعتقالات والتعذيب التي شملت قادته ومنتسبيه من المجاهدين، واخيرا قاموا بالتصفية الادارية الشاملة علي اساس الحزبية والقبلية الجاهلية .

ومن خلال المقارنات السابقة يتضح ان النيات كانت مدخولة وانها لمفارقة غريبة وعجيبة ان يأتي القوم الي ماكانوا ينكروه بالامس، ويعتبر دينا وحكمة وسياسة، وعند التفكير في تعميمهم الذي كتبوه عقب الخطوة تجد ان التعميم لم يكتبوه الا ليكون حجة عليهم.

لقد داس هؤلاء كرامة المجاهد حينما جاءهم حاملا راية النصر وعزة المسلم من اهوال المواجهة مع الاعداء عندما استقبلوه بالسجن ونكلوا به في بيوت الاشباح اذلالاً له وتمريغا لانفه الذي شمخ بمطاولة الباطل واهله.

وكم ارادوا تأصيل الشر والفرقة عندما عذبوا المجاهدين بايدي اخوانهم الذين غرر بهم واوقعوهم في شراك مفاهيم التكفير الضيقة التي لا ترعي إخاءاً ولا حرمةً ولا جميلاً.

لقد حولوا استراحة المجاهد الي الجلد والتعذيب والمطاردة، وليس هذا بعيدا من فئة ضربت ظهور العلماء والدعاة واهانت المحسنين وروعت الاطفال والنساء.

رابعاً: نماذج من رسائلهم:

لك ان تتصور نفسية هؤلاء في سلسلة بعض الرسائل التي كتبت بايديهم لتكشف لك مدي فهمهم وعقلية تفكيرهم حتي يتراءي لك هيكلهم شاخصا لتحدد هل هم دعاة رسالة ومنقذوا امة أم هم فتنة اطلت علي المسلمين عموما وعلي الدعوة السلفية واصحابها خصوصا .

أ – جاء في رسالة وفد الحركة الموجهة الي ابي اسامة بتاريخ ١٥ شوال ١٤١٥هـ مايلي: وبناءا علي ما تقدم فقد اتخذ الوفد في حقكم مايلي :–

١ – تجميدك مؤقتا من ممارسة جميع صلاحياتك ونشاطاتك الوظيفية والعضوية حتي يبت في امرك من قبل السلطات العليا.

٢ – عليك ان تلزم بيتك، ولا تثير اي مسائل تتعلق بالحركة ومشكلاتها داخل الحركة أو خارجها.

٣ – عدم الالتزام بهذا القرار يعد مخالفة تترتب عليها اجراءات اضافية ويسري العمل به من تاريخه.

توقيعات اعضاء الوفد:–

١ – د/ محمد علي صالح.

٢ – الشيخ اسماعيل محمد ادريس.

٣ – الشيخ ناصح الحاج اونور.

٤ / الشيخ محمد صالح حامد شكراى.

٥ – الشيخ محمد طاهر محمد شنقب.

أنظر الي هذه العبارات المليئة بالعلو والغطرسة واستذلال المخاطب وحصره في عقر داره والا سوف يتعرض لنوع آخر من العقاب، انه فكر التكفير فهما وممارسة.

ب – كما جاء في رسالة الفصل لابي اسامة بتاريخ ٢٣ / ٦ / ١٤١٦هـ الموافق ١٦ / ١١ / ١٩٩٥.

علي اننا نحذركم من اي تصرف تجاه الحركة قولا وفعلا مباشرا او غير مباشرا والا سوف تتحمل تبعات ذلك...التوقيع **مجلس الشوري**

قف مع هذه الرسالة ماذا تحمل والي اي مدي .

انظر الي هذا النص نظرة اولية فضلاً عن النظرة المنهجية المتعمقة لتتضح لك معالم منهاج القوم وعقليتهم في سياسة الامة.

ثم انظر الي واقعهم من اين يكتبون هذه التهديدات هل هي من داخل مملكتهم او حتى فوق شبر واحد منها، ام انهم يكتبون هذا من فوق البروج العاجية والدولة والسلطة التي لا توجد الا في اذهانهم.

جـ – جاء في الرسالة الموجهة الي ابو ياسين بتاريخ ١٤ / ٦ / ١٤١٦هـ النص الآتي:–

نسبة لما حام حول تحرككم ولقاءاتكم خلال الفترة التي اعقبت المؤتمر وما توفر لدينا من معلومات عن ذلك، لذا عليكم الالتزام بما يلي:-

١ - تجنب الاتصالات واللقاءات .

٢ - عدم مغادرة المنزل الا في اوقات الصلوات والمسجد فقط.

وذلك لحين اشعار آخر..

التوقيع:

شعبةالامن

انظر الي ادب الخلاف في ثنايا هذه الخطابات الفجة العقيمة هل يختلف في هذا الاسلوب احد ان كتبة هذه الرسائل مصابون بتصلب الشرايين وجنون العظمة الذي جعل منهم يسمون انفسهم بالسلطات العليا.

وهل يختلف شخصان او ينتطح عنزان ان لا فرق وسيلة وغاية في ادب الخلاف بين الرفاق الذين نكبت منهم الامة الاسلامية وبين هؤلاء في الممارسة والوسائل.

ولا شك ان ما حدث من هؤلاء لا يختلف عما كان يفعله الرفاق بالرفاق من الفتك بهم والتخلص منهم والصاق التهم بالخيانة والعمالة لمخالفيهم.

اما في قاموس الجماعات الاسلامية رغم الخلافات فلم توجد جماعة وصل بها حد القساوة والفتك بالدعاة والقيادات المجاهدة، وافراد المجاهدين الي ما وصلت اليه مجموعة ابو سهيل، الا الجماعات المنسلخة عن منهاج السلف، وليس هناك اي تفسير لهذه الظاهرة الا اعوجاج المنهاج او دفع يد خفية من ايادي العدو لاستخدامهم في ارتكاب الحماقات الخرقاء، والا فقل لي بربك اهذا من مشكاة النبوة او فهم سلف الامة؟!.

كما جاء في رسالة اخري لابي ياسين من ابي سهيل نفسه يقول فيها:

لازلت علي موقفي في عدم دفع المبلغ ارجو عدم الاحراج ....والـ....!!

وهكذا يوجه التهديد، ارجو عدم الاحراج ثم وضع نقط في فراغ ثم كتابة هذه الحروف المتقطعةوالـ.. انظر الى هذا الاسلوب والانحدار الخلقي في المخاطبات عبر الحروف المتقطعة من رئيس دولة الوهم واحلام اليقظة.

اما الرسالة التي ارسلت لعلي موسي التي ارادوا من خلالها الاستيلاء على اموال الايتام فكانت هي الاخري بخط محمد احمد ابو سهيل وجاء فيها:

كثيراً ما رجوناك في ان تتعاون معنا..

عليه نرجو تسليم مال الايتام كاملا غير منقوص في موعد اقصاه صبيحة يوم غد الاثنين الموافق ٢٨ / ١ / ١٤١٦هـ. علما بان الاخ علي كان الجهة المخولة من الجهة التي كفلت هؤلاء الايتام كما وضح ذلك في كتابه.

هذه الانحرافات والاخفاقات كانت في محيط العمل والعاملين من الدعاة والقادة والمجاهدين.

اما محيط الوسط الاسلامي الاريتري داخل اريتريا فلم يسلم من هذه الممارسات الشنيعة والاستفزازات الخسيسة، بل قد وصل ببعض افراد هذه القيادة الي أضجاع المسلم للذبح كالشاة، وسلت السكاكين لتحز اعناق بعضهم لاتفه الاسباب مما يندي له جبين كل مسلم غيور فضلا عن الدعاة، ولولا الله ثم المجاهدين لوقعت امورا يشيب من هولها الولدان.

والقوم لهم ولع بتعذيب المسلمين بمجرد شبهة يقذفون بها خصومهم تحت تهمة تخريب العمل او رفض القيادة وكراهيتها والخروج عليها.

وملاحظة جديرة بالاعتبار لم تكن كل هذه الاشكالات والممارسات وتفريق الامة الي قبائل وعشائر واحزاب غضبا لانتهاك حد من حدود الله او ظهور بدعة في الدين تجوز ما حدث من الفتن والعظائم التي شملت الانفس والاموال والعرض بالاشاعات الكاذبة وانما كانت نتيجة للغلو والشطط في امور لا ترقي الي الامور الادارية والتنظيمية.

وبعد هذه الرحلة الطويلة في ثنايا هذه الحقائق المرة التى أرهقت العمل ونالت من الدعاة والقواد والمجاهدين وأفراد العمل وإستفزت ولا شك مشاعر القارئ الكريم نتتبع هذه الاهداف والمبادئ التي تأسس عليها المجلس الاسلامي للدعوة والاصلاح في اريتريا التي جعلها منطلقات للعمل وبرامج للعاملين.

١- العمل لاعلاء كلمة لا إله إلا الله محمد رسول الله بكل ما تقتضيه من معني.

٢ - يتبني المجلس الاسلامي للدعوة والاصلاح في اريتريا الكتاب والسنة علي

فهم السلف الصالح من الصحابة والتابعين والأئمة منهجا للتلقي.

٣ - الالتزام والانطلاق بمبادئ الدعوة الي الله وسيلة وغاية لهداية العباد.

٤ - يتبني المجلس الدفاع عن هوية وحقوق المسلمين في اريتريا.

٥ - يدعو المجلس الاسلامي للدعوة والاصلاح في اريتريا عموم المسلمين وجميع الفصائل الاسلامية الاريترية والشخصيات الاريترية للسعي الي الوحدة والمنهجية والعلمية واصلاح ذات البين.

٦ - لا يعتبر المجلس الاسلامي حزبا لطائفة معينة وانما يتبني منهجا ربانياً للامة وعضوية مفتوحة لكل المسلمين.

٧ - يؤكد المجلس ان الجهاد في اريتريا جهاد دفع شرعا واجب علي كل مسلم.

٨ - يؤكد المجلس علي استقلالية القرار والبعد عن المحاور والصراعات الخارجية.

٩ - يرفض المجلس افتعال المهددات الامنية في المنطقة مما يقوم به النظام مع دول الجوار واستخدام لغة الحرب وسيلة للتفاهم.

هذا وقد اختار مجلس الشوري للمجلس الاسلامي للدعوة والاصلاح في اريتريا الشيخ ابو ياسين ابراهيم محمد سعيد مالك رئيساً للتنظيم كما تم تكوين جميع الهياكل التنظيمية والادارية.

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين وصلي الله علي نبينا محمد وعلي آله وصحبه وسلم

المجلس الاسلامي للدعوة والإصلاح في اريتريا

بتاريخ: ١٥/ ١ / ١٤١٦هـ

الموافق: ٢/٥/ ١٩٩٦م

ويمكن توصلت ما تدرجت اليه أهداف «الحركة» منذ عام ١٩٨٩م في:-

- ابتزاز الحركات الاسلامية والدول التي أبدت تعاطفها مع الحركة من منطلق سياسي، بطلب المزيد من المساعدات المادية والسياسية، وذلك بتصوير وجود خطر حضاري وديني في اريتريا يهدد العرب والمسلمين.

- تهييج الشباب المتأثرين بالتربية الدينية في السودان وحثهم علي حمل السلاح.

وبعد المواجهة العسكرية الأولي اتضح بأن الأسرى الذين وجد بينهم سودانيون، يجهلون كل شئ، يجهلون التاريخ والجغرافيا ويجهلون التكوين السكاني والتركيبة الدينية وكذلك النسيج الاجتماعي لهذه البقعة التي عزموا على ضمها الى «دار الإسلام» الامر الذى أكد بأن وراء هذا العمل تفكير غير مسئول بالمرة.

وفي وسط هذا الخلط المزيج من الدعوة الطائفية والادعاء السلفي، عبثا يبحث المرء لتحديد الاهداف الحقيقة لحركة الجهاد الاسلامي الاريتري ومع ذلك فان ضرورات البحث الموضوعي لهذا الموضوع الهام تقتضي طرح الاسئلة الاساسية بوضوح.. ما هى أهداف حركة الجهاد الاسلامي الاريترى؟ هل هي اهداف دينية أم سياسية؟ ان ادبيات الحركة لا تحدد اهداف سواء كانت دينية او سياسية، وكل ما يمكن استنتاجه من هذه الادبيات هو انها تستند الي مجموعة من الشعارات التهييجية العاطفية.

ورغم الشك الكبير الذي يساور المرء فى اصولية الحركة بالمعني الفكري والسياسي للكلمة وذلك من خلال ممارساتها الطائفية وحيثيات قيامها، فانه يصطدم باعلانها تبني منهاج الاصولية الاسلامية، الذي يقر بأن برنامجها القران والسنة، وان الخلافات التي نشأت بين هذه الحركات والتي صنفتها بين معتدل ومتطرف ناتجة عن الاختلاف في فهم الناس لمدلولات هذين الوثيقتين وليس عن اختلاف مقومات المجتمعات واختلاف الرؤي، ومن هنا فان «حركة الجهاد الاسلامي الاريتري» التي فى نظرنا حركة سياسية طائفية اكثر مما هي حركة اصولية

اسلامية لا بد ان تدعي بأن دستورها القرآن الكريم وبرنامجها السنة النبوية الشريفة، وهو بالفعل ما تطرحه «الحركة» رغم الارتباك والتشوش الذي تفرضه طبيعتها الطائفية، فبعد ان تعلن الحركة في احدي وثائقها، بأن دستورها هو القرآن والسنة وآثار السلف الصالح تعود فتحدد اهداف وضعية تلخصها في العموميات التالية:

- توحيد منهج التلقي وجمع المسلمين علي ذلك.
- اعلاء كلمة لا اله الا الله محمد رسول الله بكل ما تقتضيه.
- المحافظة علي وحدة الصف الاسلامي ومحاربة كل اساب الفرقة والشتات.
- العمل علي صياغة الفرد المسلم صياغة اسلامية. وفق المنهج التربوي .
- توعية المسلمين وتبصيرهم بامور دينهم.
- الدفاع عن اعراض المسلمين واموالهم ورفع الظلم والعدوان عنهم.
- تحقيق امل الشعب الاريتري المسلم في نيل الاستقلال.
- استقلالية القرار في توجيه الشعب الاريتري وابعاد قضيته من المحاور والصراعات الدولية.
- مناصرة القضايا الاسلامية.
- التعاون مع جميع المسلمين في حمل رآية الاسلام وتحمل عبء الدعوة الي الله.

بعد الافصاح عن هذه الاهداف التي لا يمكن ان تكون كلها بوحي من القرآن والسنة، تعود فتهدد بأنها ستقاتل ضد كل من يتصدي لاهدافها هذه، وتمضي اكثر الي التحديد بان الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا، «التجمع الماركسي العلماني» يعتبر احد الد اعداء الحركة.

هذه النقاط التي تعكسها الحركة كمرشد عام لعملها السياسي والديني (باعتبار انها لا تملك برناج سوي القرآن والسنة) تقود هي الآخرى الى مزيد من الغموض حول ما تنوي تحقيقه في اريتريا.

ورغم توخي الحذر من الخوض في الجوانب العقيدية في قضايا التفسير

والتأويل، فان بعض الامور الواردة تحتا ج الي إبداء الملاحظات، لعلها تساعد المرء في تفنيد التناقض والتشوش الفكري الذي تعكسه ادبيات الحركة، واول بند دعوة «توحيد منهج التلقي» وهنا تفرض عمومية الطرح الافتراض الاقرب إلى مرامي المعني، ماذا اذاً يعني ذلك، هل تعبدية مذهبية؟... هذا ما يبدو من الطرح، وقد يكون هذا صحيحا الي حد ما لكن ليس من زاوية هذا الطرح. ان ما يقصده هذا الطرح غير صحيح، فالاسلام الدين لم يعرف ان اختلف في عقيدته، ففي فهم المسلمين وحتي غير المسلمين، يعتبر الاسلام ذو منهاج موحد في الاداء، ولربما يعتبر الوحيد بين الاديان السماوية الذي لم يتعرض مصحفه للنسخ، فالقرآن والسنة اللذين هما المرجعين الاساسيين لا يختلف فيهما كائنا من كان من المسلمين، الامر الذي يجعل العقيدة الاسلامية محصنة من عوامل عدم التوحيد او الشرك.

اما الاختلافات الفرعية والتي تجسدت في المذاهب الفقهية كنتاج لاجتهادات خيرة اعلام فقهاء الاسلام في القرون الاولي للاسلام لا يعرف انها لعبت عامل اضعاف في وحدة منهاج التلقي للمسلمين هذا اذا كان المقصود من «توحيد منهج التلقي» هو توحيد المسلمين الارتريين ضمن اطار مذهبي واحد، وهو مقصد غير صحيح دينيا وغير عملي من الناحية التاريخية، والاكثر من ذلك فان هذا العمل يدعو الي التعصب المذهبي والي الفرقة والشتات بين المسلمين واضعاف وحدتهم الاجتماعية. ومن التأمل للتاريخ الاسلامي الملئ بالصراعات ذات الطابع السياسي والشخصي، لم يحصل ان اختلف المسلمون علي الاطلاق حول اساسيات العقيدة ، اما عناصر التعصب المذهبي التي كانت تذلهر في غمرة هذه الصراعات السياسية لم تكن الا لرفد السياسة بدعم هذا الموقف او ذاك، واليوم ايضا فان تسييس الدين وتبريره بغلو مذهبي يشكل الخطر الاكبر علي الاسلام والمسلمين.

وقد انتشرت في العقود الاخيرة ظاهرة الانغماس في «التدين الشكلي » اي التركيز علي المظاهر غير الجوهرية للعقيدة، كارتداء ازياء مميزة واطالة اللحي والدعوة الي تحجب المرأة ومنعها من الاختلاط بالرجل باعتبارها عورة، والخطر الحقيقي لا يكمن في الادمان علي ممارسة المسلك الشكلي بقدر ما يكمن في اتهام كل من لا يقبل هذا السلوك بالكفر والخروج من الملة، وهذه الظاهرة كانت سببا في تغذية التعصب الديني والمذهبي والمشاحنات الاجتماعية بين المسلمين التي

بلغت حد تفريق الاسر ولهذه الظاهرة خطورة علي المستوي العقيدي والاجتماعي.

ومن هذا يستنتج بأن الدعوة الي ادخال المسلم الي هذا المذهب او ذلك تحت طائلة التهديد «بالخروج من صحيح الاسلام» حينا وباستخدام السلاح كوسيلة للاقناع حينا آخر، هي دعوة صريحة الي تكريس الفرقة والشقاق وتوسيع دائرة التباعد المذهبي بين المسلمين سواء علي المستوي الوطني او العام الامر الذي يضعف ادوارهم واسهاماتهم الاجتماعية والاقتصادية والوطنية، والصراع المذهبي دوما يلعب دور الالهاء عن الاخطار الحقيقية المتمثلة في الجهل والفقر والتخلف بكافة صوره.

ان الوحدة والتآزر من خلال فرض مذهب بعينه قسريا امر لا يمكن تصوره باي حال من الاحوال، فالوحدة الحقة لا تتأتي الا بالدعوة الي التآخي والتعاضد المبني علي التسامح، والعمل الجاد والمخلص من اجل الاصلاح الديني والدنيوي بالعمل الصالح والموعظة الحسني.

امر آخر يلفت النظر في بنود «الحركة» الحرص الظاهر علي التوعية الدينية، حيث يقول «تبصير المسلمين بأمور دينهم ». وليس من شك بأن مهام رجل الدين هو تبصير العباد بامور دينهم هذا برغم من ان الاسلام لا يؤمن بسلم كهنوتي، حيث يدخل كل مؤمن في تواصل مباشر مع الله من خلال تأديته للفروض والواجبات المبينة في الكتاب. لكن السؤال هنا هو هل تبصير العباد الي امور دينهم يتم بالدعوة الي حمل السلاح لمقاتلة كل من لا ينتمي الي مذهب بعينه؟ كلا بالطبع، فالاسلام علي المستوي العقيدي عرف بتسامحه وسعة افقه واحترامه للقيم الانسانية وتقديسه للسلم، وظلت وسيلة الدعوة الي الاسلام الموعظة الحسنة وليس الحرب.

وتعود «الحركة» في بنود برنامجها اهدافها للتحدث بمنطق سياسي صرف ومستوحي من تجارب الثورة الاريترية، عندما تقول «استقلال القرار في توجيه الشعب الإريتري وابعاد قضيته عن المحاور والصراعات الدولية» لكن واقع الحال يكذب هذا الكلام، حيث اكدت الاحداث بأن «حركة الجهاد الاسلامي الاريتري» هي حركة مدفوعة من الخارج وتستمد اسباب وجودها بعوامل خارجية بالدرجة الاولي، وهي لا تخفي ذلك وهذا النداء العاطفي يوضح هذا المنحي بجلاء «ايها المسلمون في كل مكان ان «حركة الجهاد الاسلامي الاريتري» هي جزء من جسد الأمة الاسلامية، والجهاد في اريتريا ليس ملكا خالصا للاريتريين وحدهم وانما هو جهاد لكل المسلمين في مشارق ومغاربها» وهذا التناقض الصارخ لا يحتاج اي تعليق، اما الجبهة الاسلامية القومية السودانية فقد اكدت بما لايدع مجالا للشك بأن «الحركة» كانت صنيعة لها ، اذ وقفت الجبهة الاسلامية حتي

بعد تحرير اريتريا مع «الحركة» انطلاقا مما تعتبره مصالح وطنية وايديولوجية.

وفي العديد من المصادمات التي وقعت بين مجموعات «الحركة» والجيش الارتري تم اسر وقتل عدد من الاجانب، لا يهم اذا كان دوافع هؤلاء مذهبي او مادي او سياسي مدفوع بدول او منظمات، انما المهم هو انه يمس «استقلالية القرار الاريتري» وهو أمر ترفضه «الحركة»، حسب ما ينص عليه برنامجها الذي يتراوح بين نصوص ربانية وموضوعات سياسية. وهنا يتجلي التناقض بين رغبة «الحركة» في ان تكون حركة اصولية اسلامية، ومحتواها الطائفي الذي تكشفه ممارساتها اليومية.

الا انه وبصرف النظر عن دوافع الحركة في تبني شعارات سلفية، في حين لا تخفي ممارساتها الطائفية، وبشكل ممعن في التخلف، بصرف النظر عن ذلك ، لابد من مناقشة بعض الحقائق النظرية العامة والخاصة منها بمجتمعنا فيما يتعلق بمفاهيم «الطائفية» و«التعددية» وكذلك دور الاسلام الصوفي والاسلام السياسي ودور التربية المدرسية والاسرية في ظل مجتمع متعدد الثقافات والمعتقدات، دور هذه العوامل في تقليص او اذكاء هذا العامل او ذاك.

(١) الاصولية السياسية والطائفية:

الاصولية الاسلامية الذي تمثلها حركات الاسلام السياسي المعاصر تعتبر حركة طائفية، حيث من الصعب التمييز بين تنظيم اصولي سياسي علي غرار التنظيمات الاسلامية السياسية، وبين تنظيم طائفي سياسي، يحصر اهتماماته ضمن فئة دينية او عرقية او مذهبية داخل المجتمع الذي يكون الكيان السياسي، ومن هذا المنظور لا فرق بين الطائفية السياسية والاصولية السياسية، من حيث المحتوي والممارسات، فاذا كانت التنظيمات الاصولية الاسلامية تعلن بأن الحل الوحيد والاوحد لقضايا المجتمعات، بل الكون كله هو الاسلام وتطبيق قوانينه، فان الجماعات الدينية والمذهبية او العرقية المسيسة لا تتردد في الجهر بأن الحل كل معضلة هو سيادة ملتها علي الملل الاخري، وهذا هو العامل المشترك والبارز للطائفية والاصولية السياسية.

وبرغم من الخلط بين الاثنين، وبرغم من استخدام شعارات مزدوجة فان ملابست نشؤ حركة الجهاد الاسلامي الاريتري تؤكد طائفيتها اكثر من التزامها

بالاصولية الاسلامية السياسية، والتأرجح الذي لازم الحركة بين الشعارات السلفية والممارسات الطائفية يدل علي ان هم القوي الصديقة التي كانت وراء قيام حركة الجهاد، كان خلق قوي سياسية ضد قوي سياسية اخري في الساحة الاريترية وبكل السبل.

فخلال الفترة من عام ٨٤ – ١٩٩١م ، بذلت مجهودات كبيرة من قبل الجبهة الاسلامية القومية في السودان وتنظيمات غير حكومية في المنطقة العربية الي جانب كل من حكومتى السودان والمملكة العربية السعودية لخلق قوى اسلامية طائفية ضد الجبهة الشعبية التي كانت تنحو الاتجاه اليساري في ذلك الوقت، وكانت تتم هذه الجهود تحت مظلة توحيد الصف الاريتري .

وعندما قام تنظيم حركة الجهاد كرس كل جهده السياسي، نحو محورة هذه الجماعات التي كانت تعيش في دوامة من الخلافات والصراعات، وكا هذا دليلا دامغا علي التوجه الطائفي لحركة الجهاد، حيث ان هذا التنظيمات لم تكن اسلامية البرامج والاهداف، ولم تكن اسلامية علي الاطلاق الا في غلبة العنصر الاسلامي في عضويتها، وهو امر املته ظروف مرحلة تاريخية وسياسية معينة عجزت في التخلص منها.

ولم تنعت حركة الجهاد هذه التنظيمات بالعلمانية، وهو وصف تطلقه عادة هذه الحركات علي اعدائها الاساسيين، الا عندما استنفذت طاقاتها واصدقائها في توحيد صفوف هذه التنظيمات، ضد الجبهة الشعبية التي صنفت منذ البداية كعدو رئيسى.

وسواء من منطلق طائفي او منطلق سلفي، فان قيام تنظيم اسلامي، يعني دعوة الي قيام دولة دينية، من حيث التكوين والايديولوجيا، الامر الذي يعني العودة الي حياة التخلف والظلامية وعدم الاستقرار.

فبرغم من ان الاديان، والاديان السماوية بالذات، تدعو إلى التآخى والتسامح، الا ان تاريخ الدول الدينية حافل بنشر التعصب الدينى وإضطهاد المخالفين فى العقيدة والمذهب بل والمسلك اليومى وقد ظهرت الدول الدينية في اوروبا العصور الوسطي، حيث اذلت الانسان ووأدت العلم كما سجل التاريخ للدولة الاسلامية التي تدعو الحركات الاصولية العودة الي امجادها ابشع صور الاضطهاد بحق الخالفين

دينيا مذهبيا وسياسيا- وتعتبر دولة اسرائيل ، رغم نمط الحياة العلمانية فيها- التي ترفض المساواة في المواطنة للمسلمين والمسيحيين مع اليهود، نموذج للدولة الدينية الطائفية والدولة الدينية بالضرورة ان تكون منحازة طائفيا في قيمها وممارساتها.

. اما الطائفية كمصطلح ومفهوم يلخصه الدكتور يونان لبيب رزق في السطور التالية «الطائفية نظام اقتصادي اجتاعي سياسي ساد في العصر الاقطاعي لمواجهة متطلبات هذا العصر وتأدية وظيفة كان مطلوب تقديمها في ظروف العلاقات الاقطاعية. والمعلوم ان مجتمع العصور الوسطي قد انقسم الي طوائف كان يربط بين افراد كل منها صلة ما، احيانا تكون هذه الصلة حرفية، بمعني ان ابناء حرفة ما، يشكلون طائفة مستقلة واحيانا لتكون الصلة عرقية واحيانا ثالثة تكون دينية.

والملاحظ انه كثيرا ما كانت تتداخل هذه الصلات، كأن يبرز ابناء جنس معين في حرفة بذاتها وكان يشتهر ابناء دين او مذهب في عمل يعرفون اسراره ويتقنون افانيه، وهي اسرار وافانين تظل سرا مغلقا علي غير ابناء هذا الدين.

وكانت الطائفية في ظل النظام الاقطاعي تشكل كياناً اجتماعياً يكاد يكون منفصلا عن سائر الكيانات من خلال التواجد في حي خاص (الحارة) وبناء علاقات مصاهرة بشكل دأب على تحول ابناء الطائفة الي اسرة كبيرة يرتبط جميع اعضائها بروابط القربي وتوارث اسرار المهنة التي تميزهم عن غيرهم من الطوائف مما ادي في نهاية الامر الي تكريس الانفصال بين مختلف الطوائف التى تشكل المجتمع.

واذا كانت اسرار الحرفة هي التي تصنع دعائم الانفصال فقد كانت تتقوي هذه الدعائم من خلال وحدة الانتماء الجنسي او وحدة العقيدة بل واحيانا وحدة المذهب او الانتماء بطريقة صوفية معنية(١).

وقد مرت الجماعات البشرية كلها تقريبا بهذا المسار.، الا ان التطور المجتمعي اخترقها تدريجياً، حيث استبدلت في كثير من المجتمعات العلاقات والروابط الطائفية بالعلاقات الاجتماعية الطبقية، الا ان الطائفية لم تستأصل علي المستويات الاجتماعية والثقافية في مجتمعات العالم الثالث وحتي في مجتمعات اوروبا المتقدمة

---

(١) كتاب الطائفية إلى أين؟ يونان لبيب رزق، ص ٥٩.

الدولة بالتشكيلات القومية والدينية والعرقية للمجتمع. وفي بعض المجتمعات تطورت التشكيلات القومية والعرقية الي اشكال سياسية انطوائية، حيث افرزت ايديولوجيا عنصرية شوفينية، الامر الذي جعلها في بعض المناطق سببا رئيسيا للتفكك والحروب والتخلف الاقتصادى والثقافى للدول.

الا ان كل الروابط الثقافية والعرقية لا تعتبر بأي حال من الاحوال روابط سلبية او لا تؤدي بالضرورة الي تكوين نظرة سلبية تجاه الآخرين.

ففي المجتمعات المعاصرة يلعب الترابط الاجتماعي والثقافي بين ابناء الطوائف دورا بارزا في حياة البشر، فالذين ينتمون الي دين واحد أو الي نفس المذهب في اطار هذا الدين او الي جماعة لغوية او قومية او حرفية، كونت تراثا مشتركا عبر السنين يعتبرن انفسهم طائفة متفردة في مقابل غيرهم ممن ينتمون الي جماعات اخري حيث هناك وعي ذاتي – يختلف في حدته – لهذا التمايز الموضوعي، هذا التمايز الذي يعتبر احد ابرز نواميس الحياة والكون.

والتمايز لا يكتسب اهمية سياسية، الا اذا ترتب عليه تنافس او تنازع او صراع في مجالات القيم او الثروة او السلطة، ومن هنا فان كثيرين من علماء الاجتماع يميزون بين مفهومي الطوائف (SECTS) والطائفية (SECTERIANISM) بحيث يشير الاول الي التنوع في المعتقدات والممارسات الديني بين الافراد والمجموعات التي يتكون منها المجتمع بينما يشير الثاني «الطائفية» الي استخدام هذا التنوع الديني لتحقيق اغراض سياسية واقتصادية او ثقافية، وبذلك تصبح الطائفة او الدين ستار لاهداف سياسية دنيوية لا صلة لها بالدين.

والطائفية تعني بالضرورة الانحياز او التفرقة في المعاملة الامر الذي ينتج عنه التباغض مع الطوائف الاخري وخلق التعصب الدينى والطائفى، وفى كثير من أمثلة التاريخ البعيد والقريب فقد نتج عن التفرقة الدينية صراعات وحروب وانهارت امم واندثرت قيمها ومرتكزاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

واذا كان هذا هو المفهوم النظري والتاريخي العام للطائفية والطائفية، فان درجة حدتها اختفلت من مجتمع الي آخر تبعا لظروف التمازج والانصهار من ناحية وعوامل النفور والتناحر من ناحية اخري فلكل مجتمع تاريخ وخصوصيات وماض يلعب دورا بارزا في تشكيل قسمات حاضره ومستقبله.

وفي هذا الصدد فقد تميز مجتمعنا الاريتري بخاصيتين اساسيتين، خاصية التزاوج العرقي المضطرد، والاحترام التلقائي بين مختلف التشكيلات اللغوية والاثنية والدينية، وقد طبعت هذه الخواص تاريخه السياسي المعاصر حيث كانت السبب الاساس لتماسكه الحديدى في تاريخ حركته الوطنية وفي الحرب التحريرية الكبري علي وجه الخصوص.

وكان قد شحب العامل الطائفي علي المستوي الاجتماعي مبكرا، ولم ينعكس علي المستوي السياسي بشكل سلبي، وعند ظهور التنظيمات السياسية في الاربعينات لم يقم تنظيم ديني او عرقي او قومي، فكل الاحزاب السياسية التي قامت آنذاك عبرت بالدرجة الاولي عن توجهات سياسية اجتماعية واضحة، وذلك رغم مراهنة اثيوبيا والقوي الدولية المتعاونة معها علي استغلال التقسيم الديني للمجتمع الاريتري.

وعند قيام الحركة الوطنية في نهاية الخمسينات كان التفكير السياسي قد اكد رفضه المطلق للطائفية السياسية كفهم ومسلك اجتماعي وممارسة سياسية، استمر هذا المفهوم في التعمق وان اعترته بعض الهفوات القيادية في الستينات التي أقحمت الدين والقبيلة والموقع الجغرافي لخدمة مصالح المحاور السياسية المتخلفة منذ منتصف الستينات والتي افضت بالثورة الارترية الي التبعثر التنظيمي والتمزق السياسى خلال فترة الستينات والسبعينات. ومع ذلك ان فان تلاحم النضال الوطني المسلح هو الذي استطاع صياغة الهوية الاريترية بوضح نظراً لدور هذا العامل في توطيد الوحدة الوطنية بين الاريتريين، من مختلف البيئات الاجتماعية والقومية والدينية. الا ان ظروف اللجوء وحياة التشتت في المهجر التي عاشها الاريتريون خلال اكثر من ربع قرن الاخيرة اوجدت مفاهيم لم تستمد جذورها من تاريخ المجتمع الرتري الذي عرف بالتمازج العرقي المضطرد والتداخل الاجتماعي، حيث خلقت جيلا جاهلا بتركيبة المجتمع الاريتري جهلا فادحا، وكان هذا ضالة القوي المتزمتة التي تتخفي بالشعارات السلفية.

والسلفية او الاصولية السياسية دعوة طائفية صريحة، خاصة في المجتمعات ذات المعتقدات الدينية المتعددة كالمجتمع الاريتري، حيث تري في القوانين الاسلامية التي من ابرزها تطبيق الحدود ومعاملة الطوائف الدينية الاخري او غير

الاسلامية معاملة اهل الذمة، وتكفير المسلمين الذين لا يلتزمون بمنهجها السياسي والمذهبي المحور الاساسي لا يديولوجيتها السياسية والدينية.

ومن هذا المنظور فان حركة الجهاد الاسلامي الارترية تعتبر حركة طائفية تعمل علي خلق التباغض الديني والاجتماعي – عن وعي او غير وعي – واشعال الحروب علي اسس دينية ومذهبية وسياسية.

واذا كانت الاصولية او السلفية السياسية تلتزم النص الديني المتمثل في القرآن والسنة وآثار السلف الصالح، وبالاستناد الي تفسير مذهبي منحاز، فانها تصبح بالضرورة ضد التعددية الاعتقادية والدينية والقومية والاثنية والسياسية، وهو امر يتنافى وتركيبة المجتمع الاريتري.

(٢) الاصولية السياسية والتعددية الاثنية والدينية

اعني بالتعددية، التنوع البشري والاعتقادي، ويعتبر التنوع احدي ابرز سنن الوجود الطبيعية والانسانية، فكل شئ رتب في هذا الكون متميزا عن غيره من الاشياء، والتنوع الانساني اي التنوع في الشكل واللسان وفي المعتقدات والطقوس تعتبر من النواميس الاساسية للارض والحياة.

وبقدر ما كان التنوع الانساني طبيعياً فان الاعتراف بقيم الخصائص الحضارية والثقافية كان عرفا وتراثا انسانيا. فالانسان بطبعه يتميز بغريزتي التسامح والعدوانية، وغريزة التسامح هذه هي التي اطلق عليها «الانسانية» حيث اقرتها الأمم المتحضرة علي شكل مواثيق ونظم قانونية. وتتضآل الغريزة العدائية للانسان كل ما اصاب من المدنية، ويكمن الاختلاف في نظم التفكير في نوع التوجيه الاجتماعي الذي يشمل الاسرة والمدرسة والشارع والاعلام، اذن فجزء اساسي من النزاعات ذات الطابع العدائي للانسان هي نتاج لتوجيه وتربية وليست فعل الجانب الغريزي فيه.

والتنوع مسألة طبيعية بحتة اي وراثية لا دخل فيها للعضو المنتمي الي هذه الجماعة او تلك او هذا الدين او ذاك ، حيث لا يتم انتمائه وفق خياره الفردي، اما احترام التمايز او التنوع والايمان بالمساواة بين اصحاب المعتقدات المختلفة او عدمه فهي خصال مكتسبة خاضعة لتراث وثقافة وتوجيه وتلعب ايديولوجية النظام

السياسي وتوجهاته الاجتماعية وممارساته اليومية دورا كبيرا في سيادة هذا التفكير او ذاك.

وتمثل ايديولوجية الاصولية السياسية الاسلامية، التي تطرح العقيدة مقابل المواطنة والتعريب مقابل الحفاظ علي الخصائص الثقافية واللغوية معادية وبشكل قاطع للحق الطبيعي للانسان في التمسك بميزاته الثقافية واللغوية، وعقيدته الدينية والمذهبية. وبالنسبة لمجتمعات عاشت شعوبها في تآخ ووئام يعتبر هذا الطرح دعوة صريحة لاعلان الحرب وازهاق ارواح البشر، وهو امر لا يقره اي دين والاسلام منه براءة.

تعلن الاصولية السياسية الاسلامية بأنها تحارب «العلمانية» وليس اصحاب الديانات الاخري لكن كيف يتم ذلك علي المستوي العملي، فالحركة تدعو الي تطبيق الشريعة الاسلامية، وهذا لا يعني طرح فكر سياسي مقابل فكر سياسي آخر بقدر ما يعنى إستفزاز أصحاب العقائد الدينية الأخري الأمر الذي يجعله يتنافي والتسامح الانساني والاسلامي ايضا. ومهما بررت الأصولية لطرحها السياسى الطائفى برسالة الاسلام في حكم الارض فإن الظلم سوف يكون ملازما لطرحها طالما ان الصراع بين الاصولية والعلمانية يجرى فى الارض وبأسلحة سماوية تستخدمها الأصولية لخلق جيش عاطفي يفكر «بقلبه» وليس «بعقله» كما يقولون، ويؤمن بضرورة التضحية باليوم من اجل الغد، وهذا يعادل الغاية تبرر الوسيلة في القواميس السياسية.

ولان الجهل بتركيبة المجتمع الاريتري يشكل المدخل الطبيعى للتفكير في اقامة دولة اسلامية في اريتريا، تطبق قوانين الحدود وتفرض الجزية علي اهل الذمة، فانه من الصواب تبصير اصحاب هذا التفكير الي حقيقة تركيبة المجتمع.

تتفق التقديرات العامة علي ان شعب اريتريا يتكون من معتنقي ديانتين كبيرتين، الاسلام والمسيحية بشكل متساوى تقريباً، وتعتبر هذه الميزة من الخصائص البارزة.

وقد دخلت المسيحية في القرن الرابع تلاها دخول الاسلام في القرن السابع، مع بداية ظهور الدعوة. وقد دخلت الديانتين عن طريق الشرق الاوسط وبشكل سلمي، ولم يرتبط الدين في اريتريا بالعامل العرقي، وذلك عكس المناطق المجاورة،

حيث اعتبر الدين في الدول المجاورة رديف للتمايزات العرقية واللغوية.

ومن ناحية اخري فان المجتمع الاريتري يتكون من جماعات اثنية وقومية متعددة، الا ان التباين الفعلي في الثقافة واللغة والاصل والقسمات وغيرها من مميزات الاختلاف يعتبر تباين غير مطلق نظرا لعملية التمازج والتصاهر السلالي التي ظلت مستمرة باطراد منذ حوالي الالف سنة الاخيرة. والدين في اريتريا لا يعتبر رديفا للتكوينات الاثنية، حيث ان معظم الجماعات القومية والعرقية ينقسم افرادها الديانتين بل ان في وسط كل قومية قبائل وأسر تختلف في معتقداتها الدينية في حين تشترك في ممارسات طقوسها القبلية وعلاقاتها الاجتماعية، ويندر في تكوين المجتمعات والكيانات السياسية المعاصرة وجود مجتمع خال من التعددية، دينية كانت او مذهبية، لغوية او اثنية.

والتباين الأثنى واللغوى والدينى سياق طبيعى كما هو سياق إجتماعى. حيث يولد الأفراد ضمن الجماعة ويرثون خواصها الاثنية واللغوية والدينية والثقافية دون تدخل بيئى.

ولان الانسان يتميز بانسانيته مسلكاً ومشاعراً فان الاختلاف في الخواص لا يخلق بينه العداء بل لا يجعل بينه اسوار وحواجز نفسية. ان الاختلاف الذي يتغذي بواقع تباين البيئات الاجتماعية هو الذي يخلق ارضية لسوء التفاهم والفهم، ويتعقد التفاهم عندما تتراكم السلبيات في الممارسات الاجتماعية التي تتخفي بهذا الاختلاف، وعندما يصل ذلك طور السياسية يفضي بالشعوب الي التشاحن والتباغض ثم الحروب والهلاك، ومن هنا يتولد التعصب، التعصب الديني الاثني والقومي، وعند هذا الحد يكون المجتمع هنا قابل للاستغلال السياسي، تستغله فئات مصلحية وافراد طموحين عجزوا عن تحقيق طموحاتهم بالطرق الشرعية.

والتباين يختلف في حدته وفي ادراك كل فئة مميزة لذاتيتها، ويلعب مدي قوة التأثير المتبادل من عدمه دورا في كثافة الادراك الذاتي فكل ما كان التأثيرالمتبادل بين الفئات والجماعات فى إطار الكيان السياسى الواحد فى الميادين الرجتماعية والثقافية والإقتصادية قوياً كل ما كان الإدراك الذاتى لدي الجماعة ضعيفا، لأن كثافة الادراك الذاتى غالباً ماتكون على حساب الجهل بالأخرين أو تجاهلهم، وهذا العامل أدي في كثير من مناطق العالم التي صمم تشكيلاتها الاستعمار الاوروبي

ادي إلى تراكم الحقد بين الفئات ثم الي انفجار الحروب في نهاية المطاف .

وفي اريتريا يمكن القول بأن الادراك الذاتى لدي كل فئة أوجماعة يعتبر ضعيفاً الى حد بعيد، هذا رغم بعض التفاوت المحدود بين كل جماعة واخري، حيث شكل الادراك بالذاتية المشتركة والوعي الوطني السياسي العنصر الغالب علي الانتماء الإثني او الدينى، ويعود ذلك الي عدة أسباب أهمها:

التمازج العرقي المبكر والذي لم ينقطع، والوعي السياسي الذي بني علي ارضية التسامح الاجتماعي والمساواة العملية.

وكان اقوي عامل رسخ هذا التقليد، النضال المسلح الذي صهر المجتمع في بوتقة نضالية واحدة علي قاعدة «لا يمكن انجاز الاستقلال وتحقيق البناء الاقتصادي دون تحقيق وحدة وطنية».

يبقي بعد ذلك ان يعرف المرء وهذه مسألة اساسية بأن ارتريا ليس بلدا اسلاميا من حيث التكوين وبالتالي فان الحديث عن اهل الذمة والحدود والجزية والتفكير في ضم هذه البقعة الي دار الاسلام يصبح حديثا نابعا من الجهل بتركيبة المجتمع الارتري، او حديث لهواة ممارسة الترف السياسي، يركضون وراء موضات من الشعارات الايديولوجية دون الشعور بالمسؤولية، او القصد منه وهذا في اسوأ الاحتمالات اشعال حرب دينية بين المسلمين والمسيحيين لمجرد الحقد علي هذا الشعب وهذه الارض.

واذا قلنا بأن التراث الارتري الذي عرف عنه الاحترام المتبادل للعقائد الدينية، والوطنية العالية التي صقلتها الدماء في الخنادق بين المسلم والمسيحي اثناء الحرب الوطنية التحررية تحصن الاريتريين من الانجراف وراء هذه الدعوات، فان الشعارات الاصولية قد تجد لها صدي في واد آخر، وادي المذهبية الدينية، حيث تنشأ الاحقاد وتنفجر الحروب بين المسلم والمسلم .

والمعلوم ان الصراعات المذهبية انهكت المسلمين عبر العصور، واستغلت الخلافات المذهبية في كثير من الاحيان لاغراض ومصالح سياسية دنيوية بحتة..

الفصل الثالث

الأسلمة والواقع الإريتري

الأسلمة والواقع الإريتري

هناك رهانات اساسية تتركز عليها نظرة دعاة تسييس الدين واسلمة نظام الحكم في ارتريا في سبيل تحقيق اهدافهم الاصولية والطائفية، وللبرهنة علي خطل هذ الدعوة والرهانات، خاصة اولئك الذين يجهلون الحقائق الاساسية عن الدين والعقائد والسكان، لابد من تفنيد هذه الرهانات، رهانات، حركة الجهاد الارتري وكذلك رهانات الحلفاء، هؤلاء الحلفاء الذين يحلمون بقيام نظام سياسي في اريتريا، يقيم الحد ويفرض الجزية علي غير المسلمين.

اهم هذه الرهانات، الرهان الديني والمذهبي، فوزن الاديان والطرق و المذاهب يعتبر بلا شك احدي اهم عوامل نجاح او فشل اية حركة دينية او طائفية.

الدين العقيدة: الطرق والمذاهب في إريتريا:

إن الامة الاريترية تتكون من عنصرين اساسيين، ومتناصفين في العدد تقريبا، هما الاسلام والمسيحية، اما من الناحية العقيدية فإن المسلمين الارتريين يتبعون العقيدة السنية. وقد اعتبرته الاشعرية التي برزت في القرن الثاني عشر الميلادي كتيار منتصر وضع حد شبه نهائي للصراعات المذهبية للمسلمين، اعتبرت تيار مذهبي وفكري معتدل استطاع محورة المسلمين الذين عصفت بهم الصراعات المذهبية والسياسية والفكرية لقرون عديدة، والتى استمدت حجتها من النص الديني الذي تباينت فسيراته عند الفقهاء والسياسيين، منذ نهاية عهد الخلفاء الراشدين منذ ذلك الحين اجمع الاسلام السني بمذاهبه الاربع علي الاشعرية.

ويقوم تفسير الاشعرية علي او النص لا يتعارض علي الاطلاق مع العقل، فقد انكرت الاشعرية ان يكن استخدام العقل في الدين بدعة. كما انكرت ان يكون البحث في قضايا لم يبحثها الرسول (ص) بدعة، مبرهنة علي ذلك بما فعله الصحابة بعد موت الرسول (ص)، حيث بحثوا قضايا وامور لم يبحث فيها النبي، ولم يجعلهم ذلك اى الصحابة من أهل البدع.

وبرغم من بعض التباين في تفسيرات المذاهب السنية الاربعة للنص في عدد من

المسائل الثانوية، حيث تراوح اختلافها بين التمسك الشديد بالمعني الحرفي للنص والاستدلال بالادوات اللغوية للمعني الا ان الاشعرية استطاعت المحافظة علي الوحدة العقيدية للمسلمين السنيين خلال ما يربوا علي ثمانية قرون، وذلك الالتزام بالقواعد الثابتة والساسية في الفكر الديني والاجتماعي والتشريعي.

ومن هذا المنظور تعتبر الاشعرية اطاراً واسعاً أشبه بالتحالف الجبهوي، ولهذا السبب بالذات ومنذ البداية كان(بالضرورة) ان يكون عرضة للخلاف والاختلاف نظرا لتباين المذاهب التي يحتويها هذا الاطار السني علي مستوى أداء العبادات وعلي المستوي الفقهي ايضا.

وقد عبر هذا التباين عن نفسه في البحث الدؤوب عن التفسيرات الخلافية لائمة هذه المذاهب حيث تطور هذا على مدى قرون الي نوع من صراع مذهبي تدرج الي صراع يغلب عليه الطابع السياسي، اذ برز إتجاه يمزج بين العقلانية والغلو المثالي واخر يزيد تصلباً في تمسكه بالنص، معللاً تمسكه هذابالخشية من انتشار الشرك الخفي مما توج ذلك بإحتدام الصراع بين الصوفية والسلفية متهما احدهما الاخر بالانحراف والغلو في الدين.

اما في اريتريا فلا يعرف بالضبط ما اذا كان الاريتريون قد انخرطوا في العقيدة الأشعرية السنية (حيث وصلت الي الشاطئ الاريتري خلال القرن الثامن والتاسع الميلادي دفعات من الشيعة الزيدية والاسماعيلية انتهي اثرها في ظروف تاريخية غامضة) بالتدرج علي طريقة دخول الاسلام «بشكل سلمي» ام تم ذلك بعد تصادمات مذهبية، ومع صعوبة التحقق من ذلك في موضوع غير مكرس لدراسة تاريخ الاديان في المنطقة الا ان احداث التاريخ ترجح بشكل شبه جازم، عدم وقوع مثل هذه التصادمات المذهبية عند اعتناق الارتريين العقيدة الاشعرية السنية، ذلك ان الصراعات المذهبية عن المسلمين كانت منحصرة في الاساس في الاطار النخبوي هذا الاطار الذي كان محصورا في عمق مناطق سيطرة الامبراطورية (الخلافة)، الاسلامية. وقد ظلت اريتريا ورغم سبقها لاستقبال الدعوة، وللعديد من العوالم التاريخية والثقافية بمنأي عن مثل هذه الصراعات المذهبية، التي كانت بالاصل كما ذكرنا في المناطق التي تأصلت فيها تاريخياً مثل هذه الصراعات، ومن هذا الواقع التاريخي استمدت سمة التسامح الديني والمذهبي في اريتريا خاصيتها البارزة حيث لطريقة دخول الاسلام دور عظيم في هذا المنحي.

فقد دخل الاسلام الي اريتريا في العام الخامس لظهور الاسلام اي بزوغ الدعوة المحمدية عندما وصلت ٨٣ اسرة مسلمة الى ما كان يعرف ببلاد الحبشة عن طريق مصوع،وكان هذا من الناحية التاريخية قبل هجرة المسلمين من مكة الي المدينة، الا ان العمل التبشيري لم يكن بمستوي هذا السبق، حيث لم تشير مصادر التاريخ الي اي دور لهذه الجماعة التي اتت هذا البر هرباً من اذي المعادين للدعوة الاسلامية.

وقد بدأ العمل الدعوي عملياً بعد قيام دولة الخلافة، وكان المبشرون الاوائل من التجار الذين كان دافعهم الاول الاتجار وليس نشر الدين.

ومع احتلال الامويين لجزيرة دهلك الارترية والشواطئ المحازية لها عام ٧٠٢م بدأ الاسلام يوطد اقدامه في المنطقة، ففي القرن الثامن الميلادي كانت دنكاليا والمناطق المحيطة بمصوع قد قبلت الاسلام بشكل كلي تقريباً وعن طريقها توغل الاسلام الي كل من مرتفعات اريتريا وشمال اثيوبيا. وخلال القرون الثلاثة اللاحقة دفعت موجات الحروب السياسية والصراعات المذهبية والقومية التي عصفت بالمسلمين علي اثر انفجار الخلاف حول الخلافة والامامة، دفعت بأفواج من المهاجرين الي الشاطئ الاريتري. حيث كونت هذه الهجرات نواة الامارات الاسلامية التي ازدهرت في مناطق شرقي افريقيا عموماً حتي القرن الخامس عشر.

واذا كان الاسلام السني الاشعري هو الذي وطد اقدامه في اريتريا منذ القرون الاولي للاسلام، فان الصوفية المتمثلة في اصحاب الطرق كانت السمة البارزة للاسلام في بلدنا.

فالمعروف ان الاسلام دخل الي بلادنا من الشرق ومن الشمال ايضا، فخلال الفترة من القرن العاشر وحتي الخامس عشر اعتنقت قبائل عديدة في كل من منطقتي بركة وساحل الاسلام وذلك بعد مقاومات عنيفة وصلبة ابدتها الشعوب البيجاوية ضد غزو الاسلام الزاحف من الشمال منذ ان فتح عمرو بن العاص مصر وحاول التقدم نحو الجنوب.

ورغم دخول السلام المبكر الي اريتريا، إلا ان التداخل العرقي والاجتماعي وكذلك اسلوب الاسلام السلمي والبطئ في الدخول الي اريتريا جعل الاريتريين والي وقت قريب يمزجون بين الوثنية والمسيحية والاسلام في العديد من مسلكياتهم الاجتماعية وحتي ممارساتهم العبادية.

وكانت آخر دفعات الاسلمة الجماعية في القرن التاسع عشر عندما دخلت الي الاسلام وبشكل جماعي قبائل اساسية في كل من شمال اريتريا ومناطق المرتفعات الوسطي علي يد محمد عثمان الميرغني وكان قد ارسل كل من السيد محمد عثمان الميرغني والشيخ علي السنوسي من الحجاز الي افريفيا عن مصرلنشر الدعوة الاسلامية علي الطريقة الصوفية، وعند وصولهما الي مصر افترق الداعيان، اذ اتجه الاول الي المغرب العربي ليؤسس الطريقة السنوسية بينما اتجه الاخير الي الجنوب لينشر الصوفية علي طريقته. وبرغم من ان الاخير عاد الي مكة عن طريق اريتريا بعد بضع عقود من الزمان الا ان طريقته الميرغنية الصوفية انتشرت في كل من السودان واريتريا واليمن علي يد ابناءه سر الختم وابو الحسن مما جعل الميرغنية تحمل اسم الختمية كاسم مرادف لها.

وبحكم ان عدد كبير من الاريتريين اسلم علي يد اصحاب الطريقة الختمية الميرغنية، فان الصوفية عامة والميرغنية علي وجه الخصوص لها مكانة مميزة لدي المسلمين الاريتريين .

واقامت الاسرة الختمية واصحاب الطريقة الذين انخرطوا فيها معاقل في كل من مصوع وكرن واسمرا وغيرهامن المدن الكبيرة في البلاد.

ورغم دخول التعليم الحديث بشكل محدود منذ قدوم الاستعمار الاوروبي خلال هذا القرن إلا ان الخلاوي القرانية التي رعتها هذه الأسر ظلت تتمتع بنفوذ قوي داخل المجتمع الأمر الذي عزز من دور الصوفي في الحياة الاجتماعية والدينية، ولم تزعزع هذا الدور الا امام المعاهد الدينية المذهبية الطابع التي بدأت تتغلغل منذ بداية السبعينات.

اتهمت الصوفية والصوفيين من نقبل الحركات الليبرالية الاصلاحية الدينية والعقائدية الدينية الجهادية بالتواطؤ مع الاستعمار من جهة وتكريس التخلف الاجتماعي من جهة اخري. وفي هذا الصدد يلاحظ المؤرخون بان الصوفيين من اصحاب الطرق قاموا في العهد العثماني بتسخير التفسير الديني لخدمة السلاطين الاتراك ثم الاستعمار الاوروبي فيما بعد وفي السودان بالذات انعكس هذا الموقف السلبي لبعض شيوخ الطرق الصوفية في نظر الكثير من المثقفين المسلمين حيث بلغ حد الاجحاف بحق الطرق علي المستوي الديني والاجتماعي .

اما في اريتريا فان الصوفية المتمثلة في اصحاب الطرق وعلي راسها الطريقة الختمية فإنه ورغم العلائق التاريخية والطائفية والاسرية التي تربطها مع الختمية في شمال وشرق السودان الا انها نحت منحي مغاير فيما يتعلق بعلاقتها مع الاستعمار، فرغم ان الصوفية

الطرقية في اريتريا لم تتطور الي قوي سياسية فعالة كا هو الحال في السودان، وهي تعتبر ضعيفة حتي علي مستوي التنظيم الاجتماعي الديني، الا انها لعبت دورا وطنيا مشهوداً في الاربعينات، اثناء فترة الغليان السياسي واشتداد الصراع المصيري بين اريتريا واثيوبيا، فكان السيد / ابو بكر الميرغني زعيم الطريقة الختمية اول رئيس للرابطة الاسلامية الإريترية التي كانت اكبر تنظيم سياسي وطني خلال نهاية الاربعينات وبداية الخمسينات، كما لعب رجال الدين الصوفيين دور إزكاء الروح الوطنية وشحذ الهمم اثناء بداية العمل المسلح في الستينات.

وتنتشر الطرق الصوفية في كل انحاء البلاد، حيث قامت بعض الطرق ورجالاتها بادوار كبيرة ليس في ادخال طرقها فحسب،بل في اسلمة قبائل عديدة في القرن التاسع عشر الامر الذي رفع مكانتها عند الاتباع . والطرق الاساسية في اريتريا هي الختمية والاحمدية والقادرية والشاذلية، والختمية هي اكثر الطرق انتشارا، حيث يتبعها بشكل كلي في المناطق الشمالية والغربية بينما الاحمدية والقادرية والشاذلية تتركز بشكل كبير في مصوع مع وجود حضور كبير للختمية ويوجد حضور متفاوت لكل الطرق في كل المناطق، حيث لا تستطيع في اريتريا رسم حدود جغرافية تفصل بين العقائد والطرق والمذاهب، الا ان كثافة ممارسات الطقوس الصوفية تتركز في المدن الكبيرة، وفي مصوع بالذات وقبل تغير المعالم الديمغرافية بفعل الابادة والتهجير التي مارسها جيش الاحتلال الاثيوبي ابان حرب التحرير الوطنية كانت تتحول اهازيج اصحاب الطرق الي مهرجانات اجتماعية حارة، حيث تملك كل طريقة مناطق نفوذها في كل حي من احياء مصوع المترامية.

وتنتشر القباب والاضرحة والمقامات علي طول البلاد وعرضها، اما تعظيم اصحاب الطرق والاولياء الذي يصل احيانا حد الايمان بالخوارق فيكتسب اهمية اجتماعية، حيث تقوم زيارات الاضرحة الموسمية، وتمارس الذبائح والادعيات وغيرهامن الطقوس الصوفية بنوع من التواصل الحياتي بين ابناء الشعب الاريتري من مختلف الاطراف، واذا كان لذلك قيمة دينية من المنظور الصوفي فان المواطن العادي حتي وان كان تابعاً لاي طريقة من الطرق ينظر الي القيمة الاجتماعية لهذه الطقوس ومما لا شك فيه ان هذه المواسم المهرجانية الصوفية لعبت دورا سياسيا كبيرا اثناء فترة الغليان السياسي المعروفة في الادبيات الاريترية بفترة المصير.

اما من الناحية المذهبية فتنتشر مذاهب كل من ابو حنيفة والمالكية والمذهب الشافعي في اريتريا ككل، ففي حين ينتشر المذهب الحنفي في كل من مناطق سمهر واكلي قوازي، تنتشر الملكية في مناطق ساحل وبركة، وفي هذه المناطق كان هناك زحف مستمر للمالكية من اتجاه السودان حيث تقلص مذهب ابو حنيفة الذي كانت تتبعه هذه المناطق في العهد التركي.

اماالمذهب الشافعي فينتشر في مناطق دانكالية والمرتفعات مع حضور المذاهب الاخري وخاصة المذهب الحنفي، ونظراً لانتشار الامية وقلة التعمق في فهم المسائل الفقيهة نتيجة للعوائق اللغوية والتعليمية فان الانتماء الي المذاهب الفقهية ليست بعملية كلية او مطلقة، فمصدر الافتاء هم قلة من المتعلمين وانصاف المتعلمين الذين يفتي كل منهم بمذهبه دون ان يقول بانه يأخذ عن المذهب الفلاني مما اصبح الانسان العادي يأخذ بأكثر مذهب في آن واحد. وعلي اساس هذا توسع المذهب المالكي علي يد اناس تلقوا تعليمهم الدينى في الخلاوي السودانية.

وقد خلقت عقود النكبات والمآسي التي عاشها الشعب الاريتري مشردا خلال وجود الاحتلال الاثيوبي الذي استمر لنصف قرن تقريبا، نوع من الاحباط النفسي ادي الي الاسراف في اليحث عن تفسير ديني للاحداث والافراط الي التسليم للاقدار من أجل تبرير الهروب الي التدين، في غياب شبه كامل للثقافة الدينية حيث برزت بشكل رهيب ظاهرة الخلط بين الدين والشعوذة، وقد تفاعل ذلك مع عراقة التراث الصوفي في اريتريا، وخلال عقود الستينات وبداية السبعينات تغلغلت طبقة من الدراويش والنفعيين، حيث استغلت هذا الوضع بشكل انتهازي مما بلغ بعامة الناس حد ازالة الفوارق بين الدين والخرافة، وكانت ظروف الفراغ الروحي للمسلمين عاملا مساعدا فى انتشار هذه الخوارق اذ تشتت الاسر ولجأ الدعاة الي السودان وبلاد اخري كما انعدمت الحياة العامة، بعد تحول معظم قري المنخفضات الاريترية الي اطلال ولم تكون هناك مؤسسات دينية عريقة تكون بمثابة المرجيعة في درء هذه الاخطار.

والمعروف حتي العلاقات التي كانت قائمة بين المسلم ورجل الدين الصوفي في زمن الاستقرار لم تتعدي حدود تعلم القرآن في حظيرة الشيخ والتبرك به ، وكانت تكتنف هذه العلاقة نوع من الأشياء التى نهى عنها الإسلام.

ان ظاهرة الخلط بين الدين والتقاليد المحلية احيانا، واضافات بدع من الخوارق علي قواعد الدين احيانا اخري ليست ظاهرة خاصة باريتريا، كما انها مسألة لا ينفرد بها الاسلام، فقد ظهر ذلك في كل مكان في كل الازمان والديانات. وبعض الشعوب روضت سلوكيات واضفت عليها معاني دينية، الامر الذي ولد الصراع من أجل نقاء معاني العقيدة.

والمعروف ان الخوف من توطن هذه الخرافات وتحول الاسلام الي نوع من اساطير وطقوس خيالية كان من الاسباب الرئيسية لقيام حركات دينية اصلاحية، في العالم الاسلامي خلال القرن التاسع عشر، حيث نشات تيارات ذات افكار أصولية تنتقد الكثير من الطرق التعبدية، وكذلك المفاهيم التي كانت سائدة فيما يتعلق بمكانة الاسلام في الحياة الاجتماعية والسياسية، ما لبثت هذه الافكار ان انتشرت بصور مختلفة عند المسلمين.

وفي اريتريا تغلغت ظاهرة الافكار التي تنتقد البدع في نهاية الخمسينيات عن طريق بعض الحجيج الذين تأثروا بطرق معنية في اداء العبادات، وحينها اطلق علي هؤلاء الافراد الذين كونوا جماعة عدة اسماء ونعوت «كالخامسية» و «الوهابية»، واستخدام هذه الاسماء التي استعملها الاتراك سخرية عندما اطلقوها علي حركة محمد احمد بن عبد الوهاب في القرن التاسع عشر هو دليل علي النفور منها، ودلالة هذه النعوت هي اعتبار الحركة علي انها تدعوا الي الخروج عن المذاهب الفقيهة السنية الاربع وابتداع مذاهب خامس، اما الاسم الحقيقي للحركة والذي تطلقه علي نفسها هو «الحركة الاصولية» أو السلفية، وفي معظم البلدان تتخذ اسم جماعة انصار السنة للتدليل علي ان اعضائها يقتدون بسنة الرسول (ص) حتي في ابسط المسلكيات اليومية وانصار السنة هو الاسم الذي اتخذته الجماعة في اريتريا عند بدايتها في الخمسينيات .

والشعب الاريتري له حساسية خاصة ونفور تاريخى تجاه الحركات الدينية التي يلازمها العنف والتهجم علي طرق العبادات والسخرية ممن يتخذهم اولياء الله الصالحين الاحياء منهم والاموات حيث ظلت مفاهيمه مليئة بمرارات تاريخية تجاه «المهدية» و«الوهابية» ارتبطت باحداث وحروب دموية ففي غرب اريتريا وقعت مذابح فظيعة في القرن التاسع عشر عي يد المهديين مازال التراث الشعبي يتناقلها نثراً

وشعراً، وفي عام ١٨٨١م اغارت طلائع الحركة الوهابية علي مدينة مصوع مستغلة بذلك تداعي الدولة التركية، وبعد معارك دموية طاحنة استطاعوا ان يرد اهل مصوع القوي المغيرة علي اعقابها اذ كانوا يرون، أي أهل مصوع وهي مدينة القباب والمقامات ومراقد الاولياء خطرا يستهدف وطنهم وعقيدتهم والاساءة الي اولياءهم الامر الذي حدا بهم الي القضاء السريع علي هذا الجيش العقائدي قضاء مبرما وكان جيش محمد احمد بن عبد الوهاب قد دمر المزارات وازال عدد كبير من المعالم الدينية والتاريخية في الجزيرة العربية كما أرعب المسلمين من أهل الطرق اين ما كانوا.

وكان من الصعب للحركة السلفية الاريترية وهي امتداد للحركة الوهابية ان تتخطي او تخترق هذه الحواجز النفسية والتاريخية والمذهبية ان لم نقلْ عقيدية خاصة وان العناصر التي بدات الدعوة كانت تفتقد الي العديد من المقومات التي تؤهلها للقيام بهذا العمل، كان العامل الثقافي والاكاديمي اهم شئ تفتقده الحركة فعراقة التراث الصوفي لم يحول دون استحواز السلفية قلوب الجماهير إذا ما توفر الدعاه المثقفين وهذا ما حدث في كثير من البلاد، كان الافراد الذين تبنوا هذا النهج معظمهم من التجار والغير مستنيرين ثقافيا ، وهم لا يجيدون اللغة العربية بالشكل الذي يمكنهم من التفسير والتبحر في الدين، ومنذ البداية انتقدوا طرق اداء العبادات بشكل فج وقاسي مما دفع الناس الي النفور منهم بشكل متشنج، كان هذا التعاطي وفي وسط شعب ارتبطت مفاهيمه الدينية منذ البدايات الاولي لاعتناقه الاسلام باصحاب الطرق دليلاً صارخاً على عدم النضج وكان من الطبيعي نتيجة لذلك ان لا تجد السلفية بشكلها الوهابي البيئة الاجتماعية التي تزدهر فيها .

والحركة الوهابية رغم انها حركة اصلاح ديني وخلقي وسلوكي الا انها عملت كاداة للتغيير الاجتماعي والسياسي اذ لعبت ادواراً هامة في حركة التغيير العامة بشكل يتفق ويتلائم مع متطلبات وطموحات قطاعات من المجتمع، مما جعلها تجتذب شعبية واسعة سواء كان في نضالها ضد الانظمة الحاكمة او ضد الاسس الثقافية والاجتماعية التي ينتاهضها الاتجاه السلفى للاسلام وكان علي رأس معظم الحركات السلفية علماء دين وكتاب ومثقفين .

اما السلفية فى اريتريا التي اتي بها التجار فقد مارس في هذا النهج نوع من

الإبتكار الامر الذي جعلها تميز نفسها عن المجتمع الديني بان هذه الجماعة تتلقي اموالا طائلة من الخارج كحوافز مادية ليس فقط للدعاة بل لكل من يدخل في الجماعة. وقد قامت الجماعة بالاستخفاف من طرق اداء العبادات دون ان يكونوا دعاتها قادرين علي الاقناع، كما سفهت السلوك المتبع في تعظيم المشايخ واصحاب الطرق، حتى لم تتورع في وصف ممارسات المسلمين بالكفر والاشراك، وقد قوبلت دعوة مقاطعة زيارات الاضرحة التي تعج بها البلاد بغضب شديد من المسلمين، وفي كثير من الاحيان القيت خطب حماسية من علي منابر الجوامع خاصة في كرن واغواردات وغيرها من المدن تدعوا الي ازالة هذه الجماعة من الوجود، كما نسجت قصص واساطير عن منشاة الجماعة ودوافعها المادية وبعدها عن الاسلام.

وخلال الفترة من نهاية الخمسينيات وحتي بداية السبعينيات لم تتمكن الحركة من التوسع، حيث انحصر نشاطها في مدن الاقاليم الغربية، كما بدأ الاهتمام بمثل هذه القضايا يتضاءل عندما زادت القضايا السياسية والمشكلات الامنية الناتجة عنها، وقد بدأ الشعب الاريتري في هذه المناطق بالذات يتعرض بشكل همجي لاحراق القري وابادة البشر ونهب كل شئ يقع في مرمي البصر منذ عام ١٩٦٧م.

وهكذا لعب عاملِ عدم الاستقرار السياسي والامني ولجوء الشعب الاريتري المستمر بما فيه دعاة هذه الجماعة دورا في ايقاف توسع وانتشار الطريقة السلفية في اريتريا.

ويمكن إجمال أهم أسباب توقف السلفية بعد ان ظل انتشارها محدودا لعقدين من الزمان في الآتي:-

- قلة كفاءة الدعاة الاوائل الذين كانت تنقصهم الثقافة العامة والمؤهل الاكاديمي لعكس المفهوم السلفي .

- عراقة الصوفية، كسلوك وممارسة العبادات،وقوة التاثير الاجتماعي لاصحاب الطرق .

- إنعدام وسائط التاثير كالكتب والمجلات (بمثل ماتتوفر فيه اليوم) التي تخدم الاتجاه السلفي للاسلام الي جانب محدودية الثقافة الدينية في بلادنا والتي لا

تتوفر الا لمن يجيدون اللغة العربية، وهو امر لا يتسنى الا للمتعلمين في المدارس العربية.

– عدم الاستقرار السياسي والامني والنفسي الذي ساد البلاد خلال هذه الفترة حيث افرغت معظم قري المنخفضات الاريترية خاصة المديريات الغربية التي كانت تتركز فيها نواة هذه الحركة من سكانها بشكل شبه كلي .

– طغيان الهموم الوطنية السياسية، علي المسائل المذهبية، حيث اصبح الشعب الاريتري في الداخل والمهجر مرتبطاً بشكل وآخر بالعمل الوطني واستحوذت علي اولوياته الهموم الوطنية. كما ان الناس في المدن لم يجدوا مجالا لاقامة التجمعات مهما كان شكلها.

– انحسار المد الديني باشكاله المختلفة في العالم. ويمكن اعتبار فترة الجزر التي عشاتها حركة التدين علي مستوي العالم امام «الثقافة المادية» وانتعاش الايديولوجيات اليسارية خلال عقود ما قبل الثمانينات من العوامل الاساسية لانحسار السفلية باعتبار ان العامل الخارجي يلعب دورا اساسيا لازدهار الحركات الدينية.

عموما مثلت العوامل المذكورة اعلاه اسباب انحسار التيار السلفي في اريتريا، وبرغم من افرادها الذين هاجروا قد اقاموا في بعض مدن السودان مثل كسلا نوع من حياة الجماعة، الا انها لم تتطور الي الاصولية السياسية او حتي لم تتمكن من ممارسة العمل الدعوي نظرا لقوة الصوفية في هذه المناطق، سواء كان بين الاريتريين او السودانيين، وقد انتقدت هذه جماعة الجهاد الاسلامي الاريتري التى حملت السلاح في نهاية الثمانينيات، ذلك ان السلفية الدينية في اريتريا لم تتحول الي اصولية سياسية مثلما هو الحال في البلدان التي قامت فيها جماعات جهادية عنيفة مرت في مهدها عبر السلم الدعوي.

ومن هنا يمكن القول بأن الرهان علي التراث السلفى يرفد الاصولية السياسية ويعتبر رهان خاسر. اما والعامل الداخلي الاخر الذي يراهن عليه الاصوليون الي جانب ما أفرزته تناقضات الثورة الاريترية فهو العامل التربوي، وقد قام هذا علي دعامتين الاولي المدارس التي قامت في المهجر اثناء النضال الوطني والثانية المعاهد الدينية التي ازدهرت في عديد من المدن الاريترية خلال فترة الثمانينات.

اولاً: دور مدارس المهجر في إنتاج التزمت الاجتماعي والديني:—

اذا كانت الحركات الاصولية التي تدرجت في الغالب من العمل الدعوي الي العمل السياسي، قد استخدمت وبشكل منظم، حلقات التدريس الديني، والمحاضرات الاكاديمية والسياسية الدينية الي جانب الضغط علي الحكومات باستغلال عواطف العامة علي تبني التكثيف من مادة الدين في المدارس من أجل تهيئة المناخ للاستيلاء علي الحكم والاستئثار بشئ من السلطة، فان الاسلاميين الاريتريين -الذين يغلب عليهم التفكير الطائفى- قد ساعدتهم ظروف موضوعية عديدة للحصول علي شباب يتميز بالحماس والتشنج والجهل وهي مواصفات مطلوبة لتجنيد جيش مطيع.

وكانت أهم هذه العوامل الحاجة الي توفير قدر من التعليم المدرسي للطفل اللاجئ وتحت طائلة هذه الحاجة قامت مدارس الثورة في معسكرات اللاجئين بالسودان وكذلك في المدن التي يتواجد فيها الارتريين بكثافة.

ويعود قيام هذه المدارس الى اكثر من عشرين سنة مضت، حيث اظهرت موجات اللجوء المستمر الى السودان في الستينات والسبعينات (في غياب المنظمة الدولية بمؤسساتها وعجزها عن القيام بدورها الانساني) الحاجة الماسة الى قيام جهد اريتري سواء كان هذا الجهد علي مستوي التنظيمات الاريترية او على المستوى الشعبي، وبالنظر الى العوائق المادية والقانونية في البلد المضيف (السودان) لم يستطع الاريتريين على المستوى الشعبي القيام بمثل هذا العمل، فلم تقوم مدارس

اهلية سواء فى المعسكرات او المدن الحدودية المكتظة بالاريتريين. كانت المدارس السودانية تقم بإستيعاب اعداد كبيرة من الارتريين سنوياً بمختلف الطرق خاصة ابناء المناطق الحدودية، الا ان ذلك لم يكن حلا للمشكلة برمتها. وقد اشتدت هذه الحاجة عندما عصفت موجة للجوء بعشرات الالاف من الاسر الارتيرية الي شرق السودان خلال اعوام ١٩٧٥ - ١٩٧٩م. وذلك بعد تصاعد العمل العسكري بتسجيل الثورة الاريترية خطوات حاسمة نحو التقدم، وقيام نظام الدرق بسياسة الابادة الجماعية، شملت هذه المرة المدن والقري الآهلة المحيطة بالمدن الكبيرة.

في تلك المرحلة كانت الثورة الاريترية تمر بظروف عصيبة رغم التقدم العسكري الذي يزداد تفوقه العسكري لما يتمتع به في تلك الفترة من كثافة الدعم المادي والسياسي من القوي التي كانت تتحكم فى المعمورة، كانت الثورة الاريترية منشغلة بتناقضاتها الداخلية التي كانت تزيد حدة واتساعاً يوما بعد آخر، بحيث لم تولى لهذه المسألة اهتماماً بالشكل المطلوب.

ومع ان التنظيمات الاريترية الثلاثة التي كانت قائمة حينها - جبهة التحرير الاريترية - قوات التحرير الشعبية، الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا - كانت تتفاوت في امكاناتها المادية ومصادر دعمها، والتزاماتها العسكرية الا ان مشكلة تعليم ابناء اللاجئين لم تحظ بالاهتمام إلا فى حدود المصالح السياسية والدعائية، لا سيما للتنظمات التي كانت قادرة فى ذلك الحين من الناحية المادية والتسهيلات الاجرائية المطلوبة من قبل الدولة المضيفة وفي منتصف السبعينيات ومع وصول الاراضي السودانية أفواج أخري من اللاجئين قامت كل من جبهة التحرير وقوات التحرير الشعبية بفتح بعض المدارس للمرحلة الابتدائية في معسكرات اللاجئين، واعتمدت هذه المدارس في البداية المناهج السودانية الي جانب بعض كتب المطالعة والتقرنيا التي اعدتها جبهة تحرير اريتريا وكذلك فعلت المدارس التي اقامتها منظمة اليونيسكو في كسلا، والتى لا تفي إلا بجزء يسير جدا من حاجة الاطفال الاريتريين.

ومع اخلاء جبهة التحرير اريتريا الساحة الاريترية وانقسامها الي جماعات متناحرة، توقفت المدارس التي كانت قد اقامتها في كسلا وبورتسودان والخرطوم وبعض مناطق اللاجئين. وفي عام ١٩٨٩م تم دمج ماتبقي منها مع مدرسة الجالية

الاثيوبية في الخرطوم تحت اسم «مدرسة اباي» واباي هو الاسم الاثيوبي لنهر النيل، وقد قام بهذا الجهد الدكتور زودي قبري سلاسي وزير خارجية اثيوبيا في عهد هيلي سلاسي والذي كان يقيم في السودان كلاجئ سياسي وهو من جماعة الاتحاد الديمقراطي الاثيوبي الذي يتمتع افراده بصداقة مميزة مع حزب الامة السوداني، والمعروف ان الحزب المذكور كان يدعو الى عدم «فصل» اريتريا عن اثيوبيا.

ومنذ البداية كان تنظيم قوات التحرير الشعبية (بزعامة الشهيد عثمان صالح سبي) هو التنظيم المؤهل من الناحية المادية للاسهام بدور كبير في الجانب التعليمي والاجتماعي للاجئين، وذلك لقلة التزاماته العسكرية ووجود علاقات حسنة له مع أنظمة الدول المجاورة هذا الي جانب موارده الثابتة التي كان يتحصل عليها من العمال الاريتريين في دول الخليج والمملكة العربية السعودية يظن وجه الخصوص لقاء خدمات اجرائية معينة كان ينفرد بها هذا التنظيم لخصوصية علاقاته بهذه الدول، إلا أن كل شئ كان من الصعب تصوره خارج إطار التوظيف السياسى.

وفى هذا الاطار قام التنظيم بفتح مدارس فى العديد من المدن السودانية ومعسكرات اللاجئين خلال عام ١٩٧٥م، وقد تلازم ذلك مع اشتداد التناقضات الداخلية الامر الذي يجعل المرء علي ان الاستقطاب السياسي كان اهم اهداف هذا العمل.

وقد تم حشد عدد كبير من المعلمين القدامي الذين لجأوا للتو الي السودان، كان علي رأسهم الاستاذ محمود سبي الذي ظل مديرا لهذه المدارس حتي لحظة وفاته عام ١٩٩٢م، كما وظف التنظيم عدد كبير من المعلمين السودانيين الذين اغروا برواتب مجزية. وقد اعتمدت هذه المدارس المقررات السودانية في البداية، وفي فترة وجيزة اتسعت المدارس بحيث شملت المدن الكبيرة في شرق السودان، مثل بورتسودان وكسلا والقضارف الي جانب الاتساع في مناطق المعسكرات.

أما الجبهة الشعبية فقد بدأت باقامة المدارس عام ١٩٨٠ بعد ان تأخر الترخيص لها نتيجة للماطلات البيروقراطية التي بدت متعمدة الي جانب تحرشات التنظيمين الاخرين، تحت حـجة ان الجبهة الشعبية ستستخدم هذه المدارس للتعبيئة

السياسية ونشر الوباء الفكري. وتميزت مدارس الجبهة الشعبية بامتلاك منهج تعليمي وطني اعد في اريتريا (المناطق المحررة) كل مواد تدريس المرحلة الابتدائية، الا أن حصر التدريس للغة العربية في حدود اللغة فقط، وقلة المعلمين الذين كانوا، مقاتلين معظمهم معوقي الحرب (بدون رواتب) حد من تطورها حيث لم يزيد عدد فصولها خلال اكثر من عشرة اعوام الا القليل، كما ظل يشكل غالبية طلابها من المتحدثين بالتقرينا، مما اصبح هذا سببا للقيام بحملات ضد نظام التعليم هذا من قبل القوي السياسية المناوئة لهذا التنظيم، كما اصبح مدخلا للتشكك في نواياها السياسية، ولكن العامل الاساسي اي وجود دعاية منظمة من قبل التنظيمين الاخرين كان سبباً رئيسياً لتنفير المسلمين من هذه المدارس.

ورغم وضوح الحاجة الي اعادة النظر في نظام التعليم هذا مبكرا تجاوبا مع رغبات وعواطف المطالبين به وبصرف النظر عن الفهم الاكاديمي لوظيفة اللغة فإن التنظيم وقسم التعليم بالذات ظل اسيرا لنظرته الايديولوجية والاكاديمية لوظيفة اللغة في التعليم من ناحية ومقيدا الي ابعد الحدود بامكانياته المادية والبشرية من ناحية اخري. وكان هذا الوضع الي جانب دعاية التنظيمات الارترية الاخري التي اتخذت طابع استغلال العواطف الدينية، يدفع بالالاف من التلاميذ سنوياً الى الإلتحاق بمدارس قوات التحرير الشعبية والمعاهد الدينية التي اقيمت بعضها خصيصا لهذا الغرض.

ورغم علم الأسر بضعف المستوى الاكاديمى لهذه المدارس. إلا أن عوامل وجود اللغة العربية كمادة اساسية للتعليم ووجود مادة التربية الدينية بكثافة الى جانب امكانية الالتحاق بالمدارس السودانية في المراحل التالية للتعليم وامكانية الحصول علي المنح الدراسية في الدول العربية هذه المنح التي كانت التنظيمات تتحكم في جزئها الاكبر، كانت سبباً لتفضيلها على مدارس الجبهة الشعبية.

وبالمقابل فان مدارس التنظيمات الأخرى وعلى وجه التحديد قوات التحرير الشعبية كانت تفتقر الى التربية الوطنية، فالاطفال الذين اريد لهم اتقان اللغة العربية ومبادئ الدين الاسلامى في غياب التربية الوطنية، الى درجة الفصل بين ماضيهم وحاضرهم كان الطبيعي ان يتربوا علي الجهل المدقع بواقع وطنهم ومجتمعهم الي جانب سهولة غرس التعصب الديني فيهم وبالنسبة لمقررات التدريس فقد اعتمد

علي كتب ومناهج متناثرة من هنا وهناك كان لتقلبات المواسم السياسية مع الدول الداعمة دور في التغيير المستمر الذي كان سبباً للارتباك والتشويش للطالب، اذ كان تغير الكتب والمناهج يتم احيانا بين سنة واخري في المرحلة الدراسية الواحدة.

وخلال الفترة من افتتاح المدارس حتي بعد التحرير تعاقبت مقررات اكثر من دولة عربية الا ان المنهج السعودى يعتبر اكثر المناهج التي استمرت لفترة طويلة، حيث بدأ العمل به منذ عام ١٩٨١م بشكل جزئي وتم تبنيه بشكل كلي عام ١٩٨٤م بعد الوحد الثلاثية التي تمت بين التنظيمات الاريترية الثلاثة برعاية المملكة العربية السعودية .

ومنذ ذلك التاريخ تم فصل ادراة المدارس تحت اسم جهاز التعليم الاريتري عن قيادة التنظيم الموحد التي انبثقت عن الاتفاق الثلاثى، ولكن المدارس ظلت موضوع نزاع بين هذه التنظيمات التي توحدت شكلا، وبموجب هذا الفصل الشكلي اصبح الجهاز مؤسسة تعليمية مستقلة حددت لها قنوات للاتصال المباشر مع الجهات الداعمة المتمثلة في الجمعيات الخيرية الاسلامية، ورغم تبرير الفصل بابعاد المؤسسة التعليمية عن الصراعات السياسية للقيادة التي ادمنت الانشقاقات، الا ان الطابع التنظيمي ظل ملازما لها.

ومنذ عام ١٩٨٥م اتخذ الدعم السعودي الحكومي منه واالشعبي طابع منظم، حيث خصصت ميزانية لجهاز التعليم الاريتري، كما اهدت وزارة المعارف السعودية المنهج السعودي للجهاز بشكل رسمي، وطبعت علي نفقتها الاف الكتب للمرحلة الابتدائية وللمرحلة المتوسطة بشكل توفر كل المواد مجاناً لكل طالب ولكن اهم دعم قدم تمثل في صرف مرتبات المعلمين وافساح المجال لالتحاق الطلاب بالجامعات الاسلامية السعودية والمعاهد الاسلامية الاخري، وفي عام ١٩٩١م تم افتتاح داخلية للمرحلة الثانوية في مدينة قربة بالدعم السعودى الحكومي والشعبي.

وتضم هذه المدارس حوالي سبعة عشر الف طالباً وطالبة في مختلف المراحل التعليمية الثلاث بها حوالي سبعمائة معلم نصفهم اريتريين والنصف الاخر من السودانيين تقريبا (عام ١٩٩٢م) ويتقاضي عدد كبير منهم مرتباتهم من السعودية بشكل مباشر، حيث تخرجوا من الجامعات الإسلامية السعودية بعد ان بعثوا هناك.

لعبت هذه الخلفية لنشأة ابناء اللاجئين في السودان دورا خطيرا وهاما في المستقبل التعليمي والفكري والسياسي والاجتماعي للطلاب الاريتريين، فبعد بضعة سنوات من اعتماد هذا المنهج الذي يعكس مفاهيم الزهد والتبتل والانعزال علي المستوي الإجتماعى والاسري ويحث علي محاربة «الكفرة» والكفر والطغيان والمفسدين في الارض علي مستوي الحياة العامة مارست هذه المقررات الدراسية تأثيرها بشكل واضح علي الطالب خاصة وانها كانت في غياب التربية الوطنية، فبدأ الطالب يعتزل الاهل والاقرباء ويقبح طرق عباداتهم ويستخف بالسلوكيات الاجتماعية لابيه وامه وذويه، صاحب ذلك انتشار ظاهرة الاهتمام بالشكليات كالزي والحجاب واللحي وطرق المشى وأساليب الحديث والأكل الخ...

وتفشت ظاهرة التقسيمات للمسميات علي ضوء علاقة المرء بالله، فبرزت العديد من المصنفات، فهذا مسلم موحد وذاك مشرك بالله او يعبد الطاغوت ويعظم الاضرحة وغيره يناصر تنظيمات ملحدة ونصرانية، بل تناهت المسميات اكثر، اخو مسلم، انصار سنة، جبهة اسلامية. مشرك بالله.. انتهي جو الدفء العائلي الاريتري واستفحل التشاحن ليشمل مختلف جوانب الحياة الاجتماعية الذي ظل الوئام عزائهم الوحيد في دار الغربة واللجوء، واعتاد الناس علي تبادل تراشقات جارجة من علي الجوامع، مجموعات من الشباب ذو لحي طويلة تحمل عصي مدببة في طريقها الي جامع بعيد بني خصيصا لهذه الجماعة او تلك، لعل هذه العصي تحل الاشكالات عندما يعجز المنطق، وكم هو عاجزا وكسيحا عند هذه الجماعات.

هيأ هذا الوضع مناخا فكريا وسياسيا ونفسيا للقوي السياسية (داخلية وخارجية) التي جاهدت طويلاً لخلق واقع سياسي يجعل من الدين وسيلة لحماية مصالحها السياسية والامنية.

وقد اعتبر هذا العمل التربوي (سواء بشكل مقصود أو غير مقصود) مجرد مرحلة اولية للارتقاء بالعمل الجهادي الي مرحلة الجهاد الحربي .

وكان دور بعض المعلمين الذين تشبعوا بافكار دينية معينة كان اكثر خطورة من دور المنهج التعليمي في هذا الشأن. والشئ الذي يحز في النفس ويقطر القلب دما واسي، ان تنظيم الجبهة الشعبية الذي ظل مصدر عز وامل العودة لكل لاجئ يعاني الهوان اصبح المثال للكفر والطغيان والفساد في حصص التربية الدينية عندما

يستفسر الطالب عن من هو الكافر والطاغي والمفسد في الارض الذي تجب محاربته ومن هذه الفصول أخذ الآف الطلبة زادهم الفكري.

ومن خلال هذه الفصول الدراسية لحصص التربية الدينية غدا المعلم «الموحد» لا يتورع عن نفث حقده السياسي والتنظيمي من خلال الفصول الدراسية، متجاوزا حدود اخلاقيات الخلاف السياسي الذي بلغ فيه شعور التلاميذ بخجل من وجود اخوة واشقاء لهم من حملة السلاح في الجبهة الشعبية، وهذا يصور مدي التعبئة الخاطئة التي كان يقوم بها هؤلاء المعلمين ليس ضد المصلحة الوطنية فحسب، بل ضد مصالح المسلمين الاريتريين الذين ادعوا بانهم يدافعون عن كرامتهم واعراضهم.

وحتي لا يترك مجال التعبئة الفكرية والسياسية المذهبية داخل الفصول الدراسية لأهواء المعلمين وميولاتهم السياسية والشخصية، وتأكيدا علي حرص القائمين بامر التعليم بضمان تربية الطالب ملتزماً سياسياً ومذهبيا تم تعيين معلمين في مجال التربية الدينية من العناصر الموثوق بها والتي تتمتع بامتيازات مادية واعتبارات معنوية داخل هيئة التدريس.

لهذا كله ليس من المستغرب علي الاطلاق ان يكون معظم ان لم نقلْ كل الذين استجابوا لنداء جماعة «الجهاد الاسلامي» الي حمل السلاح ضد الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا عام ١٩٨٩م هم من طلاب مدارس جهاز التعليم الاريتري ، ليس من المستغرب أن يلبى هذا النداء الذى يدعوا الى الفتنة هؤلاء الاطفال الذين ترعرعوا في جو مدرسي يحث علي التعصب الديني والتزمت الاجتماعي والحقد الغير مبرر علي كل شئ، الحقد علي من يخالفهم دينياً ومذهبياً.

وبينما كان شعار او نداء «وإسلاماه» مجرد استهلاك سياسي ودغدغة العواطف الدينية للكثيرين من قادة جماعة الجهاد الاسلامي ذات الخلفية من الاحقاد السياسية والتنظيمية والشخصية. كان لهؤلاء الفتية نداء ربانيا ينبغي ان يستجاب، بل يجب ان يستجاب فورا من اجل الدفاع عن الاسلام والمسلمين في اريتريا فالحرية بالنسبة لهم لا تسوي شيئا طالما «حكم الطاغوت جاثما» وحكم الفرد والمرتدين يفسد الارض ويهتك العرض في بلادهم، هكذا تعلموا في المدرسة، حيث نهلوا من كتب توعدهم بخيرات الجهاد، دون تحديد معني الجهاد المرجو

منهم، ومتي يجاهدون؟ وهل في بلادهم ما يستحق المجاهدة بعد رحيل الاستعمار الاثيوبي؟ لكنهم هكذا تربوا علي ايدي معلميهم، الذين هم مصدرهم الاول للعلم والمعرفة، والذين هم مثالهم الاعلي، هؤلاء المعلمين الذين يفيضون حماساً وغيرة على الاسلام فى بلادهم و«وفى كل ديار المسلمين» امام الطالب لتقلب هموم دنياهم عند مغادرة الفصل رأسا علي عقب فينغمسوا في دهاليز الحياة ومطباتها ويابشع صورها احيانا، حيث يتحولون الي تجار مهرة يرتادون كل الاسواق احيانا والى سياسيين مكرة يطرقون كل الابواب احيانا اخري. هكذا كان مسلك المعلم في هذه المدارس وهو مسلك منافي تماماً لاخلاقيات المعلم.

ان مسؤلية المعلم الاخلاقية والاجتماعية والانسانية تضاهي ان لم نقل تفوق مسؤليات كل اجزاء المجتمع تجاه اجياله، فاذا كان جيل مجتمع من المجتمعات بمفاهيمه السلوكية والثقافية وافكاره الانسانية عامة هو نتاج طبيعي لعمل تربوي يساهم فيه المعلم ونظام التعليم بالقسط الاكبر فإنه لا يصعب علي المرء معرفة حقيقة ان جهاز التعليم الإريتري والمدارس المماثلة الاخري في السودان ساهمت بالقسط الاكبر في تدعيم القيادات السياسية التي لفظتها مرحلة نضالية بمدها بالقوي البشرية من الشباب المتعصبين، كما هيأ لها اسباب التغذية المستمرة امام مستقبل مظلم لحركة الجهاد.

ان انتاج هذا الشباب الملئ بالافكار الدينية المتطرفة والمعبأ بالروح الجهادية العنيفة في اطار الجهل المدقع بحقائق التركيبة الثقافية والدينية والاجتماعية والسياسية للبلاد كان امرا طبيعيا للجهد التربوي الذي اشترك فيه كل من نظام التعليم والمعلم العقائدي والمعلم المسؤول، المسلح بالروح التجارية وكذلك التعبئة السياسية الطائفية، فالمرء لا يرجي محصولاً من القمح وقد زرع شعيراً.

وليس غريباً ايضاً وبعد هذا الجهد التربوي ان يسخر هؤلاء الفتية ومعظمهم اطفال من دون العشرين من زغاريد الأمهات وأناشيد الاطفال وأهازيج الفرح التي اختلط فيها الشيب بالشباب بغبطة يوم التحرير، فهؤلاء الاطفال كانوا يهزأون وينظرون بعين الازدراء من الاحتفالات التي عاشها الشعب الاريتري بأيام التحرير في بورتسودان وكسلا والقضارف وغيرها من مناطق تواجدالارتريين بالسودان، وبينما الشعب الإريتري يعيش ايامه الخالدة هذه كان هؤلاء الفتية ومن ضللوهم

منكفئين، تأكلهم لوعة الحسرة، وعندما بدأ الاريتريون بالمهجر وبالذات في معسكرات اللاجئين بالسودان، بترتيب سبل العودة، كثف هؤلاء الفتية من استعداداتهم من أجل ترتيب سبل العبور الي اريتريا وسط التكابير والتهليلات لخوض «حرب مقدسة» ضد الذين حرروا هذا الشعب وهذه الارض من دنس الاستعمار الذي دمر وافسد كل شئ بما فيه الانسان الاريتري ومقدساته الدينية.

الا ان جماعة الجهاد الاسلامي الاريتري لم تستمد رصيدها البشري من تلامذة مدارس جهاز التعليم الارتري وحده، بل لعبت مؤسسات تعليمية اخري نفس الدور، الي جانب المدارس السودانية التي بدأت تنحو الي هذا الاتجاه منذ الفترة الانتقالية التي برز فيها دور الجبهة الاسلامية القومية في السودان.

فمنذ بداية الثمانينيات اقيمت خلاوي قرآنية ومعاهد دينية لجماعة انصار السنة الاريتريين وهيئة الافتاء السعودية، تستخدم نفس المنهج السعودي الذي اهدي لجهاز التعليم الإريتري، مع الحد من المواد الاكاديمية باعتبارها معاهد دينية بحتة، هذه المعاهد التي تحوي في فصولها اكثر من الفي طالب، الي جانب الداخليات التي ترعاها الحكومة السودانية في مناطق الحدود مثل خلوة علي بيتاي التي تحولت الي مدرسة عقائدية سياسية لنشئ من الارتريين والسودانيين تلعب دورا في اعداد شباب لا يطيق سماع صوت من يعارض مفاهيمه الدينية والسياسية. هذه المفاهيم والتي تستند الي الجهل بالواقع الاريتري جهلاً كلياً.

وجود هذا النشئ هو الذي حفز العناصر الطائفية التي فشلت فى تجربتها السياسية إبان حرب التحرير الوطنية الي المراهنة الاصولية تحت راية الجهاد المقرون بالعنف وحتى يكون دور المؤسسة التعليمية فى خلق موجة التدين السياسى والإسهام فى قيام "حركة الجهاد الاسلامي الاريتري « متكاملاً لابد من التطرق ايضا الي دور المعاهد الدينية في الداخل.

ثانيا: نشأة المعاهد الدينية الاريترية ودورها التعليمى والسياسى:—

قبل قدوم الاستعمار الايطالي لم يكن التعليم الحديث في بلادنا معروفا، كان مفهوم العلم والتعليم لاهوتيا دينيا فكانت الخلاوي والاديرة والكنائس هي

المؤسسات التعليمية الوحيدة وكان هدف التعليم معرفة القواعد العبادية من امور الدين عند المسلمين كان او المسيحيين. وفي المناطق الإسلامية التى كان معظمها خاضع للإستعمار التركى المصرى كانت الخلاوى تتركز فى المناطق التى تعتبر حضرية مثل مصوع وكرن، وبشكل محدود جدا، عموما الشئ المعروف عن التعليم قبل الاستعمار الايطالى هو محدوديته وطابعه الدينى.

بعد ان استتب الإستعمار الطليانى وتمكن من السيطرة الكاملة علي كل اجزاء اريتريا الحالية بدأ بافتتاح المدارس التي تمكنه من توفير حاجياته من المترجمين والكتبة الصغار، وككل المستعمرات التي ورثت لغة مستعمريها اصبحت اللغة الايطالية لغة التعليم والثقافة لخمسة قرون في اريتريا الا ان عاملي الطابع العنصري للايطاليين ومحدودية التعليم لم يمكنا المجتمع من «الطلينه» بشكل واسع مثلما كان الحال للمستعمرات الفرنسية والانجليزية الي حد ما، وقد ظل التعليم الديني للمسلمين والارثوذوكس يمارس في الخلاوي والاديرة بينما وجدت المدارس التبشيرية الكاثوليكية المجال لعصرنة مناهجها.

وعندما احتل البريطانيون اريتريا في مطلع الاربعينيات احدثوا تغيرات اساسية في التعليم حيث الغوا القيود التي وضعها الطليان لعدم تجاوز الاريتري الصف الرابع، كما وسعوا من المدارس، اذ اقيمت مدارس عديدة وفي كل المناطق، وفي هذه المرحل طرحت قضيتي اللغة والمعلمين بالحاح اذ كان من الصعب الحصول علي معلمين في بلد لا يتجاوز متعلميه الصف الرابع، هذا المستوي الذي بالكاد يمكنه من الكتابة والقراءة بلغة المستعمر القديم التي لم تتحول الي لغة الشارع. فكان من الطبيعي ان يستعين بمعلمين من مستعمراته وكان السودان هو المؤهل اما فيما يتعلق باللغة ووفق التقديرات التي بني عليها الانجليز فيما يتعلق بعلاقة اللغة بالدين فقد تم ترويض الجزئة التي ظلت لقرون عديدة لغة الكنيسة والدير للمسيحيين واستنبط منها للسلم التعليمي للمرحلة الابتدائية، كما اختير استعمال اللغة العربية في المناطق التي يغلب عليهاالعنصر الاسلامي علي اعتبار انها لغة الدين للمسلمين وبهذا اصبحتا اللغتين لغتي التعليم للمرحلة الابتدائية ليواصل الطالب المراحل الاخري باللغة الانجليزية، وبذلك انفردت اريتريا في الانسلاخ عن لغة مستعمريها السابقين.

وإبان الاتحاد الفيدرالي الذي انشئ وفق قرار الامم المتحدة والذي كان مرفوضا من قبل جزء كبير من الشعب الاريتري وقواه السياسية اقر البرلمان الاريتري في خضم الغليان السياسي ان تكونا اللغتين لغتين رسميتين للبلاد، وبذلك اضفي عنصر الشرعية السياسية للغة العربية فاصبحت اريتريا في ذلك الوقت البلد الوحيد الذي يتبني اللغة العربية كلغة رسمية خارج نطاق العالم العربي.

ورغم انه يمكن القول ان تبني اللغة العربية كان لاسباب دينية وسياسية اكثر مما هو نتيجة لصلات ثقافية وتاريخية باللغة العربية وان كان لهذا دور كبير الا انها اصبحت خلال العقود اللاحقة جزءاً من الهوية الوطنية الاريترية، ولم تقر هذا عواطف الاريتريين وحدهم، بل تجالي ايضاً في منظور الاثيوبيين الذي رأوا في ان اللغة العربية رديفة للخاصية الارترية ولهذا بدأوا في بمحاربتها في اطار مشروع طمس الخاصية الاريترية، تمهيدا لاعلان الاحتلال الكامل، فقد الغوا تدريس اللغة العربية واحرقوا الكتب باعتبارها من دلالات الشخصية الاريترية.

ومنذ قيام الحركة الوطنية الاريترية اعتبر التعامل باللغة العربية التي هي ليست اللغة الأم لأي من القوميات او المجموعات اللغوية الاريترية باستثناء «قومية الرشايدة» التي لم تندمج مع المجتمع الاريتري ولم تلعب اي دور وطني في النضال الاريتري، كما لم يكن لها اي دور اجتماعي – ثقافي في المجتمع علي قلة تعداده، اعتبر التعامل بها في التعليم او المخاطبة جزء من العمل على إستعادة السيادة الوطنية والحفاظ علي الهوية الاريترية المميزة ففي فترة الستينات فرضت نفسها بنوع من التلقائة كلغة تفاهم بين ابناء مختلف القوميات الاريترية الذين جمعهم العمل الوطني، ورغم صعوبة إجادتها للغالبية العظمي من المقاتلين الذين جاءوا من اسر فلاحية ورعوية الا إنها كانت أسهل سبل التفاهم.

وفي عهد الاحتلال الاثيوبي اتخذ الرفض إشكالاً متعددة، وكان التمرد ضد لغة المستعمر والنزوع الي تعليم الابناء اللغة التي حرمها المستعمر والتي تعبر عن الهوية الوطنية احدي اهم اشكال الرفض.

وبالنسبة للمسلمين فان الاحتلال الاثيوبى لم يكن احتلال سياسياً فحسب، بل كان غزوا دينياً ايضاً من قبل دولة مسيحية عريقة، لان اثيوبيا ومنذ قيامها قبل قرن واحد ظلت دولة مسيحية علي المستوي القانوني والعملي ومن هذا المنطلق رأي

المسلمون بان المعاهد الدينية والمدارس العربية هي السلاح التي يمكن اتخاذه قلاعا حصينة تحمي الهوية الوطنية والدينية، الا ان الاستعمار الأثيوبي ذو العقلية المتزمتة لم يسمح بمثل هذه المدارس الأمر الذي ضاعف حرارة العاطفة تجاه اللغة العربية، فكان خيار اولياء الامور تهجير الابناء والعمل علي تقوية المعاهد التي كانت مقامة بكل السبل الممكنة رغم المصاعب الامنية والاقتصادية التي حلت بالشعب الارتري منذ فترة الستينات.

وقد إنصبت جهود الاهلين في البحث عن مصادر الدعم، وإن كانت هذه الجهود بطرق غير منسقة بين مختلف المعاهد التي كانت موجودة، وقد تحصلت بعض المعاهد علي دعم شبه ثابت من بعض الجمعيات الدينية عن طريق المهاجرين المقيمين بالمملكة العربية السعودية، كان ذلك في بداية الثمانينات، وقد تمثل هذا الدعم في شكل كتب مدرسية ومنح في الجامعات والمعاهد الدينية العالية في المملكة العربية السعودية. كما تم اعتماد رواتب للمعلمين الذين يعودون بعد تخرجهم في المعاهد المذكورة، تزامن هذا مع توجه نظام منغستو الذى بدأ يتودد للمسلمين كجزء من سياسة فرق تسد حيث غض الطرف عن إنتشار المعاهد الدينية الاتجاه المتشدد، كا تزامن مع إنتشار موجة التدين الاصولي في المدارس وفي الحياة العامة.

والأمر المدهش ان المدارس الحكومية بدأت قبول طلاب المعاهد الدينية هذه بعد انهاء المرحلة الابتدائية دون ان يكون لهم مستوي من التحصيل يمكنهم من مواصلة المراحل التالية الامر الذي جعلهم يعجزون عن المواصلة مما قذف بالمئات منهم في سوق العطالة، وخلال هذه الفترة قامت عدد من المعاهد خاصة في كرن حيث تزدهر المعاهد الدينية في اقليم سنحيت اذ توجد فيها سبعة معاهد في كرن ومعهد في حقات، وحسب تقرير وضعته امانة التعليم (وزارة التعليم فيما بعد) عام ١٩٩٢م كان ينتظم في صفوف هذه المعاهد ٣٨٣٠ طالبا وطالبة يعمل بها ٨٦ معلما منهم ٩ مدراء واداريين، ونصف هؤلاء المعلمين يتقاضون رواتبهم من الجمعيات الخيرية في السعودية وهي تبلغ عشرة اضعاف رواتب المعلمين الذين تدفع رواتبهم من جلود الاضاحي واشتراكات الطلبة.

وقد التحقت اعداد كبيرة من طلاب معاهد كرن وقندع بالجامعات والمعاهد

الاسلامية السعودية والسودانية خلال بداية الثمانينات ثم انضم عدد كبير منهم الي جماعة «حركة الجهاد الاسلامي الاريتري» وكان بعضهم قد لعب دورا اساسيا في تعريف الجماعة بالوكالات الاغاثية الاسلامية وحركات التطرف الاصولي في افغانستان وباكستان والبلدان العربية وعلي وجه الخصوص الحركات التي تعتبر غير قانونية عند حكومات بلادها، وهذا ما جعل جماعة الجهاد تعتقد بان هذه المعاهد يمكن ان تمدهابمزيد من الكوادر والافراد اذا ما استمرت علي هذا المنوال.

وقد لا تمثل هذه وجهة نظر القائمين بامر المعاهد الدينية، من ادراة وجهات دعم وأولياء أمور ومعلمين فلكل من هذه الجهات دوافع ومنطلقات في حرصها علي استمرارية وازدهار المعاهد الدينية، فالمنظمات الخيرية الاسلامية تحتم عليها مبادئها المعلنة اغاثة المسلمين «في كل المجالات بما فيها مجال التعليم الدينى، بينما اولياء الامور يريدون لابناءهم التزود بعلوم الدين والدنيا حيث تستغل عواطفهم التي تربط بين الدين، والمعهد واللغة العربية، اما ادارة المعاهد وهي العنصر الاهم والمعلمين الذين تخرجوا من المعاهد السعودية، فلا شك يدافعون بالدرجة الولي عن مصالحهم المادية، فالجمعيات الخيرية الاسلامية التي توفدهم للتعليم في بلادهم تدفع لهم رواتب مجزية تتراوح بين ٥٠٠ - ٢٠٠٠ ريال سعودى وهو مبلغ يحقق مستوى لا يحلم به موظف عادي من خريجي الجامعات وحتي اصحاب التخصصات العلمية.

وبين الجهل وسيادة العواطف، ومصالح الفئة يصبح الطفل ضحية، ويتضرر المجتمع والفرد والاسرة ويقتل المستقبل الاجتماعي والعلمي للنشء. ان ابرز الادوار السلبية للمعاهد الدينية الاريترية والمتشددة منها في مناهجها ومواقفها من التعليم الاكاديمي، هي انها تضع الطالب واؤلي امره امام خيارات صعبة، تعجيزية ، بين الخيار الدنيوي والخيار الديني بشكل يبدو تناقضا صارخاً بين الدين والعلم في الاسلام، ويتخذ هذا اشكلا من التعارض المريك والمشوش لاولياء الأمور، بين الرغبة الشديدة لنهل علوم الدين وضرورات مواجهة الحياة بمتطلباتها من التعليم والعلم ومن هنا يصبح الطفل المتظم في المعهد والذي يحسد طالب المدرسة بين رحي الضغط الاجتماعي المتمثل في ولي امره وبين محاولته لفهم الحياة بشكل

عقلاني. والحال ان تصوير الاسلام بانه دين كهنوتي مغال في الزهد يحقر الحياة ويحث علي التضحية بكل منافع الدنيا من أجل التفرغ لامور الدين وتصوير المدرسة الحديثة بانها معقلاً للكفر والزندقة امر يسئ الي الاسلام وتعاليمه فضلا عن اضراره بمصالح المجتمع، وحتي لو عزي المرء ذل الي مثالب المدرسة في عهد الاستعمار (حيث كانت المدرسة ساحة للتثقيف السياسي، وميدان لبث التحلل الاجتماعي علاو ة على تدنى مستواها الاكاديمي بشكل رهيب) الا ان ذلك لا يبرئ القائمين بامر هذه المعاهد من تهمة الاضرار بالمصلحة العليا للمجتمع وذلك بدعوتها الصريحة وعملها الدؤوب من أجل تجهيل هؤلاء الاطفال. وقد تجلي ذلك عندما رفضت ادارة هذه المعاهد النظام التعليمي الحكومي عام ١٩٩٢م مبررة رفضها بقضايا ثانوية (مثل الادارة لم تطرح الامور بشكل جيد، وزارة التعليم لم تناقش ادارة المعاهد لاقناعها، الطلبة يستطيعون استيعاب المنهج الحكومي ومواد المعهد معا) ومهما كانت الامور فالقضية لا علاقة لها بالمسألة الاساسية او السؤال الاساسي وهو هل اريتريا هذه التي تخلفت كثيرا عن ركب التطور الحضاري بسبب تكريس كل جهد ابنائها لحرب التحرير الوطنية خلال نصف قرن، وبسبب التدمير المتعمد الذي مارسه الاستعماريون لبنيتها التحتية، تحتاج الي وعاظ ورواة السيرة ومفسري اللاهوت ام إلى مهندسين واطباء ومدرسين؟. فعند الاجابة علي هذا السؤال هناك الكثيرين الذين لا يترددون في القول باننا كمجتمع يمارس كافة انشطة الحياة نحتاج الي علماء دين وعلماء التكنولوجيا، ولكن يعطون الاولوية للتعليم الحديث عند ترتيب الاولويات لان التعليم اساس التكافؤ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، ووسيلة لتحسين مستوي الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع والفرد والأسرة الان ان هناك فيئات واسعة من المجتع لا تري الامور من هذا المنظار حيث تري بأن الدنيا بكافة اشكالها يجب ان يضحي بها من أجل مصلحة الدين، التى تتعرض حسب فهمهم. والاسوأ من ذلك فإن الدين هنا يختزل في المعهد واللغة العربية، اما قلة قليلة فتري في الدين ساحة للتوظيف السياسي، وهو امر لا يفيد لا الدين ولا الحياة السياسية والمصالح الاجتماعية للمجتمع.

وبصرف النظر عن هذه النظرة او تلك فإن ما يدعوا الي التحفظ من الادوار التي تقوم بها المعاهد الدينية يمكن تلخيصها في ثلاث جوانب اساسية:

اولها جانب مذهبي وفكري واجتماعي وتربوي:

فمن الواضح ان ارتكاز قاعدة جماعة الجهاد الاسلامي الاريتري علي طلاب المعاهد الدينية ومدارس جهاز التعليم الاريتري وغيرها من المدارس الدينية بالسودان، لم يكن صدفة بل كان نتاج لعمل تربوي مذهبي وفكري موجه، كان بذرته النهج التعليمي والمعلم الملتزم سياسيا ومذهبيا.

واذا كان من الصعب معرفة الاراء السياسية لمعلمي المعاهد والمدارس المذكورة وما يبثونه علي تلامذتهم في داخل الفصول بالتفصيل، وهي لا تعنينا هنا، فإنه يمكن التأكد من مدي تأثير المنهج التعليمي الذي اتينا علي ذكره لتحويل الطالب نحوه هذه المنحي الخطير، حيث لعب دورا توبويا خطيرا هيأ طلاب مدارس المهجر للاستجابة، لنداء جماعة الجهاد الاسلامي الذي يبدأ وينتهي بدغدغة العواطف «وا إسلاماه» وتتخذ المدارس الدينية الاسلامية التي ترتبط بجمعيات وجماعات مذهبية، طابع الدعوة الدينية الا ان العيب لا يكمن في اتخاذها طابع الدعوة الدينية، فهو من صميم اهدافها واساس رسالتها، ولكن العيب كل العيب يكمن في رفعها لواء الدعوة المذهبية بدلا من العمل علي نشر العقيدة الاسلامية، فالدعوة لنشر الاسلام وعكس مضامينه الانسانية لا يحظي باهتمام قدر اهتمام هذه الجماعات بنشر المفهوم «السلفي» المتزمت، مما ينتج عن ذلك، خلق الاحقاد المذهبية والمشاحنات الاجتماعية، ليس بين المسلمين وغير المسلمين، فحسب بل بين اسر وافراد وجماعات المسلمين، وغني عن القول بأن الطالب الذي تربي علي هذا النهج يغدو ذو تركيبة نفسية مشحونة بعواطف ميالة لاتخاذ المواقف السلبية تجاه من يختلف معه مذهبياً وسياسيًا وسلوكياً، مما يصبح مهيئاً لمعاداة كل سلوكيات المجتمع، الاجتماعية والثقافية والدينية، رافضا حق الوجود للاراء والمفاهيم الاخري الأمر الذي يتعارض مع التكوين الاجتماعي والديني والثقافي للشعب الاريتري، وكذلك مع طموح دولته الوليدة في العمل علي تمتين التآخي الاجتماعي والتسامح الديني، وخلق نظام ديمقراطي، تتناطح وتتباين فيه الآراء من مصلحة أجل هذا الوطن وعزة شعبه.

ثانيها جانب تعليمي وتنموي:

يمثل الاهتمام بنشر العلم والتعليم الذي بدأ في فترة الكفاح المسلح، وبدأت تباشيره العملية بفتح المدارس في عديد من مناطق وقري بعيدة ظلت محرومة جانبا مشرقا لمستقبل النهضة التعليمية والثقافية والتنموية للبلاد، واي عائق يقف امام هذا الطموح وهذاالتوجه سينعكس بالتأكيد علي مستقبل التنمية الاقتصادية والتطور الثقافي بشكل سلبي.

والقوانين الاجتماعية كالقوانين الطبيعية في كثير من الوجوه، فكما لا يمكن للانسان ان يصنع من الخامة الطبيعية مادة صالحة للاستعمال الا بجهد جهيد تتخلله ازالة العقبات وفق طرق علمية محسوبة فانه لا يمكن ايضا خلق مجتمع مزدهر اقتصاديا وثقافيا إلا بخوض نضال دؤوب من أجل ازالة العقلية الاجتماعية التي تحول دون ازدهار العمل وهو شرط اساسى للتطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

وفي رحلة التغير الاجتماعي التي ينشدها هذا المجتمع والقائمين بامره، فإن المعيقات المنصبة امامه كثيرة ومتعددة فاذا استثنينا العامل المادي وهوعامل مهم وخارج عن ارادة الانسان في الوقت ذاته فان المفاهيم الاجتماعية التي تعادي التقدم العلمي والثقافي تعتبر من اهم المعيقات التي ستوجه القائمن بامر هذا المجتمع في العقود القادمة.

والامر هنا يتعلق بدور التعليم الديني وعلي وجه الخصوص المعاهد الدينية الاسلامية، في المجال الثقافي والتنموي، وهل ستلعب هذه المعاهد دور معيق ام دور الدافع للتقدم وتحدد الاجابة علي هذا السؤال ، اجابة علي سؤال اخر، وهو هل الطالب الذي يتخرج من هذا المعهد الديني او ذاك حتي لو كان هذا المعهد في المستوي الجامعي سيمكنه تحصيله هذا من الاسهام بدور فعال في الحياة الاقتصادية والتنمو ية والثقافية المنشودة؟ كلا بالطبع وهنا لب المسألة.

ان قضية الصراع بين التعليم الدينى والتعليم الحديث ليست قضية عرضية من صنع افراد او من اختلاف امزجة ومصالح مجموعات، انها جزء من مسار التطور التاريخي لكل المجتمعات المتطلعة إلى التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وكل الاديان شهدت تقريبا هذا التعارض بين التعليم الديني والتعليم الحديث، ولانها

تفرضها أطوار معينة ومحددة من مراحل تطور المجتمعات، انقضت في العديد من بقاع الارض واصبح التعليم اليوم عامل ضروري للانسان كضرورة الماء والهواء، ففي البلدان العربية والاسلامية طرحت هذه القضية بشدة منذ بداية هذا القرن، وفي بداية دخول التعليم الاكاديمي دافعت الفئات الاجتماعية التقليدية عن سيادة التعليم الديني رافضة التعليم الحديث بحجة انه «محدثات نهاها الاسلام» هذا عند الفيئات الاكثر غلوا اما القطاعات التقليدية المعتدلة فقد رأت افضلية التعليم الديني لكنها رات بان ضرورات التطور تفرض اعطاء الاولوية للتعليم الاكاديمي، برغم من تحفظها هذا. وكان التعليم في ذلك الوقت يعني لغويا ووظيفيا التعليم الديني، وهو امر ينظر اليه اليوم حتي رجل الدين كفترة ظلامية من تاريخ شعبه، فهل يعقل انت نتحدث عن تشمير السواعد وتكريس كل الجهد والطاقات من أجل بلوغ ما وصله غيرنا ونحن نعيش في هذا الفترة الظلامية؟

ان الشئ المخيف حقاً هو ان قطاعاً واسعاً من المسلمين في اريتريا يعتقد، بل يؤمن جازما بأن الطفل لا يمكن ان يتعلم مبادئ دينه الا في المعهد الديني، واذا وقع تعارض فني بين المدرسة الاكاديمية والمعهد الديني فإن الاب لا يتورع في حسم المسألة لصالح المعهد، وهنا تكمن خطورة المشكلة فالطفل يتعلم مبادئ دينه من الاسرة ويأتي بعد ذلك دور المدرسة والوسط الاجتماعي، والمدرسة التي تدرس فيها مادة الدين تفي بالحاجيات الدينية والتعليمية للطالب بينما المعهد والخلوة لا تكمن الطالب او تؤهله لمواجهة متطلبات الدنيا، ويبدوا احيانا ان تناقض ضرورة تطوير المعهد الديني وفهم اهمية التعليم الحديث للطالب تتجسد في شخص واحد مما يؤكد بأن عقل المعلم وعاطفته يتنازعان وفي هذا الصدد يقول مدير احد المعاهد الدينية في كرن وهو من المستفيدين مادياً من وجود المعاهد وتطورها، يقول «كمسلم افضل المعاهد الدينية على المدارس العلمانية إلا انني لا أنكر اهمية التعليم الاكاديمي للطالب » ومن هذا يتضح بأن ادارة المعاهد تقدر اهمية تعليم المدرسة للطالب وهذا يقتضي من الناحية العملية البحث عن ادوار اخري للمعاهد ، والدور الطبيعي للمعهد هو دور التخصص في مجالات عديدة من علوم الدين، والى هذا الحد فان دور المعاهد الدينية الاسلامية الموجودة حاليا يعتبر دور معيق لتعلم ابناء المسلمين، وهذا بدوره سيؤثر علي مستقبل الوطن في كثير من النواحي.

ثالثها جانب سياسي يتعلق بالوحدة الوطنية:

من المعلوم ان المؤسسات التعليمية بوصفها اداة فكرية وايدلوجية لا ينحصر تاثيرها في الاطار الوطني، بل له طابع عالمي شامل يتعدي الحدود، وتتميز العقائد الايديولوجية بالذات، اجتماعية كانت او دينية بسرعة الانتشار ، خاصة بين النشء ، وبهذا المعني فان المدارس والمعاهد الدينية التي تستخدم فيها هذه المناهج لا يمكن ان يتوقف تاثيرها عند تلامذتها او عند اطر جغرافيا او قومية محددة.

ان دور التأثير الثقافي والتربوي بالتاكيد يتعدي هذا الاطار ليصبح من حيث لا يدرون معلمي هذه المعاهد الدينية الموجهة وتلامذتها ومموليها بؤرا سياسية تغذيها نظم سياسية معينة وافكارها في الحكم والادارة الي جانب زرعها بذور التطرف السياسي، وقد تطرعها انظمة ودول للحفاظ علي انماط حكمها او لمعادة انماط اخري من الحكم تعاديها هذه الانظمة او لا ترضي بها علي الاقل. وقد غدا هذا المسلك الفكري والسياسي مالوفا منذ عقدين من الزمان.

كانت استرايجية الدول الغربية الكبري وكذلك الدول المحافظة الغنية ابان الحرب الباردة ترويض مكامن التمرد اي كان اتجاهه الفكري بالهبات المالية والمعونات الاقتصادية، الا ان هذه الاستراتيجية رغم ما ادرته من فوائد عملية في الصراعات السياسية المباشرة واليومية الا انها لم تبرهن علي قدرتها في مقارعة الافكار الايديولوجية المعادية لانماط السلوك السياسي الغربي والشرقي السائد بتسكين الصراعات بالجرعات المادية، الأمر الذي حدا بهؤلاء الى البحث الي أسلوب اخر. التبصر الي اهمية العامل التربوي والثقافي الفكري، حينئذ استبدلت الدول المحافظة في الخليج والجزيرة العربية الهبات المالية باقامة معاهد وجامعات دينية تخرج سنويا الاف الطلاب الافارقة والاسيويين لنشر الدعوة والمذهبية وهي دعوة يمكن ان تلتهمها بشهية حتى البطون الخاوية، فالحاجة الي الشبع الروحي امر اوجده الاحباط في رحلة البحث الي التخمة المادية بتبني افكار وسياسيات افضي بها التاريخ الي الفشل والاحباط بالنسبة للذين لا يتلذذون الافكار علي الاقل. ومن هنا، منذ العقدين الماضيين تكونت جماعات دينية – سياسية تقوم ليس بالدعوة المذهبية – اريد لها – بل بارساء اسس فكرية للتطرف فكرية الاصولي.

هذه الأسس التي تبدأ بنشر التزمت ثم تتطور الي الاراء السياسية الناقمة بخجل والتي تنضح بالتدرج من تحت العباءة البريئة واللحي والرداء القصير، لتبلغ في ذروتها الحتمية الي العنف بشتي اشكاله. ما يهمنا هنا وطالما هذا المسار يبدأ بالمعهد ثم يصل الي العنف السياسي هو:

١- إن المعهد الذي هو لبنة التطرف السياسي يشكل بلا شك مواطن سياسي ذو نزعة عقائدية وايديولوجية متزمتة يشكل محور فكرها عدم الايمان باراء الغير بل منازلة كل من يختلف مع مسلمات فكره ، في حين ان المجتمع الاريتري مجتمع متعدد الاديان والاعراق والثقافات، وفوق ذلك نتطلع كمجتمع الي قيام نظام سياسي ديمقراطي يستند الي الدستور وينبني علي التعددية السياسية والفكرية ويحترم تلقائيا التعددية الدينية والعرقية والثقافية.

٢ - إن المجتمع الاريتري ورغم نقاء تدينه لم يعرف التعصب الديني والمذهبي والعرقي، وهو مامكنه من تحقيق الانتصارات العسكرية - السياسية، في وقت كان العالم ينظر فيه الى قضيته بازدراء. ان وجود وانتشار مثل هذه الاراء المتعصبة تعتبر خنجر في رقاب تسامحه الدينى ووحدته الوطنية.

٣ - إن تاريخ اريتريا الحديث - السياسي - لم يعرف احزاباً دينية، وقوي سياسية ذات امتدادات دولية تمولها وتوجهها دول اخرى إذا ما استثنينا «حزب اندنت» في الاربعينات وفي هذا المنحي فان قيام جماعات سياسية ذات التكوين والاهداف الدينية والتمويل الخارجي يعتبر شرخا في جسم هذا المجتمع المتطلع الي العدالة والامن والاستقرار.

فقد بدأت علاقات الافراد والاسر التي لم تسيجها الانتماءات الدينية في التاريخ الاريتري تشهد قيود الانتماءات العقيدية والمذهبية والمسلكية ، الامر الذي اصاب الحياة الاجتماعية الاسرية بتزمت وجفاء لتصبح احقادا وضغائن شتي.

ومن هذا المنظور فان المعاهد الدينية الاسلامية ومدارس التبشير المسيحي المنتشرة في البلاد لا تعدو ان تكون بذور لافكار التزمت الاجتماعي والتطرف السياسي.

السودان : الثورة الاسلامية والرهان على الاسلام:

قال الترابي في احد خطبه: «ان الاسلام جاء بالحرية ولا بد من القوة التي تحمي هذه الحرية». وبصرف النظر عن مدي انطباق هذه المقولة ، علي الاسلام والمسلمين في العصر الذي نعيشه فان الحكم الحالى في السودان بدء بتطببيق هذه المقولة وفقاً لفهمه وتفسيره لها منذ فجر استيلائه علي السلطة عام ١٩٨٩م وكان هذا وراء تبني الحركات «الاسلاموية» التي تري في العنف منهاجاً للحياة . الا ان نظرة الحكم «الاسلامي» الحالي الي الجوار لا تستند فقط علي الايديولوجية الاصولية، بل تسندها ايضا عوامل عديدة، عوامل جغرافية واثنية وتاريخية وهو اي الحكم يوظف هذه العوامل تحت شعار «المشروع الحضاري الاسلامي» ويمكن اجمال اهم العوامل التي تجعل النظام يتعلق بقشة «اسلامية الحل» في عاملين اساسيين

اولاً: السودان ومشكلاته الداخلية:

والسودان بنظامه الحالي الذي يتخذ من الاصولية السياسية ايديولوجية له، يشكل اهم رهانات دعاة اسلمة نظام الحكم في اريتريا (سواء كانوا هؤلاء اريتريين او غير اريتريين)، ويمكن القول ان النظام الحالي في السودان هو الذي كان وراء «قيام حركة» الجهاد الاسلامي الاريتري عام ١٩٨٩م وذلك باستغلال تركة عوامل الخلافات التنظيمية التي زخرت بها الساحة الاريترية ابان الحرب التحررية، وكان من اهم دوافع السودان من اقامة حركة الجهاد الاسلامي هذه والمحاولة الجادة لتعزيزها خلال السنوات التي تلت تحرير اريتريا.

- الدفاع عن النظام الاسلامي الحالي الذي تعددت مهدداته خارجيا وداخليا، وذلك بخلق جماعات موالية للنظام تحت مظلة التضامن الايديولوجي، تقوم بحماية

امنه علي الحدود ليس من المهددات الخارجية فحسب بل من اخطار المعارضة السودانية الموجودة والمحتملة.

– تعزيز عنصر المقايضة السياسية، علي افتراض ان اريتريا تدعم قوي المعارضة السياسية والقومية السودانية.

– «محاولة التدليل علي ان السودان ليس وحده الذي يعاني من مشكلات عرقية ودينية وسياسية».

– ان الرسالة التاريخية للحزب الحاكم والتي تتجسد في الايديولوجية الفكرية والسياسية هي نشر الاصولية السياسية الاسلامية، وفي هذا الامر يتحدث اقطاب النظام باعتزاز علي انه امر رباني لا سلطة للبشر فيه في الكف او الفعل.

وتتخذ الحكومة الحالية في السودان في نشر «رسالتها الربانية» السياسية هذه محورين محور الدفاع عن النظام الحالي بكل السبل، باعتباره نواة ايديولوجية الاسلام السياسي، ومحور اقامة وتدعيم جماعات اصولية من مواطني الدول المجاورة، تجمع بين الطائفية والاصولية او تنطلق اي هذه «الحركات» من بعض المعاناة الداخلية التي لا يمكن ان يكون اعتناق الاصولية السياسية حلا لها.

والمحور الاخير وان كان يندرج ضمن المشروع «الحضاري الاسلامي» الذي يتبناه النظام الحالي في السودان، الا ان الغرض منه بالدرجة الاولي هو حماية النظام، اذ من الصعب التصور بان الجبهة الاسلامية القومية، تؤمن صادقة بامكانية قيام حكم يطبق الحدود في الدول ذات الاقليات مثل اوغندا وزائير وكينيا وحتي الدول التي لا يشكل فيها المسلمون الا نصف السكان مثل اريتريا واثيوبيا، ومع ان هذا التوجه، اي خلق ودعم الحركات الاسلامية للشعوب المجاورة امر منطقي يتماشي ومنهاج الحزب الحاكم في السودان، الا ان فكرة التوجس من الجوار لها مكانة خاصة في المخيال السياسي لشعوب المنطقة (السودان، اثيوبيا علي الأخص) وقد تغذت هذه الفكرة بالعديد من عوامل التاريخ والثقافة والدين الأبعاد النفسية.

ولهذا نرى التركيز علي الجانب الامني عند التعامل سمة لازمت تاريخ السودان الحديث، وهو امر يبرر هذا التوجس، ولكن ما هي طبيعة هذا التوجس ولماذا ؟؟ . يتكون السودان من جماعات شديدة التباين عرقيا ودينيا ولغويا وتاريخيا، حيث توجد هناك اكثر من سبعين جماعة لغوية واثنية بارزة، ولجزء كبير من هذه الجماعات امتدادات عند الدول التسع المتاخمة للسودان.

ورغم حضور عوامل هذا التباين علي الحياة الثقافية والسياسية للسودان ككل الا ان قبائل الشمال المسلمة قطعت شوطا كبيرا في التجانس التلقائي، الذي بدأ منذ قيام دولة الفنج في بداية القرن السادس عشر ولعب دور في تأصيله الغزو المصري، ثم الثورة المهدية التي وحدت اهل السودان تحت عباءة الدين والوطنية السودانية.

وقد قسم مسار التطور السياسي اللاحق السودان الي عنصرين رئيسيين، الشمال والجنوب، الشمال الاسلامي العروبي الذي يعتبر مركز التطور السياسي والاقتصادي والثقافي للسودان المعاصر، والجنوب المسيحي الوثني الافريقي الذي ظل هامشيا منذ ما قبل الاستقلال .

السودان ومشكلاته مع الجوار

ان مشكلات السودان لم تكن فقط نابعة من التوجهات السياسية والايديولوجية والاقتصادية لنظام الحكم فبحكم موقعه الجغرافي الذي يمنحه ممارسة التأثير المتبادل والمباشر مع تسع دول افريقية متباينة ديمغرافيا وتاريخيا وسياسيا ايضا، بحكم موقعه هذا ظل دائم التوجس من مؤثرات هذه الدول والنظم علي «امنه الوطني» وعلي «خاصيته الثقافية»، وكانت ظروف عدم الاستقرار السياسي لهذه الدول وعدم استقراره الداخلي تدفعه اي السودان الي مزيد من الحيطة والشعور بعدم الامان.

وفي هذا الاطار كانت سياسة ايواء المعارضين الذين خرجوا علي مختلف انواع الظلم استراتيجية اتبعتها عهود الحكم المختلفة في هذا البلد، وتأتي مساندة الثورة

الاريترية ضمن هذا المعطي، الامر الذى ارسى تراث من المقايضة السياسية بين السودان واثيوبيا، وبطبيعة الحال فان تحرير اريتريا وتغير طبيعة نظام الحكم في اثيوبيا اوجد حالة من الاختلال في مفهوم المقايضة الذي ظل عقيدة الدولتين في درء اخطار المعارضة خلال ما يقارب النصف القرن ولسنا هنا بصدد تثمين وتقييم ما قدمه السودان وما لم يقدمه للثورة الاريترية، ولكن السياق الذي نحن بصدده يتطلب ايضاح الملامح العامة للاستراتيجيات الثابتة من تأييد الثورة الاريترية الذي ظل يتعرض لعلمية مد وجزر دائمة. وهو امر طبيعي لنظم لا تريد مواجهة مشكلاتها الداخلية بشجاعة.

وقد تمثلت المساعدات البارزة التي قدمها السودان خلال مختلف عهود الحكم فيه، في تسهيل مرور بعض المساعدات التي تأتي من بعض الدول والمنظمات، ومعظمها مساعدات اغاثية، السماح للتنظيمات الاريترية للقيام بالنشاطات السياسية والتعبوية في معسكرات اللاجئين الاريتريين وبين الاريتريين المقيمين في مدن السودان المختلفة، السماح بفتح مكاتب للتنظيمات في المدن الكبيرة التي يتواجد فيها الاريتريين، ولا شك ان هذا الدعم كان كبيرا للثورة الاريترية والشعب الاريتري الذي كان يناضل بمعزل عن المساندة الدولية وعن العطف الانساني بشكل شبه كلى.

وقد كانت هذه التسيهلات تتعرض لعملية مد وجزر دائمة تبعا لوضع العلاقة مع الحكومة الاثيوبية فقد شهد هذا الدعم في ازهي مراحله منح برنامج اذاعي من محطة امدرمان عام ١٩٧٧م، بينما شهدت في اسوأ حالاتها تسليم مناضلين اريتريين الي الحكومة الاثيوبية عام ١٩٦٥م ليعدموا هناك في الساحات العامة، والسماح للجيش الاثيوبي للالتفاف من الاراضي السودانية لتطويق قواعد الثورة الاريترية من الخلف عام ١٩٨٢م. اثناء الحملة التي اطلقت عليها اثيوبيا حملة «النجم الاحمر».وكان مرد هذا المد والجزر هي استراتيجية السودان الثابتة تلك في ان يكون لها كارت مقايضة دائم مع اثيوبيا التي كانت تستخدم الجنوبيين لنفس الغرض، ولو كانت انظمة الحكم في السودان قادرا علي المقايضة بالثورة الاريترية من الناحية العملية لفعلت ذلك دون تردد.

لكن السودان لم يكن دوما في موقع الدفاع السلبى من تأثير الجوار، بل كان يلعب دور المؤثر الفاعل علي الشعوب الحدودية عبر تعزيز الولاءات الطائفية الذي تتمتع به الطائفتين السياسيتين علي هذه الشعوب، علما بان الطائفة والطائفية اساس الحياة السياسية

والميدان الذي تمارس فيه الديمقرطية في السودان، ففي الغرب تتمتع طائفة انصار المهدي بنفوذ دينى وتاريخى عند الشعوب المتاخمة، حيث يتم احضار اعداد كبيرة من مواطني هذه الدول عند قيام الانتخابات النيابية، مما يطغي وبشكل جلي شعور «الأمية الطائفية» علي الوطنية بمفهومها السياسي والجغرافي والتاريخي وهكذا تفعل طائفة الختمية في الشرق عند الحدود الاريترية.

وعندما تمخض عن «انتفاضة ابريل - مارس» عام ١٩٨٥م قيام كل القوى السياسية بالتعبئة تمهيدا للانتخابات النيابية تمكنت الجبهة الاسلامية القومية التي كانت تتمتع بوعي سياسي والية تنظيمية وتماسك عقائدى تفتقده قوى اليسار والديمقراطية الطائفية، تمكنت من ضرب المواقع التقليدية للطائفتين لمابذلته من نضال عقائدي سياسي خلال الفترة الانتقالية، وفي مناطق الشرق بالذات تحول أبناء الأسر الاريترية التي أقامت في هذه المناطق لفترة طويلة واكتسب بعضها الجنسية السودانية، والتي ظل ولائها للختمية قويا، تحولت الي الاصولية السياسية مما مكن الجبهة الاسلامية من الفوز بالعديد من الدوائر الانتخابية كانت حكرا علي الختمية، وذلك رغم التعبئة التي قام بها حزب الطائفة الختمية علي طريقته التقليدية.

كان ذلك الفوز مؤشرا واضحا علي ان الجبهة الاسلامية قطعت شوطاً كبيراً نحو بناء القاعدة الايديولوجية قبل الانتخابات وفي خلال فترة وجيزة، وكذلك فعلت علي الجبهة الغربية مستفيدة من اضطراب الاحوال السياسية في تشاد وتسيب المهديين الذين ركزوا في التنظير «للصحوة الاسلامية» في حين اكتشف انهم يمارسون الرق او يدعمون ممارسته في مناطق نفوذهم التاريخية . وكانت لعبة الامتداد الطائفية مستساغة ومبررة في شكلها الجديد ذلك انها تمارس تحت شعار «المشروع الحضارى الاسلامى».

وبعد استيلاء الجبهة الاسلامية علي الحكم عام ١٩٨٩م وتحول السودان الي بؤرة تصدير الاسلام السياسي كان من السهولة جعل مناطق الولاءات هذه الي نقاط ارتكاز الحركات الاسلامية المتطرفة ضد الدول المتاخمة، حيث تقوم الجبهة

بدعم حركات اسلامية متطرفة غير واضحة الاهداف في كل من زائير، يوغندا، كينيا، اثيوبيا، ارتيريا، الصومال، اليمن، مصر، الجزائر وتونس وكلها دول يرفض واقعها السياسي والديني والتاريخي قيام دولة ثيوقراطية علي الطريقة السودانية او الايرانية.

هذا مع ان مسؤولية الجبهة الاسلامية من الناحية المبدئية تتجاوز اثاره مكامن الاختلاف وشحذ مثل هذه الجماعات ضد حكومات بلادها، اذ اعلنت بانها معنية بتحقيق «الرسالة الربانية» في تحقيق «شرع الله» علي الارض باقامة حكومات تحكم بالكتاب والسنة علي الطريقة المطبقة في السودان ولهذه الغاية يتخذ الدعم «الأممي» للتطرف الاصولي اشكالا عدة أهمها:

– اقامة معسكرات للتدريب العسكري داخل الاراضي السودانية، حيث يوجد هناك اكثر من عشرين معسكراً يتدرب فيه افراد وجماعات التطرف الاصولي علي يد ضابط «الحرس الثوري» الايراني ومتخصصين من جنسيات مختلفة شاركوا في الحرب الافغانية بما فيهم الجماعات المعروفة بالأفغان العرب.

– تسهيل مرور الأسلحة إلى الحركات «الاسلامية» فى الدول المجاورة.

– تنظيم حركة تبرعات شاملة لدعم هذه المنظمات بإستدرار عطف الشعب السوداني تحت دعاوي ان هناك مظالم تنزل باخوانهم في الدين.

– منح الإقامات وجوازات سفر وجنسيات سودانية لزعماء هذه الحركات، حتي تسهل لهم عملية التنقل لزيارة مختلف البلدان بأخفاء هوياتهم الحقيقية.

– خلق ترابط عالمي بين الحركات الاصولية عبر استضافة وتنظيم مؤتمرات عالمية تحت شعار «الدبلوماسية الشعبية» الذي ينظمه مجلس «الصداقة العالمي» برئاسة الدكتور حسن الترابي الامين العام للجبهة الحاكمة.

– تنظيم دورات عقائدية ايديولوجية للطلاب خاصة من ابناء الدول المجاورة وتلقينهم مفهوم نظرية الاسلام السياسي سياسياً ومذهبياً. ومن بين حلقات سلسلة «الحزام الاسلامي الافريقي» يظهر جليا بان الحلقة الاريترية التي هي بمثابة رأس

الحزام تحظي باولوية شبه مطلقة، وذلك ربما يعود (حسب اعتقادنا) الى إعتبارين اساسيين الاول موضوعي والثاني سياسي. فالاعتبار الاول يتمثل في الجانب الجغرافي والديمغرافي، حيث تمتد جغرافيا الحدود المشتركة بين اريتريا والسودان الي حوالي ٨٥٠ ك م تبدأ من البحر الأحمر وتنتهي عند تقاطع الحدود الاثيوبية – السودانية – الاريترية في صدر عطبرة، وتشكل التضاريس الجغرافية لمناطق الحدود هذه مكمنا غير امن، لاي نظام تقصده معاول السخط وخاصة اذا كانت المقاومة ذات طابع عسكري تستند علي مظالم تاريخية وسياسية.

والنظام الاسلامي الحالي الذي راهن منذ البداية ان تمتص الشعارات الاصولية نقمة اهل الشرق الذين ناضلوا لاربع عقود مضت ضد حالة عدم التكافؤ الاقتصادي والسياسي والثقافي لا يبدو مقتنعا في قرارة نفسه بان الشرقيين (البجة) يمكن ان يعتقدوا بان العدل قد ساد السودان لمجرد اطلاق صرخة «الله اكبر» وهذا التخوف هو ما حدا بالجبهة الاسلامية الي خلق «حركة» تناوئ النظام العلماني في اريتريا. اكثر من «الاخوية » و«العالمية الاسلامية». وهو ماظهر باكثر وضوحاً في تركيز «حكومة الانقاذ» على مناطق البجة عقائدياً وعسكرياً، حيث بلغ الهوس الديني المذهبي في هذه المناطق حد من التدروش كما تجاوز تعداد المليشيات التي تذهب يوميا الي ساحات حرب الجنوب مسلحة بشعارات «اسلامية» حماسية المليون فرد. هذا الاعتبار الي جانب عامل الترابط التاريخي والثقافي المميز بين شعب اريتريا والسودان عامة واهل الشرق خاصة اعطي الجبهة الاريترية اهمية خاصة، هذا برغم من ان الدكتور الترابي قد توصل الي قناعة جازمة ومذهلة «علي ان سودان الانقاذ يعتبر جزيرة من الايمان المطلق في محيط هائل من الكفر والنفاق، محاصر بامواج من الوثنيات الافريقية والالحاد الصليبي العلماني الذي تحركه رياح الشرك بوحدانية الله» وان الهوية الاسلامية الي تعود الي فطرة مسلمي السودان الدينية والعرقية لا بد لها من ان تفجر بوعي جديد يدرك معه المسلم بانه مسلم فوق كل شئ من الهويات التقليدية والدينية والعرقية والاجتماعية والوطنية. برغم من هذه القناعة المثالية في ان السودان كفيل

بالقضاء علي كل شي معاد للاسلام المذهبي المزيج من التزمت العقائدي والتصلب السياسي. هذا الاسلام المسلح بالرمح واللحي وصرخة «الله اكبر» و«الاسلام هو الحل» وغيره من المسلمات اليقينية التي يحملها اصحابه، الا ان مشاعر اهل السودان التي تولدت عن عدم تكافؤ الفرص، لايبدو بان الشعارات الاصولية ستمتصها وهذا ما يبرر الهوس الديني والعسكري المركز في الشرق. حيث ان الخوف من انفجار الحروب العرقية اكبر من امال تفجر وعي اسلامي جديد.

اما الاعتبار الاخر فهو سياسي، وفي هذا المعني فان استراتيجية انظمة الحكم في السودان ظلت في المراهنة علي حل مشكلة الجنوب بخلق المشاكل للاخرين فقد كانت نظرية مقايضة القضية الاريترية بمشكلة الجنوب نظرية ثابتة في العلاقة بين اثيوبيا والسودان :لول اكثر من ثلاث عقود ولم تحيد الجبهة الاسلامية عنها من حيث المبدأ، وعندما استولت علي الحكم عام ١٩٨٩م كان الحكم في اثيوبيا اقل من ان يفرض شروطه، كما ان الثورة الاريترية كانت اكبر من ان يقايض بها. ولهذا فقد اتخذت الجبهة الاسلامية سياسية مغايرة لسياسيات القوي السياسية السودانية الأخرى فلم تكتف بالجهر لنصرة القضية الاريترية، بل عملت على توطيد العلاقة مع الجبهة الشعبية، باعتبارها القوي الفاعلة في الساحة الاريترية، في حين كثفت أجهزة الحزب والإستخبارات علي العمل من اجل خلق قوى حليفة استراتيجيا لان مثل هذا الحليف هو الذي سيكون ورقة للمقايضة، في حالة قيام نظام علماني فيها يحتمل ان يكون يساري الاتجاه ومن الطبيعي ان يكون مثل هذا النظام سندا للقوي السودانية المنادية بالديمقراطية والعلمانية وهي مصطلحات لا يطيق سماعها النظام الاصولي. ومن هنا فالمعادلة ستتغير بدلا من القضية الاريترية بمشكلة الجنوب الي قضية القوي الديمقراطية السودانية بمشكلة الاصوليين الاريتريين، لهذا الاعتبار الاستراتيجي تتجلي المعاملة الخاصة لجماعة «الجهاد الاسلامي الاريتري» من جماعات التطرف الاخري التي يستضيفها السودان في:

- قيام الجبهة الاسلامية القومية بحملات سياسية وعقائدية داخل معسكرات

اللاجئين الاريتريين حيث قام مديري معسكرات اللاجئين الذي تحرص الجبهة ان يكونوا من غلاة الجبهة الاسلامية بدور عقائدي وسياسي لم يستطيع افراد حركة الجهاد الاريتري القيام بها.

- قيام كوادر وقيادات الجبهة الاسلامية من ذوى الاصول الاريترية بنشاط تنظيمي وقيادي في اطار جماعة حركة الجهاد الاسلامي الاريتري.

- تلقي الشباب الذين تأثروا بافكار الجبهة من خلال المدارس والاعلام ضمن مليشيات الدفاع الشعبي وارسالهم الي جماعة الجهاد.

- فتح المجال للنشئ للالتحاق بالجامعات والمعاهد الاسلامية. ودفعهم إلى تكوين روابط معادية للحكومة الاريترية.

- القيام بتشويه منظم ومقصود للحكومة الارترية ووصفها بانها حكومة مسيحية، تميز بين المواطنين الارتريين علي اساس الدين.

- اعطاء دورات خاصة لاعضاء «الحركة» في مختلف انواع السلاح وفنون تخريب المنشاءات

- تزويد «الكوادر الاسلامية» بجنسيات سودانية ومنحهم جوازات سفر للحركة.

-المراهنة باللاجئين الموجودين في الاراضي السودانية بخلق مضايقات للمسيحيين واغراء المسلمين لدفعهم علي اختيار الاستيطان لجعلهم وقوداً في حربه، تحت شعارات حماسية مثل «الدفاع عن العقيدة والوطن» و «عقيدة المسلم فوق الهويات التقليدية».

بعد وصول الأصوليين الي الحكم فى السودان فى يونيو ١٩٨٩م إتسعت بشكل كبير امكانات استخدام الغطاء القانوني لتحركات الافراد مما فتح هذا افاقا جديدة لتبادل الخبرات والعمل المشترك في مجالات التخريب والتعبئة واستخدام المعلومات وارسال الشحنات العسكرية من منطقة لاخري، الامر الذي كانت تضطلع به جمهورية ايران الاسلامية وباكستان جزئياً.

ومع شعور كل من النظامين في طهران والخرطوم بتزايد العزلة الدولية ازداد اهتمامهما بالتدخل لحسم مشكلات الجماعات الاسلامية التي تنشأ من الجدالات التفسيرية العقيمة ومحورة هذه الحركات حول المركزين وذلك من خلال ايجاد اطار تنظيمي عالمي، فكان ميلاد المؤتمر الشعبي العربي الاسلامي الذي اصبح «كومنترن» اسلامي.

ويعتبر هذا المؤتمر الذي تم تأسيسه بمبادرات كل من السودان وايران عام ١٩٩٠م. والذي يعقد مؤتمراته الدورية في الخرطوم كل عام اهم اداة هذا التوجه.

ويبدوا ان افكار الدكتور حسن عبد الله الترابي قد تبلورت بعد وصوله الي الحكم عام ١٩٨٩م. فبعد ان ظل يرفض مرجعية الاخوان المسلمين في مصر ويدعوا الي ملائمة استراتيجية الحركات والتنظيمات الاسلامية بالواقع الوطني، وكان هذا وراء تسمية تنظيم الاخوان المسلمين السودانيين بـ«الجبهة الاسلامية القومية» نراه يعمل علي قيام تنظيم اسلامي عالمي يتجاوز التمحور حول المركز في اطار التوجه العام كما كان حال الاخوان المسلمين في مصر من خلال المؤتمر المذكور الذي يترأسه.

وتكشف وثائق المؤتمر الشعبي العربي الاسلامي. في دورته المنعقدة في ابريل ١٩٩٥م بالخرطوم مدي تنسيق الجماعات الاسلامية المسلحة التي تضم جماعات متطرفة تستخدم الارهاب كوسيلة لتحقيق اهداف غامضة، علي المستوي العملي.

فبعد انفضاض المؤتمر اجتمعت رؤساء الوفود التي كان ضمنها مندوب المخابرات الباكستانية في استراحة كافوري بالخرطوم بحري واصدرت الوثيقة السرية التالية:-

المؤتمر الشعبي العربى الاسلامى

«سرى للغاية»

إستراحة كافوري بالخرطوم بحري

عقدت جلسات خاصة علي هامش المؤتمر في استراحة كافوري بالخرطوم بحري لوضع خطط استراتيجية للمرحلة القادمة كان في مقدمتها الاتي:-

١ - مقاومة حركة التطبيع بين الدول العربية واسرئيل علي نطاق العالم العربي والاسلامي والاستفادة من موقف الرأي العام الرافض لها واعلان التعبئة الجماهيرية / الاعلانية لتحقيق هذا الغرض مع ربطه برفض مد المعاهدة النووية.

٢ - دعم ومساندة المنظمات الفلسطينية الرافضة لمعاهدة الاستسلام ودعم حركة الانتفاضة وتطويرها ورفع درجات الاستعداد في صفوفها لمنازلة العدو الاسرائيلي مع استمرار مساعي المصالحة بين المنظمات الفلسطينية ليكون الجميع في خندق واحد .

٣ - تشكيل لجنة وفاق علي مستوي عال لعقد تسوية نهائية ومصالحة بين العراق وايران تكريسا لجهود المسلمين ضد العدو المشترك.

٤ - تراقب اللجنة انزعاجها لتطورات الاحداث في الجزائر خاصة بعد استعمال العميل للاستعمار الفرنسي الطائرات والدبابات في معركته ضد الاسلاميين فى الجزائر، ضد الإسلاميين الشرفاء وضلوع فرنسا ودول الغرب الكافرة فى إمداد النظام العلمانى فى الجزائر ضد الإسلاميين وتري ان الامر يتطلب التحرك في عدة محاور تبدأ برفع شعار التوسط لاجراء حوار مرحلي لالتقاط الانفاس.

٥ - قبول المشاركة المبدئية في السلطة التشريعية والتنفيذية للمزيد من الاستعداد لتطهير الجزائر الاسلامية من الخونة والكفار مع العمل الجاد السريع داخل القوات المسلحة والاجهزة الامنية للاستيلاء علي السلطة لحماية الشرعية لحقوق الانسان المسلم وكشفها لحالات القتل والتعذيب والخطف التي يتعرض المسلمون في ارض الرسالة المحمدية.

٦ – وقرر المؤتمرون ان رياح التغيير تهب علي افريقيا وتحديدا منطقة القرن الافريقي حيث ترسخت اقدام الحركات الاسلامية واشتد ساعدها وقوي عودها رغم الهجمة الصليبية الشرسة التي تحاول حصاره وتحجيمها.. حيث هب المسلمون في شمال اوغندا..واصبح الحزب الاسلامي الكيني مؤثرا حقيقيا ونشطا في الساحة الكينية، بينما نشطت الحركات الاسلامية في اثيوبيا التي حشدت مليون مسلم في تظاهراتها الاخيرة التي طالبت بتطبيق الشريعة الاسلامية وجعلها دستور الامة المسلمة للهيمنة المسيحية وسيطرتها علي الاوضاع في اثيوبيا.

وفي اريتريا نظمت حركة الجهاد الاسلامي صفوفها ووحدت جهودها وبدات عملياتها العسكرية تثمر في مواجهة نظام التغريب الذي يحاول طمس هوية الشعب الاريتري المسلم.. بمنعه عن اداء شعائره الدينية، وباغلاق المساجد ومطاردة الدعاة وتصفيتهم.

ان واجبنا الاسلامي المقدس يحتم علينا دعم هذه التحركات الاسلامية لمواجهة المحاولات الغربية التي تهدف الى السيطرة علي افريقيا ووقف الزحف الاسلامي المظفر الذي اخذ يتمدد بعون الله وتوفيقه وسوف يعم الاسلام القرن الافريقي قريبا وسيشهد هذا العام سقوط عدد من الانظمة امام المد الاسلامي الجارف.

٧ – اشاد المؤتمر بالتضحيات الكبيرة التي قدمها الشعب الصومالي المسلم وهزيمته لقوي الاستكبار العالمي المتمثل في الولايات المتحدة مما اجبرها علي الانسحاب تجرجر ازيال الخيبة والهزيمة وتبعها انسحاب القوات الموالية لها.

ان علي قيادة الموتمر الشعبي العربي الاسلامي ان تبذل مساعيها وجهودها لتسوية النزاع بين الفصائل المسلمة لتوحيد جهودها لحقن دماء الاسلاميين من الابادة وضرورة مراجعة استمرار قطع المركز الاسلامي في اداء مهامه علي ضوء الانتخابات الفرنسية القادمة.

٨ – وبالنسبة لمصر تبدي اللجنة ارتياحها التام لنجاح التوجه الاسلامي الذي اتي ثمار طيبة في اوساط النقابات والمهنيين وان الامر يتطلب المزيد من الدعم للمرحلة القادمة خاصة في مرحلة انتخابات مجلس الشعب والشوري والنقابات رغم التصدي الامني مع استغلال موقف الراي العام من نقابات

وكتاب ومفكرين في رفض التوقيع علي تجديد المعاهدة واستمرار الموقف الصلب ضد التطبيع مع ضرورة ان تولي الحركة الطلابية المزيد من الاهتمام في المرحلة القادمة والاعداد الجيد لقضية الحجاب باثارتها علي نطاق واسع في العام الدراسي الجديد وتري اللجنة اهمية توحيد الجماعات الاسلامية والاخوان المسلمين لتوحيد جهودهما للوقوف امام مشروعات الاستسلام الامريكية في المنطقة ولمواجهة العمليات الاجنبية مع اخضاعها للسيطرة.

٩ – بالنسبة لمنطقة الخليج تري اللجنة اهمية توسيع دعم المجاهدين الاسلاميين وانشاء شركات اسلامية في خدمة اغراض الاسلام من خلال عمل المنظمة وتري اللجنة استمرار استيعاب المعلمين في التنظيمات لاعدادهم لحمل رسالة الدعوة إإيصالها لاجيال المستقبل مع المزيد من التركيز مع الدارسين الخريجين بالخارج باعتبارهم من القوي المستقبلية للقيادة في مناطقهم كما تشعر اللجنة بالارتياح للتقدم الذي احرز في مجال تاهيل الدعاة مع ضرورة الاستفادة القصوي من المنابر المختلفة والدروس الجماعية للتوعية للدعوة وكشف مفاسد الحكام ووقوعهم فريسة في يد الصهيونية والغرب مع ضرب اي محاولة للتقارب العربي الاسرائيلي في تلك المناطق التي استهدفت الصهيونية السيطرة عليها من خلال جماعات الشر الامريكية والشركات المشبوهة وترحب بالدور النشط للمنظمة المسلمين نسبة للموقع الفريد للصومال الذي يمكن ان يكون حلقة مهمة ومتممة للنشاط الاسلامي في القرن الافريقي ومنطقة الخليج.

وتحظي منطقتي الخليج والقرن الافريقي التى تقع جغرافيا بين ايران والسودان باهمية خاصة في استراتيجية الحركة الاصولية الاسلامية العالمية ولعوامل جغرافية (السعودية تحد الدولتين من البحر الاحمر والخليج) وديمغرافية (وجود طائفة شيعية في شرق المملكة العربية السعودية)، واقتصادية روحية، (وجود المقدسات الاسلامية في الاراضي السعودية) تتركز خطط «المؤتمر الشعبي العربي الاسلامي علي السعودية بشكل اساسي. وفي هذا الصدد تكشف دورية الدفاع والسياسة الاستراتيجية للعلاقات الدولية التي تصدر بلندن في عددها الصادر في مايو ١٩٩٥م، مشيرة الي الجلسة السرية التي عقدتها الوفود علي اثر انتهاء اعمال المؤتمر الشعبي العربي المذكور، خطط المؤتمر الشعبي الرامية الي الاطاحة بانظمة الحكم في الخليج عامة والمملكة العربية السعودية علي وجه الخصوص،

التحليل الذي يستند الي مصادر موثوقة :

في خريف ١٩٩٤م ظهرت بوادر علي ان ايران والسودان تواصلان الاستعداد بهمة بالغة لشن حرب جهاد علي المملكة العربية السعودية ودول الخليج الاخري، فقد انشأت ايران كتيبة الخليج من القوات الخاصة التي كرستها لاحداث القلاقل في دول الخليج ووضعها تحت قيادة العرب الافغان من ابناء الجزيرة العربية وخليط من الايرانيين من رعايا دول الخليج. وفي اكتوبر ١٩٩٤م نظمت المخابرات الايرانية اجتماع قمة في الخرطوم ضم جميع القيادات الاسلامية المشاركة في مخطط قلب نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ودول الخليج. وكانت رئاسة المؤتمر مشاركة بين حسن الترابي واية الله جناتي. وكان بين المشاركين فيه ممثلون عن كبار المسؤولين في المخابرات الايرانية وفي حزب الله والاسلاميين السعوديين ومنهم اسامة بن لادن وزعماء الاخوان المسلمين في دول الخليج. واستعرض المؤتمر الاوضاع في الجزيرة العربية واستقر الراي علي الاستعداد في وقت قريب لخوض الصراع مع حكومات الخليج وبصفة خاصة مع اسرة آل سعود. وقرر المؤتمر البدء في تشغيل شبكة الاتصالات السرية في ربوع الجزيرة العربية والشروع في شن سلسلة من العمليات الارهابية ومؤامرات الانقلاب في ربيع / صيف عام ١٩٩٥م. وقرر الموتمر عقد جلستين خاصتين لتقييم الاوضاع، احداهما في الخرطوم برئاسة الترابي والاخري في مكة المكرمة برئاسة جناتي لدراسة الموقف في المملكة العربية السعودية .

وفي مطلع عام ١٩٩٥م اصبحت السعودية قلقة نتيجة لانعقاد عدة مؤتمرات نظمتها الجماعات الارهابية في الخرطوم ولارنكا وطرابلس بلبنان، ونما لعلم المملكة ان الترابي سوف يترأس اجتماع قمة ارهابي سري يعقد تحت مظلة المؤتمر الشعبي العربي الاسلامي في ابريل ١٩٩٥م بالخرطوم. كما قررت طهران تعيين جناتي كزعيم روحي لبعثة الحج الايرانية.

ويؤكد المحلل يوسف بود نسكى انه وعند بدء المؤتمر اعماله، استغلت جماعة حزب الله اللبنانية قلق السعودية من المؤتمرات التي تعقد في الخرطوم ويحضرها متطرفون سعوديون فعرضت ضمان عدم تعرض المصالح السعودية لاذي الارهاب الاصولي مقابل مبالغ مالية، وهو ابتزاز صارخ، اعتاد العالم سماعه في السبعينات من ماينهوف» و«بريغادو روسو» وغيرها من المنظمات اليسارية

المتطرفة، تقول النشرة في هذا الصدد ، علي الرغم من دعوات المتشددين المتكررة للعصيان المسلح، الا ان المفتاح الحقيقي لنجاح اي محاولة للعصيان المسلح والاطاحة بنظام الحكم تمتلكه ايران وليس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية التي تتخذ من لندن مقرا لها. وتوجد اعدادا كبيرة من الاصوليين السعوديين الذين يقدر تعدادهم مابين ١٥ الي ٢٥ الف وفي مقدمتهم حوالي ٥ الاف من السعوديين الافغان ظلوا هؤلاء يتلقون التدريب والاعداد والتجهيز في معسكرات داخل السودان وايران واليمن وباكستان وافغانستان منذ عدة سنوات. كذلك توجد شبكة اسلاميين كبيرة تعمل في الخفاء داخل المملكة العربية السعودية وتزعم انها مستعدة لاستيعاب ودعم هذه العناصر الجهادية .علاوة علي ذلك هنالك اكثر من ١٠ الاف من الشيعة المتشددين علي اهبة الاستعداد للعمل والانضمام لدعوة الجهاد في المملكة. ومن ابرز التنظيمات الاخري التي تنضوي تحت هذه المجموعة تنظيم حزب الله الحجاز وتنظيم الثورة الاسلامية في جزيرة العرب اللذان يضمان في عضويتهما عدة الاف من خريجي مدارس الارهاب المتخصصة في ايران سهل البقاع ويقيم جميعهم الان في معسكرات داخل ايران ولبنان، وتأسيسا علي ما تقدم فان الغالبية العظمي من الاسلاميين السعوديين المنظمين يخضعون لسيطرة الحركة الاسلامية المسلحة في ايران وحركة حزب الله العالمية.

وطبقاً للتوجه الجديد الذي يقضي بالتنسيق الشامل بين مختلف الجماعات الاسلامية قرر المؤتمر انشاء مكاتب تمثيل اسلامية جديدة للحركة الاسلامية العالمية في كراتشي تتولي مسؤولية النشاطات الاسلامية من تدريب وتجهيز ودعم لوجستي وغير ذلك في باكستان وافغانستان والبانيا. هذا بينما يتولي مركز مماثل في طهران مسؤولية النشاطات السياسية ذات الحساسية بما في ذلك العمليات الارهابية في الهند وعمليات دعم المسلمين في البوسنة. كذلك وافقت حكومة باكستان علي التوسع في استخدام كراتشي كمركز للتمويل السري للحركة الاسلامية العالمية.

ويعتمد النظام المالي الجديد علي استغلال شبكة واسعة من الشركات العالمية والمؤسسات التجارية وبذلك يمكن تهريب الاموال في الخفاء الى شبكات الارهاب الاسلامية في الغرب.

وتورد نشرة Indian Ocsean News Letter الفرنسية في عددها الصادر عام ١٩٩٥م، عدد ومهام المكاتب التي اقامها المؤتمر الشعبي العربي الاسلامي وهي :-

- مكتب صنعاء (اليمن) ويشرف علي كل نشاطات الحركات الاصولية في منطقة الخليج.

- مكتب مقديشو (الصومال) ويشرف علي نشاطات الجماعات الاصولية في منطقة القرن الافريقي، اي اثيوبيا وارتريا وجيبوتي والسودان.

- مكتب الخرطوم (السودان) ويشرف علي نشاطات الجماعات الاصولية في كل من اوغندا، كينيا، الكميرون، تشاد، مصر وليبيا.

- مكتب روما (ايطاليا) ويشرف علي نشاطات الجماعات الاصولية في دول المغرب العربي (تونس، والجزائر، المغرب وموريتانيا)

- مكتب كراتشي (باكستان) مسؤول عن نشاطات الحركات الاصولية في كل من افغانستان وألبانيا.

- مكتب طهران (ايران) مسؤول عن الاشراف علي نشاطات الحركات الاصولية في كل من دول اسيا الوسطي، البوسنة والهرسك.

- مكتب لندن (بريطانيا) ويتولي مهمة اعداد دراسات استراتيجية، ونشر المعلومات، وتوزيع الادبيات.

- مكتب نيويورك (الولايات المتحدة الامريكية) يقوم بمسؤولية جمع المساعدات المالية ويشرف عليها.

هذه وغيرها من أسباب العجز في مواجهة تسلط الانظمة وتدهور الحياة الاقتصادية والاجتماعية خلقت جوا من الغلو في التدين علي المستوي العالمي كله، حتي دفع قطاعات كبيرة من الشباب الاسلامي الي الاعتقاد بان هذا الكون ليس لهم، وانهم ليس هناك ما يخسرونه بالجهاد والتمرد علي العالم وقوانينه الا تغير هذا «العالم الفاسد» وهي الارضية التي يستند عليها المؤتمر الشعبي العربي الاسلامي في تعبئة الشباب المسلم علي نطاق العالم.

وقد سبق الجهاد العقيدي اي الجهاد في سبيل اعلاء كلمة الاسلام الجهاد الدنيوي او الجهاد في سبيل تغيير الانظمة وتحسين «المطالب الدنيوية»، مما «اصبح هذا محل خلاف بين فرق اسلامية» متعددة وشملت موجة او موضة التدين هذه المهاجرين المسلمين في اوروبا وامريكا، الذين اغتربوا عن بلادهم لاسباب اقتصادية ومعيشية وبحثا عن العلم، حيث لا يجدون هناك ما يحميهم من احباطات الحياة في الغربة، وقد دخلت ظاهرة التدين في اوروبا في الحسابات السياسية للعلاقات بين العرب وهذه الدول.

في ظل الوضع العالمي لهوس التدين السياسي كان من الطبيع ان يتأثر الشباب الاريتري المسلم في بلاد اللجؤ بهذه الافكار التي ينظر اليها في الوهلة الأولي عادة علي انها مجرد تصحيح لمفاهيم غير دينية الصقت بالاسلام. وكان بالنتيجة ان ينخرط ضمن انماط وتيارات الاسلام السياسي والمذهبي، ومن الطبيعي ان تفهم هذه التيارات بان اريتريا تعتبر احدي البقع التي يجب ان يحكمها نظام يطبق الحدود ويفرض الجزية علي الملل الاخري. ومن هنا يصبح دعم الافغان وقدوم الافغان العرب عبر الحدود السودانية، والدعم المادي والاعلامي الذي تقدمه الجماعات الاسلامية لجماعة «الجهاد الاريتري» يصبح مبرراً ومنطقيا. وجماعة الجهاد بدورها تتلقي هذا الدعم بتضليل هذه الجماعات واعطاءها معلومات خاطئة عن اريتريا سكانا ومفاهيم وواقع سياسي.

ثانياً: الدعامة الدينية والدعوية

وقد اثبتت احداث السنوات في الدول التي تنشط فيها الجماعات الاصولية بان اموال الزكاة وتبرعات المحسنين التي يقدمها الاثرياء والخيرين في دول الخليج ، تحت مظلة الجمعيات الخيرية والدعوية تشكل مصدر التمويل الاساسي لحركات التطرف الأصولى الاسلامى.

والحق ان اغلب الاثرياء والخيرين من ممولي صناديق الجمعيات الخيرية والدعوية الاسلامية، لا يحملون على الإطلاق حقداً على الاسس الفلسفية والقانونية والسياسية لمؤسسات العالم القائم، مثل ما هو للاصولي المتطرف الذي لا يرى حلا للمشكلات الانسانية الا من خلال فوهات البندقية، حيث يعتبر مقصد دعم هؤلاء الخيرين لمثل هذه الجمعيات مقصد ديني وانساني بحت.

الا ان قيام مثل هذه الجمعيات منذ منتصف السبعينات في ظروف ارتفاع موجة التدين، وتعالي اصوات دعوات اسلمة السياسة وتعاظم النكبات نتيجة الحروب والكوارث الطبيعة التي حلت بشعوب العالم الثالث الذي يدين القسم الاعظم منه بالاسلام الي جانب قيام جمعيات خيرية غربية – مسيحية – تهتم باعمال الاسعاف والاغاثة والتأهيل لمتضرري ضحايا الحروب والكوارث الطبيعية، جعل مشاعر هؤلاء الاثرياء الذين اصيبوا بالتخمة المادية في غياب رؤية واضحة وعصرية للانفاق قابلة للاستغلال والتحوير السياسي حيث رؤي في ذلك استفزازاً لمشاعر الاثرياء الاسلاميين، ومن هنا قامت جمعيات خيرية ودعوية اسلامية تحت مسميات متعددة وتدفقت الاموال دون ان تكون هناك آلية المراقبة والمحاسبة، ووجدت الحركات الاصولية المتشددة وكذلك الافراد ذوي النزعة التجارية المغلفة بالدين والدعاة الانتهازيين من مختلف الجنسيات ضالتهم، فقامت مكاتب في عدد من دول الخليج باسم «البوسنة والهرسك» والصومال والاقليات الاسلامية المضطهدة في افريقيا واسيا. تقوم بجمع الاموال الي جانب قيام «الدعاة» الذين لا يجهلون فقط جغرافية العالم ومواطن الامم والشعوب فحسب بل يجهلون الكثير عن المعاني الانسانية لتعاليم الاسلام بتهييج مشاعر المسلمين، ليس ضد العالم ومؤسساته الحقوقية والاجتماعية بل ضد كل من يخالف افكارهم المذهبية المتزمتة، المليئة بالسذاجة والتسطح، حيث يقوم هؤلاء بالدعوة الي نصرة الجهاد في اريتريا واوغندا واثيوبيا والفلبين وافغانستان ومصر وفلسطين بشكل يمتحن الايمان ويستفز المشاعر الدينية للمسلم عندما يضعونه بين الكفر والايمان.

وقد لا يعرف هؤلاء بأن هذه الشعوب البعيدة من موقع ميلاد الاسلام جغرافيا لم تعتنق الاسلام دينا الا لانه يدعوا الي التسامح والسلام.

ويتم الجزء الأعظم لتمويل الحركات الاسلامية المتطرفة الداعية إلى تغير كل شئ بالسيف والبندقية من هذه الصناديق الخيرية والدعوية التهييجية.

وتحتل اعلانات ونداءات هذه الجمعيات مساحات كبيرة في كبريات الصحف والمجلات العربية الي جانب العطور والسيارات مثل «انت مدعو لتقديم كل ما تملك من اجل انقاذ اخوانك من ضحايا الحروب والكوارث للايتام والارامل والمعاقين والاقليات الاسلامية المضطهدة» تحت هذه الدعوة التي تحويها المجلات الدورية والملصقات يساهم المواطن المسلم المقيم بدول الخليج فى صناديق الدعم التي تذهب ٩٠٪ منها الي المنظمات الاصولية السياسية،وتحت «دعم الاقليات الاسلامية المضطهدة» تتلقي الحركات الجهادية في مصر واريتريا اموالا ومساعدات عينية وهو امر يبعث علي السخرية.

والامر المثير للعجب ان بلدان مثل اريتربا التي تشكل فيها نسبة الايتام والارامل والمعاقين اعلي نسبة في العالم نتيجة لشراسة الحرب الذي شهدتها اريتريا خلال الثلاثين عاماً الماضية، تجمع المنظمات الخيرية الاسلامية الاموال باسم الايتام لتسليح قوي متطرفة تعمل علي خلق مزيد من الايتام والمعاقين فيها. اذ اثبتت العديد من الحقائق تحت هذه الدعاوي الدينية والدعوية تقدم المنظمات الخيرية الاسلامية اموالاً طائلة ومساعدات عينية تتمثل في الملابس والشحنات الغذائية للحركات الاسلامية المتطرفة وهي اي هذه الحركات ذات مطالب سياسية وليس دينية الامر الذي مع يتنافي المقاصد الدعوية وهو ما تقدمه المنظمات الخيرية «لحركة الجهاد الاسلامي» مما اصبح مصدر ثراء لبعض قيادات حركة الجهاد.

والميزة الاساسية (وهي ظاهرة صحية) التي تؤكدها كل القراين بأن المواطن الاريتري حتي الذي تاثر بفعل موجة التدين السياسي خاصة في السودان نتيجة للدور السياسي والتربوي الذي تقوم به الجبهة الاسلامية لم يقدم اي دعم مادي لهذه الحركة سواء كان لعدم قناعته بمبادئها او الظروف المادية، لهذا فأن جماعة الجهاد تقوم باغراء عناصر تملك «خبرات ميدانية» او دعائية او ذات وزن قبلي او اجتماعي تستغلها مادياً لخدمة اهدافها السياسية حيث غدت «الاغاثة الاسلامية» ميدان «لمضاربات تجارية» متعددة الاغراض تتأثر بها العناصر المتنفذة فى الحركة، وكذا من الانتهازيين الذين يجدون سفر الالوان من اجل المال. ليس هذا

فحسب بل اصبحت هذه الاغاثة وسيلة افساد وتضليل البسطاء الذين تدفعهم حاجتهم المادية الى تقديم كل شئ بما فيه ارواحهم، وتؤكد اعترافات الاسري والمتعاونين - وهم لم يكونوا اسلاميين اصوليين علي الاطلاق - مع «جماعة الجهاد الاريتري» بان مصدر تمويلهم الاساسي هو تبرعات المحسنين الاثرياء مثل اسامة بن لادن المليونير السعودي الذي ذاع صيته منذ الحرب الافغانية وعون المنظمات الخيرية الاسلامية المنتظم.

ومن هنا لا يسع المرء الا ان يقول للاثرياء «المحسنين» كم يكون مفيداً ان توجه اموالكم وجهدكم الي الفقراء والايتام الذين يحلموا بالخبز والسلام. وكم يكون مفيداً ايضاً ان تعلموا بان المنظمات الكنسية والانسانية الغربية التي تعتبرونها العدو الاول للاسلام اذا المقصد حماية المسلمين من «شرور واخطار» هذه المنظمات لا تقدم لطفل العالم الثالث، السيف، والمصحف، او الصليب والمصحف، بل تقدم له الخبز وتفتح له المدرسة، وكان الاجدر ان تذهب اموالكم الي هذا السبيل.

خاتمة

ليس هناك ما يبعث علي الرعب والرهبة اكثر من الحرب، وقد خبرت الانسانية كلها وفي كل المراحل التاريخية لمسيرتها مرارات الحروب ومآسيها، فالحرب هي اكثر جوانب التاريخ البشرية قبحاً. ومع ذلك وجدت مشروعيتها ومبررات عدالتها من المظالم الاجتماعيةالتي اوجدها الانسان ذاته، وعلي مر الزمن لم يتفق الساسة علي معني الظلم، فادعي حتي المعتدي بانه دائما يحارب من اجل الدفاع عن حقوقه ومن اجل ازالة الظلم، وكانت الحروب تنتهي دوما دون ان يصدر حكما باحقاق الحق ومن هنا كان من الطبيعي ان تختلف اراء الناس وتصورات الجماعات حول وقائع التاريخ وحول مصلحة الافراد والمجتمعات.

وقد كان التصور الديني للامور الدنيوية تصوراً متقدماً، يعتبر قفزة نوعية في وعي الانسان، فالمنظومة الفكرية للدين تدور بطبيعتها حول الكون والحياة والانسان، وكل الاديان عظمت الانسان واجلته، حيث كرست تفسير ظواهر الطبيعة، من اجل ايجاد معني غيبي لإذلال الانسان أمام الافات والكوارث الطبيعية، كما اعطت معاني حقيقة للشقاء والسعادة والخلاص والوعد بالاخرة لقاء عمل الخير. وفي نظر الفلسفة يعتبر الدين المنظومة التي تؤطر هذا المفهوم الانساني للحياة.

اما اديان الوحي الثلاث التي تتقارب في نظرتها للانسان والطبيعة الالهية اكدت وبشكل قاطع في اساسيات تعاليمها خلافة ادم علي الارض وعلي صراعه العادل ضد الشر، هذا الشر الذي يتجسد امامنا علي شكل تصرفات يومية واشكال مادية، الا ان هذا التواصل الوظيفي بين التعاليم والمفاهيم الدينية من جهة والمصالح الاجتماعية الدنيوية من جهة اخري. خلق ارضية مناسبة منذ قديم الزمان لاستغلال الدين من اجل مصالح دنيوية، حيث قرنت هذه الاديان بين الألوهية والسلطة.

من هذا المنظور التاريخي يجب النظر الي دور الاسلام الدنيوي، اذ انه لم ينفرد بظاهرة الخلط بين الديني والزمني، فأجزاء كبيرة واساسية من اسفار التوراة تحكي عن قصة صراع الشعب اليهودي ضد الامبراطوريات التي اضطهدته بدءاً من الفراعنة والاشوريين مروراً بالفرس حتي الرومان، ولم يكن قيام دولة يهودية في القرن العشرين الا عمل دنيوي باحياء من تعاليم الدين.

وكذلك هي المسيحية فبرغم من نزوع تعاليمها الي الاستخفاف بنعيم الدنيا من اجل الفوز بخيرات الاخرة الا انها لم تخلوا من ارشادات عقيدية لتنظيم الحياة الدنيوية للعباد، ومنذ ان اتخذت الامبراطورية الرومانية المسيحية دينا رسميا للدول عام ٣١٣م اصبحت السلطة الدينية والسلطة السياسية مكملة بعضها البعض فباسم الدين ارتكبت الدولة والحكم جرائم حروب ومظالم اجتماعية لم يقرها الدين ومن اجل مصالح سياسية للدولة اباح رجال الدين اعمالا لم تقرها نصوص هذا الدين، وفي العديد من وقائع التاريخ اتخذت الحروب شرعيتها من الدين، ليس هذا فحسب بل اعتدي علي العلم والتطور الانساني باسم الدين. واصبحت المسيحية في القرون الوسطي الحارس الامين للتخلف الاجتماعي والتزمت العقيدي والتعصب ضد الافكار والعقائد الأخرى فقامت ثورات عارمة ضد النظم الثيوقراطية التى تستند شرعيتها لحكم البشر من عند الله وكانت النتيجة إنتصار الديمقراطية على الثيوقراطية انتصارا ساحقا. وقد فصلت الثورة الصناعية التي نتحت المجال لضروب السيطرة علي ظواهر الطبيعة وتسخير العلم للانسان، وتحقيق النظام النيابي الديمقراطي،فصلت بين عهد الاستناد الي شرعية السماء لحكم البشر وبين جزاء الانسان في ما كسبت يداه ومنذ هذه الفترة اي منذ اكثر من خمسة قرون كف الحكام في اوروبا عن العودة الي نصوص ربانية لتبرير ممارسات سياسية ولتبرير خطايا الانسان في حكم البشر.

اما الاسلام الذي انطلق من الايمان بتقويم ما حرفه مسار التاريخ في الشريعة السماوية علي يد «كهانة المسيحية» فقد بدء هو الاخر في التدخل علي مسار تنظيم الحياة الاجتماعية. في البدء كان هذا التدخل رداً طبيعاً علي اعلان اعداء الاسلام الحرب ضد الدعوة ثم بعد انتصار الدعوة تطلب من المسلمين القيام بعمل اداري في المدينة، ومن هنا فقد تأصل مفهوم حكم المجتمع بنصوص من الوحي السماوي الذي نقل الي البشر بواسطة نبوة البشر المتمثلة في شخص الرسول (ص) والذي قال «انما انا بشر مثلكم». في هذه المرحلة كان يحكم الواقع التاريخي والاجتماعي والنفسي وبحكم محدودية الرقعة الجغرافيا للذين دخلوا الاسلام، كان من الطبيعي ان يتمحور هؤلاء حول شخص الرسول كحاكم وكنبي يستمد حكمه من الوحي الرباني.

وفي عام ١٩٢٢م تم فصل السلطة الدينية عن السلطة السياسية، واصبحت السلطنة (استمرار للخلافة) سلطنة دينية. تتحدد مهامها في رعاية الشئون الدينية فيما اصبح لكل المسلمين الحق في اقامة النظام السياسي الذي يلائم وخصوصياتهم الاجتماعية والتاريخية، ويشبه ذلك في كثير من الاوجه اعتراف الكنيسة بالنظام العلماني، في اوروبا في القرن السابع عشر على أثر الثورتين الفرنسية والانجليزية، الا ان هناك فرق تاريخي لا يمكن تجاهله بأي حال من الاحوال.

فالثورة التي استهدفت فصل الدين عن السياسة في اوربا كانت ثورة شعبية حقيقية، بينما الثورة التي اقرت بفصل الدين عن السياسة في العالم الاسلامي كانت ثورة نخبوية، ثورة المثقفين والحادبين علي تطوير المسلمين ومواكبة العصر. كما ان الثورة السياسية التي اطاحت بالثيوقراطية في اوروبا، كان تستند إلى دعامة الثورة الصناعية التي اطلقت عقال العلم والتطور التكنولوجي بينما المناداة بفصل السياسة عن الدين في العالم الاسلامي – العربي في الغالب – كانت بتأثير اوربي وبعد ان شاخت الخلافة الاسلامية التي حكمت لاكثر من الف عام.

هذا السياق التاريخي يفض بالمرء الي استنتاجات طبيعية مفادها الي ان الصراع الدائر بين قوي الاصولية السياسية والطرف المستهدف الذي يضم الانظمة العلمانية وانصاف العلمانية هو صراع تفرضه طبيعة مرحلة تاريخية محددة من التطور الانساني. اذن فالصراع هنا يدور بين العلم واللاهوت السياسي وحسب.

إقترن تصاعد موجة التدين الاسلامي منذ بداية الثمانينيات وبشكل طردي اقترن بتداعي «المعسكر الاشتراكي» كنظم فكرية اجتماعية سياسية، ومنظومة فلسفية وهو يؤذن بانحسار «الاشتراكية» وارتبط ذلك بانتصارات الاسلاميين في افغانستان وهو امر يعود فضله الي الدعم الامريكي الهائل وكانت القشة التي قصمت ظهر البعير حيث وجدت كل العوامل التاريخية والسياسية والدينية والنفسية النقطة التي تتفجر عندها. وهنا مثلت الحالة الافغانية نقطة تحول كبري في افكار وممارسات الايديولوجية الاصولية. فمن ناحية اختبرت افكار سيد قطب والمودودى علي الواقع العمل حيث اعتبرت المحك الحقيقي للعديد من المسائل الخلافية، علي المستوى

العقيدى والسياسى، ومن ناحية اخري اكتشفت الافكار الأصولية، إمكانية قيام «أممية إسلامية» يجمعها السخط على مؤسسات العالم القائمة ومفاهيمها الاجتماعية والسياسية والثقافية.

وبرغم من الاجماع الفكري والسياسي العام لمفكري الاسلام السياسي المعاصر علي هدم القيم الحالية الا انه لم يمنع من تفشي الخلاف بينهم، واصبح استمرار الخلاف الذي يؤدي دوماً الي ميلاد فرق وجماعات جديدة اكثر تطرفاً السمة الغالبة، للاسلاميين خلال العقدين الماضيين، وعادة تتخندق هذه الجماعات وراء استدلالات منسوبة الي الاسلام الي المصحف الشريف والسنة النبوية، ونتيجة لهذه الاستدلالات المتعددة تقوم جدالات عنيفة بين الفرق الاسلامية هذه وبين حين واخر تطل فتاوي وتفسيرات دينية جديدة تتفق كلها علي اباحة العنف وتدعيم سلوك الانطواء الاجتماعي والتزمت الفكري.

ومثل هذه الفتاوي الجديدة لا تري النور الا علي اثر نشوب خلاف تنظيمي وسياسي وفردي بين «امير جماعة» وآخر حيث يلجأ الطرفان الي «عصر» معان جديدة من وراء سطور النص باجتهادات لغوية وتاريخية، وغالباً ما يفتقر هذا «المجتهد» الادوات اللغوية والثقافية للاجتهاد وهو الشرط الذي يتطلبه هذا العمل، علي هذه القاعدة تكاثرت الجماعات الاصولية الاسلامية، إذ ان الجدل عند هذه الجماعة يقود الي المزيد من التطرف والانقسام ثم السيف.

وبنفس القدر دخلت انظمة الحكم في الدول الاسلامية في مبارزات حادة علي استخدام الدين بالاعتماد علي نخبة اسلامية تقوم هي الاخري باستنباط تفسيرات اخري من ذات النص يبرر كل ممارسات الانظمة وسلوكيات الحكام، الا ان معظمها لا تجد لها اذن صاغية عند العامة.

وكانت النتيجة الطبيعة لهذه المبارزات تبليد عقلية المسلم الذي هو ساحة هذه المبارزات التفسيرية، وجعله متشائم النظرة سطحي التفكير مخاصما للعلم والتطور التكنولوجي والانساني، وقد لعبت مناهج التربية ووسائط الاعلام التي تخلط بين الديني والدنيوي دورا كبيراً في بلورة ذلك، الامر الذي سهل عملية ترويض عقول النشء الذي شكل رصيداً بشريا وزاداً فكرياً للحركات الاصولية العنيفة، حيث اكدت العديد من الدراسات بان اعمار قيادات واعضاء الحركات الاسلامية المتطرفة

هي دون الثلاثينات. وان كوادر هذه الجماعات تتزود من المدرسة الحكومية المحشوة بالمواد الدينية ثم الفتاوي التي تتباري في الاستيلاء علي ساحة الدين من خلال استنباط تفسيرات تكذب الاخر.

هذه المسلمات الدينية والتاريخية والسياسية هي التي شكلت ارضية سياسية وفكرية لحركات التطرف الاصولي الحالية، وهي التي تمدها باسباب الاستمرارية والتكاثر الدائم الذي ينتج عن الانشطارات النصوصية والفردية.

وبحكم الاستخدام والتوظيف الشديد للزخم الديني الانفعالي الذي يتضمنه خطابها التربوي والسياسي، استطاعت هذه الحركات أن تؤثر وبشكل ملحوظ علي قطاعات واسعة من المسلمين في كل مكان.

حتي الذين ظلوا بعيدين جغرافيا وسياسيا وثقافيا عن الخلافة الاسلامية ووريثتها الامبراطورية العثمانية. وجاءت مؤثرات الاسلام السياسي في اريتريا كصدي لتفاعلات سياسات الشرق الاوسط التي تستند الي هذا المخزون من ناحية ولاشكال الخلافات التنظمية والسياسية التي شهدتها الساحة الاريترية والتي إتخذت في السنوات الاخيرة للثورة طابع المصالح الفردية والشللية فيها بشكل جلي ونظراً لهذا يمكن القول وبكثير من الجزم بأن الشعارات الاصولية هي غطاء لمصالح فئوية سياسية وافكار طائفية، لا تجد مبررا للحصول علي موطئ قدم لها في اريتريا.

لم يكن للاسلام السياسي مكانة في التراث الاريتري فبرغم من قرب اريتريا جغرافيا لمركز الخلافة الاسلامية، واعتناق الاسلام المبكر لمسلمي اريتريا الذي تلي مكة مباشرة، وبرغم من ان السلطنة العثمانية جثمت بضع قرون علي معظم مناطق اريتريا اليوم، الا ان مفهوم الدين والسلطة المقرون باحداث التاريخ لم يكن متاصلا في الذاكرة الاريترية. ومن هنا فان الشعارات التي تؤجج بها الحركات الاسلامية السياسية مشاعر المسلمين مثل «عودة الخلافة الضائعة الي قريش» و«الاسلام دين ودولة» و«الاسلام هو الحل» لا تعدو كونها ممارسة لعبة التزلج في رمال الصحراء ولهذا يمكن ان يتخيل المرء مدي صعوبة العمل السياسي الذي لايستند إلى أعماق تاريخ المجتمع، وفى العمل السياسى مهما كانت الأيديولوجية التى يستند اليها فأن غربة الافكار السياسية عن المخيال التاريخي للمجتمع غربتها عن المصالح المباشرة له تضمن الفشل المؤكد.

اما العوامل التي ادت الي قيام «حركة اصولية اريترية» تحت اسم حركة الجهاد الاسلامي الاريتري فيمكن اعادة اسبابها الي:-

- وجود عناصر تقليدية طائفية النزعة (وليست أصولية سياسية) في قمة هرم كل من جبهة التحرير الاريترية وقوات التحرير الشعبية واصطدامها بواقع تنامي الافكار اليسارية الطلابية خاصة في جبهة التحرير اريتريا منذ منتصف السبعينات.

- فجاجة الاسلوب الذي عالج به حزب العمل الاريتري مشكلة القيادات اليمينية ونقمة الافكار الاجتماعية المحافظة علي صبيانية الافكار الطلابية اليسارية الامر الذي ادي الي استعداء كل العناصر الغير منضوية في حزب العمل.

- الاحباط الذي اصاب كوادر وجماهير جبهة التحرير الاريترية بعد عام ١٩٨٢م نتيجة للهزيمة العسكرية والسياسية والتنظيمية علي اثر معارك الحرب الاهلية.

- الادوار التربوية التي قامت بها كل من مدارس قوات التحرير الشعبية والمعاهد الدينية في الداخل، حيث تمكنت جماعة «منظمة الرواد المسلمين» من التأثير علي الطلاب الذين بعثوا من المعاهد الدينية للدراسة في المملكة العربية السعودية اذ كونوا علي اثر عودتهم خلايا سرية عرفت «بالاسر التمهيدية» و«الاسر التكوينية» ومارست تأثير علي طلاب المعاهد وقطاعات من المجتمع.

- الابعاد الخارجية، التي كان ومازال لها الدور الأساسي فى الاظهار علي ان في ارتريا قوي سلفية سياسية تتمتع بتأييد جماهيري. فبرغم من عالمية الاسلام العقيدي علي مستوي تبادل التاثيرات الثقافية، الا ان تخطي الحركات الاسلامية المتطرفة حدود المنشأ السياسي لها لا يتم الا بالتهييج المذهبي واستغلال عوامل سياسية بعيدة عن الدين وتعاليمه وتتمثل العوامل الخارجية التي كانت وراء وجود «تنظيم اصولى اريتري» برغم من محتواه الطائفي الواضح هي:-

- الدعم المادى والسياسى والتربوى واللوجستى الذي قدمته الجبهة الاسلامية القومية في السودان منذ منتصف الثمانينات.

- الدعم المادي والتدريب والمشورة الايديولوجية إلى جانب المشاركة «بالنفس» الذى تقدمه الجماعات الأصولية المتطرفة فى منطقة الشرق الأوسط،

وافغانستان وهو نوع من التنسيق يشمل كل المجالات بين هذه المنظمات.- العون المالي والعيني والدعائي - الاعلامي - الذي تقدمه المنظمات الدعوية الاسلامية والمحسنين الذين يعملون بعضهم بقناعة علي ان في اريتريا تنظيم اسلامي يعمل لصالح المسلمين في اريتريا.

اما وسيلة «حركة الجهاد الاسلامي الاريترى في انجاز قيام دولة اسلامية تحقق «حاكمية الله في الارض» تفرض الجزية علي غير المسلمين وتطبق الحدود في اريتريا التي لا يشكل فيها المسلمين سوي نصف السكان تقريباً فيه التهييج الدعائي الذي يستفز العقل وينفر العواطف ويبلد الفكر بقتل المنطق وتجهيل الناس بعكس وقائع كاذبة او مغلوطة بقصد او عن غير قصد.

والي جانب هذا تراهن علي تحقيق ما تصبو اليه من خلال تخريب المنشئات والقيام بعملية قتل واغتيال الافراد بحجة أن هذه المنشآت التعليمية او التنموية هي منشآت «كافرة» وافراد مرتدين عن الاسلام والشي المعروف ان الأفراد الذين قتلوا خلال العامين الماضيين علي يد هذه الجماعة بطرق ممعنة في البربرية لم يكن لهم ذنب سوي رفض التجسس علي الافراد الآمنين والمنشآت التنموية والتعليمية التي تعمل الحكومة علي انشائها في المناطق الاكثر فقرا والاكثر تخلفا واستنكار هؤلاء الافراد علي الاتخاذ من زرع الفتنة بين المسلمين والمسيحيين والمسلمين والمسلمين وسيلة لتحقيق مآرب شخصية وسياسية.

وعلي هذا النهج الغير سوى والهدام قامت عناصر حركة الجهاد الاسلامي الإريتري خلال اعوام ٩٤ - ٩٥ بقتل مواطنين ابرياء وتخريب ممتلكات تعود ملكية معظمها إلى افراد لا ذنب لهم علي الاطلاق.

فقد قتلت خلال هذه الفترة في عموم قري ومراع المنخفضات خمسون مواطن ٢٨ منهم بالمطواة والحجارة و٢٢ بالرصاص وباسلوب لا يستسيغه الا منطق الانسان المتوغل في القدم والمشبع بالتخلف والوحشية، كما تسببت في اصابة وتعويق ١٦ مواطنا بنفس الطرق والادوات هذا باستثناء الذين ماتوا بالالغام الارضية التي زرعتها في الطرقات والكمائن العشوائية التي نصبت للسيارات المدنية والشاحنات حيث بلغ عدد هؤلاء سبعة عشر قتيلا وستة عشر مصاب باحتراق او بتدمير سيارات، حيث تم تدمير او تخريب ١٥ سيارة مدنية وشاحنة

بينها شاحنتين تحملان مواد اغاثية للمواطنين المعوزين وسيارة واحدة تابعة لمستشفي اغوردات الحكومي.

كما هاجمت ايضاً في إحدى قري بركة البعيدة عيادة طبية ونهبت ما فيها من المواد والأدوات الطبية، بما فيه جهاز اللاسلكي الذي كان عمال العيادة يستخدمونه للاتصال بالمستشفيات الكبيرة عند حدوث حالات طارئة أو مستعصية لعدم وجود تلفونات في هذه المناطق.

الي جانب ذلك تم احراق اربع مدارس ابتدائية في كل من «عد شريف» و«عد عيسى» و«عدي دقلاي» و«عد شومة» بحجة أنها مدارس «غير إسلامية» وأنها تدرس «الكفر» و«الالحاد». وأحرقت قرية بكاملها لأن أهلها رفضوا التجاوب مع افتعال الفتنة الطائفية، كما تم احراق عدد من الاليات الزراعية.

وبما أن عمليات التخريب هذه وخلال هذه الفترة كانت تقع علي شكل اغارات ليلية علي القرويين والرعاة، الذين لا ثكنات عسكرية لهم ولا مراكز للشرطة، كانت عناصر «حركة الجهاد» هذه تذبح المواطنين علي مضض، حيث أن الجهات الأمنية والعسكرية لم تقم الا ببعض اعمال التمشيط التي كانت تقوم بها علي أثر كل حادثة. وكانت حصيلة عمليات التمشيط هذه قتل حوال ثلاثين شخصاً وأسر عدد كبير من المتطرفين، كان من بينهم أربع من الأفغان العرب.

بعد هذا كله يتساءل المرء بأسٍ عن جدوي هذا العمل. ما هي ضرورة هذا العمل الارهابي؟

فإذا افترضنا جدلاً، بأن الهدف الأسمي للجماعات الإسلامية هو قيام دولة تحكم بالكتاب والسنة، وإذا افترضنا بنفس المقدار بأن الاريترين الذين يقومون بـ«المجاهدة» يجهلون واقع بلادهم السكاني ويعتقدون صادقين بأنه يمكن تحقيق مثل هذا اِلهدف في اريتريا، فهل يمكن أن تتحقق دولة الإسلام هذه وبذبح المواطنين، وتخريب المنشأت المدنية والممتلكات الفردية واحراق المدارس؟

والشيء المحير أن الذين ذبحوا بشكل متعمد وعن سابق اصرار لا صفة سياسية لهم ولا صفة عسكرية، وهم مسلمين يؤدون كل فرائض الإسلام، من صلاة وصوم وغيرها، وليس صحيحاً أنهم «كفرة» و«خنازير» كما تقول الوريقات الهجائية التي وضعت علي جثث بعضهم.

والخلاصة المنطقية التي يقولها المرء جازماً هي أن هذا الفعل ليس من السياسية أو الدين علي الاطلاق. والحق أن منطق العقل والعلم وتعاليم الاديان وأحداث التاريخ وكذلك مصالح البشر أياً كان دينهم ترفض التعامل مع مثل هذه العقول القادمة من أعماق التأريخ البعيد حين كانت تغلب الحيوانية علي غريزة الإنسان وتصرفاته.

إن الإسلام ربما الدين الوحيد بين الاديان الأخري الذى يقر أهم تعاليمه بوضوح اتصال العبد المباشر بمعبوده دون وصاية أو وساطات كهنوتية، فالإنسان في الإسلام مسئول عن ما كسبت يداه، ولا وصاية عليه من أحد، ولهذا فإن إباحة دم الإنسان لمعتقده ومسلكه أمر يتنافي وأبسط قواعد الدين. ومسألة التكفير والتوحيد التي يمارسها فقهاء الحركات المتطرفة دينياً وسياسياً هي مجرد غلو والإسلام يكره الغلو في كل شيء.

أن نهج الغلو هذا هو الذي يقر بحل دم الأبرياء علي يد فقهاء الحركات الإسلامية التي تحركها أهواء سياسية وفئوية وفردية قبل كل شئ آخر.

أن الحكومة الاريترية ومنذ فجر الاستقلال وضعت مسألة اقامة المدارس وتحديث أساليب الزراعة وتجميع المواطنين في قري ثابتة للاستفادة من الخدمات في المناطق التي عانت من مظالم تأريخية متضاعفة بنتيجة لريادتها في الكفاح المسلح، وتدني مستوي التطور الاجتماعي فيها ضمن اولويات برامجها التنموية، إلا أن عنصر الاهتمام الأمني لم يوازى هذا الجهد، الأمر الذي أدي الي انطباع مفاده، «بأن اريتريا تلك الدولة الفتية التي قامت علي خرائب واطلال ثلاثين عاماً من الحرب التحريرية التي تعرض فيها كل شئ للدمار، لا تستطيع الدفاع عن أمنها، ولا تحمي مشاريعها التنموية ومواطنيها» وظل هذا ، رهان النظام الإسلامي الحاكم في السودان الذي يرفع عصا «الجهاد» وزيتون «حضارة الإسلام» حيث أكد زعماءه ومفكريه في مناسبات عديدة بأنهم معنيين بنشر رسالة الإسلام في أفريقيا مهما كلفهم ذلك من ثمن.

ملحــــق رقم (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان تاريخي من حركة الجهاد الاسلامي الاريتري،

بشري للمسلمين ببدء الجهاد المسلح في اريتريا،

قال تعالي «اذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وان الله علي نصرهم لقدير. الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق الا ان يقولوا ربنا الله، ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ولينصرن الله من ينصره وان الله لقوي عزيز. الذين إن مكناهم في الارض اقامة الصلاة وآتوا الزكاة وامروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الامور» وقال تعالي «كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسي ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسي ان تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وانتم لا تعلمون».

الله اكبر.. الله اكبر.. ولله الحمد.

الي المسلمين كافة:

في يوم الجمعة ١٩ من ذي القعدة ١٤٠٩هـ الموافق ٢٣ من يونيو ١٩٨٩م، في هذا اليوم المبارك، خير يوم طلعت فيه الشمس واندفعت (سرايا المجاهدين) من عدة محاور.. تدوي حناجرها بشعارات الله اكبر ولله الحمد، وتمتشق (الرشاشات) محطمة الحواجز النفسية والمادية بعون الله فاخذت مواقعها القتالية في قلب اريتريا، ولا تخشي الا الله، لتبدأ الجهاد المقدس والمستمر فيها حتي النصر باذن الله انه نعم المولي ونعم النصير.

يا أخوة الاسلام

النصرة.. النصرة.. باموالكم وانفسكم للدفاع عن بيضة الاسلام في اريتريا، وانقاذ المستضعفين فيها من النساء والاطفال والعجزة، ودع ذل المستعمرين وظلم الموطنين عنها وحماية حرياتهم واموالهم واعراضهم فيها.. لتكون اولا واخيرا كلمة الله هي العليا ويسود شرعه وعدله في ربوعها.

يا ابناء اريتريا وقواها السياسية:

ان الاسلام بعقيدته الحنيفية السمحة، وشريعته الجماعة، انما كان هدية وعدلاً وخيره للناس جميعا الي ان يرث الله الارض ومن عليها.. وان امجاد المسلمين عبر القرون الطويلة وانتشار الاسلام في ارجاء المعمورة واعتناقه من قبل جهابذة العلم والفلسفة في العالم (الغربي) مع تراجع وانحسار الافكار والفلسفات الاخري، وزوال بريقها وفشلها في حل المشكلات الانسانية، لأكبر دليل علي سلامة «المنهج الاسلامي» واهليته لقيادة العالم.

واننا في اريتريا اذ ننتمي الى هذا الاسلام السمح العظيم ونصب في محيطه العميق لنؤكد ان حركتنا «الجهادية» بانطلاقتها المباركة هي «طفرة نوعية» في محاربة المستعمر الاثيوبي وتصحيح المسار نحو «الربانية» وسيادة العدل ورد الظلم ودفع الفساد واستئصال جذوره.

وفي هذا المجال اننا نقدر الادوار الايجابية في مقاتلة المستعمر الاثيوبي واعوانه.. وان الشعب الارتري احوج ما يكون الآن الي تضافر الجهود وتراص الصفوف لمواجهة الاخطار المشتركة.. فهيا بنا جيمعا لتحمل المسؤوليات كل في حدود قدرته وطاقته حتي يسود الحق والعدل والحرية والرخاء في ربوع اريتريا باذن الله وتوفيقه.

قال تعالي(وتعاونوا علي البر والتقوي ولا تعاونوا علي الاثم والعدوان).

اخوة الايمان،

(ان الله اشتري من المؤمنين انفسهم واموالهم بان لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعدا عليه حقا في التوراة والانجيل والقرآن ومن اوفي بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم). (يأيها الذين امنوا مالكم اذا قيل انفروا في سبيل الله، اثاقلتم الي الارض ارضيتهم بالحياة الدنيا من الاخرة، فما متاع الحياة الدنيا في الاخرة الا القليل. اتنفروا يعذبكم عذابا اليما ويستبدل قوما غيركم ولا تضروه بشيئا والله علي كل شئ قدير).

حركة الجهاد الاسلامي الاريترى.

١٩ ذى القعدة ١٤٠٩هـ الموافق: ٢٣ يوليو ١٩٨٩.

أهم مصادر الدراسة

فى التمهيد:

(١) Eritrea the unfinished War — Rishard Sherman

(٢) تاريخ إريتريا — عثمان صالح سبى

(٣) تاريخ السودان وبلاد العرب — د. يوسف فضل

فى الفصل الأول:

(١) إسلام اليوم والأمس — د. محمد أركون

(٢) الفكر الإسلامى نقد وإجتهاد — د. محمد أركون

(٣) تيارات الفكر الإسلامى — د. محمد عمارة

(٤) تاريخ القوانين ومراحل التشريع الإسلامى — د. على محمد جعفر

(٥) الملل والنحل — الشهر ستانى

(٦) الحقيقة الغائبة — د. فرج فودة

(٧) الإسلام السياسى — المستشار سعيد العشماوى

(٨) الخلافة الإسلامية — المستشار سعيد العشماوى

(٩) الحركات الأصولية المعاصرة — غارودى

(١٠) الإسلام الدين والإسلام الدولة — د. محمد أحمد خلف الله

فى الفصل الثانى:

(١) الطائفية إلى أين؟ — د. يونان لبيب

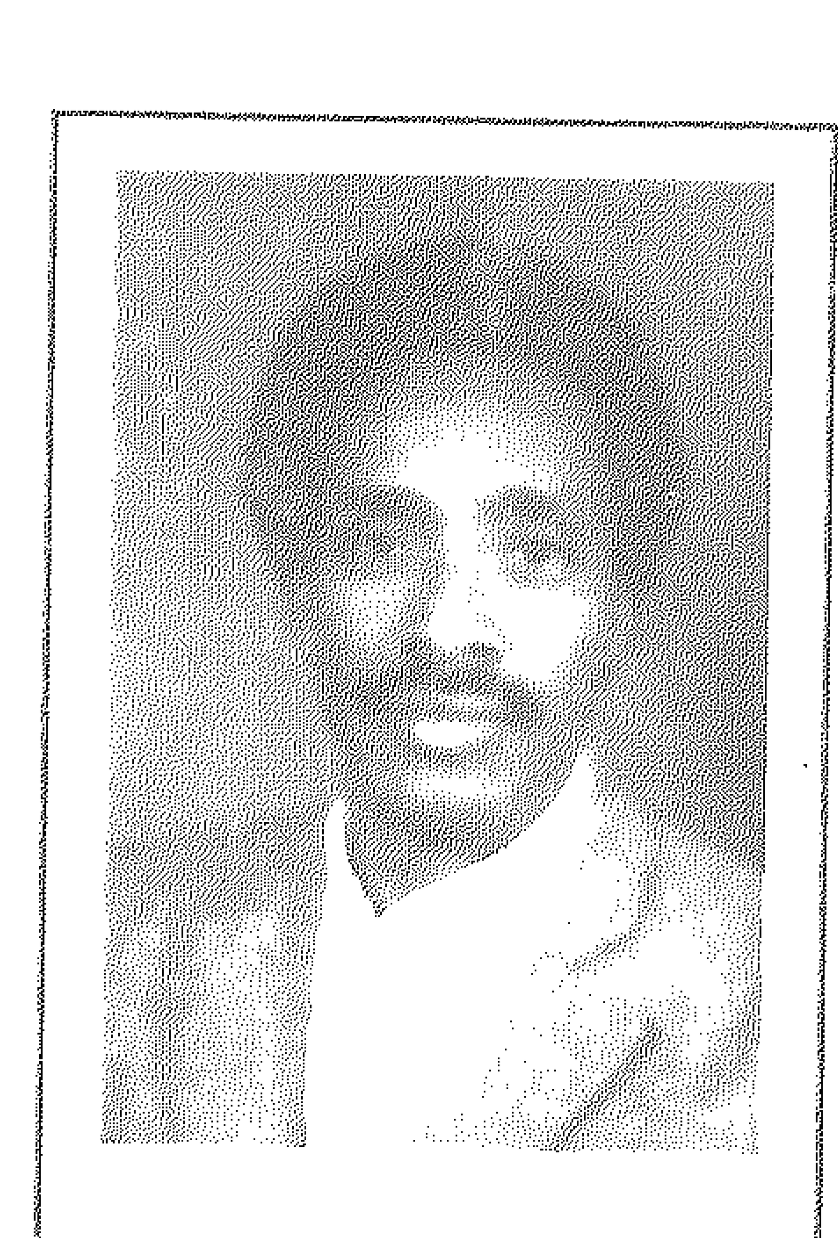
(٢) الختمية والأنصار — د. عثمان سعيد أحمد إسماعيل

إصـــدارات مركـــز الدراســـات السودانيــــة

ندوة التنوع الثقافى وبناء الدولة	تحرير: حيدر ابراهيم
ندوةالديمقراطية فى السودان	(جماعى)
الجزيرة: قصة مشروع رحلة عمر	عمر الكارب
الوزير المتمرد	مرتضى احمد ابراهيم
ازمة الإسلام السياسى	حيدر ابراهيم على
السودان وعقد التنمية الضائع	مبارك على عثمان
السودان: المأزق الاقتصادى	(جماعى)
الهوية السودانية	طه ابراهيم
لاهوت التحرير	حيدر ابراهيم على
الوحش الغريب (للاطفال)	حسان على احمد
عنهما والإكليل والإنتظار	صلاح الزين
مجلة كتابات سودانية	الأعداد(١.٢.٣.٤.٥.٦)
زراعة الجوع فى السودان	تيسير محمد أحمد على
الصراع بين المهدى والعلماء	عبدالله على ابراهيم
السودان:حوارات الهويةوالوحدة الوطنية.	عبدالعزيز حسين الصاوى
السودان: البحث عن بديل	(وثائقي)
الزبير باشا	أعداد:خليفة عباس العبيد
السودان: مستقبل التنمية والسلام	عبدالغفار محمد احمد وسامية النقر
التقرير الادارى لحوادث الجنوب١٩٥٥	(وثيقة)
السودان:الفساد والافقار تحت نظام الجبهة.	(تقرير)
المجتمع المدنى والتحول الديمقراطي فى السودان.	حيدر ابراهيم على
مذكرات الامام عبدالرحمن المهدى	
بذرة الخلاص	فرانسيس دينق
الرحالة الاجانب	تسيم مقار
الفلاتة والفلانيون فى السودان	محمد احمد بدين
شكراً يا نيل "شعر"	خطاب حسن احمد
منمنمات على جلباب سيد الساحل (شعر)	محمد عبدالخالق
على عبداللطيف	يوشيكو كوريتا
الصحافة السودانية فى نصف قرن (١٩٠٣-١٩٥٣)	محجوب محمد صالح
التيارات الاسلاميةوقضيةالديمقراطية	حيدر ابراهيم على
على الدرب.. مع الطيب صالح	طلحة جبريل
السودان الانهيار أو النهضة	د.شريف حرير ود.تيرجى
البيبلجرافيا السودانية (١٩٩٠-١٩٩٥)	عمرعباس ومحمد يس
جيلي عبد الرحمن شاعر الوقت فى سياق إخر	تحرير:حيدر ابراهيم والياس فتح الرحمن
قضايا عربية فى القانون الدولى المعاصر	فتح الرحمن عبدالله الشيخ
أميرة البحار	فتح الرحمن عبدالله الشيخ
Dialogue On Identity & National Unity	A/Aziz H. Al Sawi
السنبلاية (شعر)	محجوب شريف
تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة فى السودان	محمد على جادين
ان لنا ان نحلم	محمد موسى جبارة

يمكن الإتصال مباشرة بعنوان المركز لطلب هذه الإصدارات

رقم الايداع ٨٤٥٢ / ١٩٩٨
الترقيم الدولي
I . S . B . N 977-5508-13-4



سيرة ذاتية للمؤلف

- إدريس سعيد أبعرى.
- من مواليد أغسطس ١٩٥٢ في قرية عد شومه بإقليم شمال البحر الأحمر.
- تلقى تعليمه الابتدائي في قندع ثم في مدرسة الجالية العربية في أسمرا.
- إلتحق بالثورة عام ١٩٧٠م.
- عمل بمختلف الوحدات المقاتلة، وأصيب بجراح في عام ١٩٧٦ ثم عمل في قسم الإدارة الشعبية.
- عمل في الفترة من ١٩٧٩ - ١٩٩١ في مكاتب الجبهة الشعبية في السودان مسؤول الإدارة الشعبية ببورتسودان ثم عضوا في مكتب الخرطوم.
- تابع دراسته بالمراسلة، ونال شهادة G.C.E في مدرسة Sudan Open Learning.
- التحق في عام ١٩٨٩ بكلية افريقيا الجامعية - قسم إدارة الأعمال.
- بعد الاستقلال تولى مسؤولية شعبة الدراسات في وزارة الشؤون الخارجية وقام بإدارتها من ١٩٩١ إلى ١٩٩٤.
- ومنذ عام ١٩٩٧ يشغل مركز مدير عام في وزارة العمل والرعاية الإجتماعية.
- في عام ١٩٩٣ أصدر مجموعة قصصية: "عظام من خزف".
- نشر عدة دراسات سياسية في عدد من الجرائد والمجلات الإرترية والعربية تعالج قضايا القرن الأفريقي خاصة وشؤون دول حوض البحر الأحمر عامة.